

افريقيا

فى طريق الحرية

حمدى حافظ
محمود الشرقاوى

كتب سياسية
الكتاب الثامن والثلاثون

أفريقيا في طريق الحرية

حمدي حافظ
محمود الشرقاوي

هــذا الكتاب

أفريقيا القارة السوداء ـ كما يسميها الاستعماريون ـ بدأت تصحو من غفوتها ، وتحطم الأصفاد التى كبلت بها طويلا ، وقامت شعوب القارة العذراء بثورات عارمة ضد الاســتعمار الأوربى الذى كان يستنزف دمها ، وينهب خيراتها ، ويستولى على مواردها الاوليــة ، وبترولها ، ويترك شعوبها في فقر مدقع ، وجهل مطبق •

نقول بدأت الحركات التحررية ، تسرى فى القارة العذراء ، قوية تدمدم الأرض تحت أقدام الاستعمار الذى يتهاوى تحت مطارق الايدى المؤمنة بحقها فى الحرية والاستقلال •

وقصة الاستعمار فى أفريقيا ، قصة محزنة •• ســطرتها يد الخيانة والغدر والخداع • فقد دخل الاستعماريون أفريقيا تحت ستار نشر المدنية والحضارة حينا ، وبقوة الحديد والنار حينا آخر • ومضى الاستعمار الجشع ، يلغ فى دماء الافريقيين فى ضراوة ، حتى ترك شعوب أفريقيا ذماء لا تسكن سكون الموتى ، ولا تنبض بالحياة !

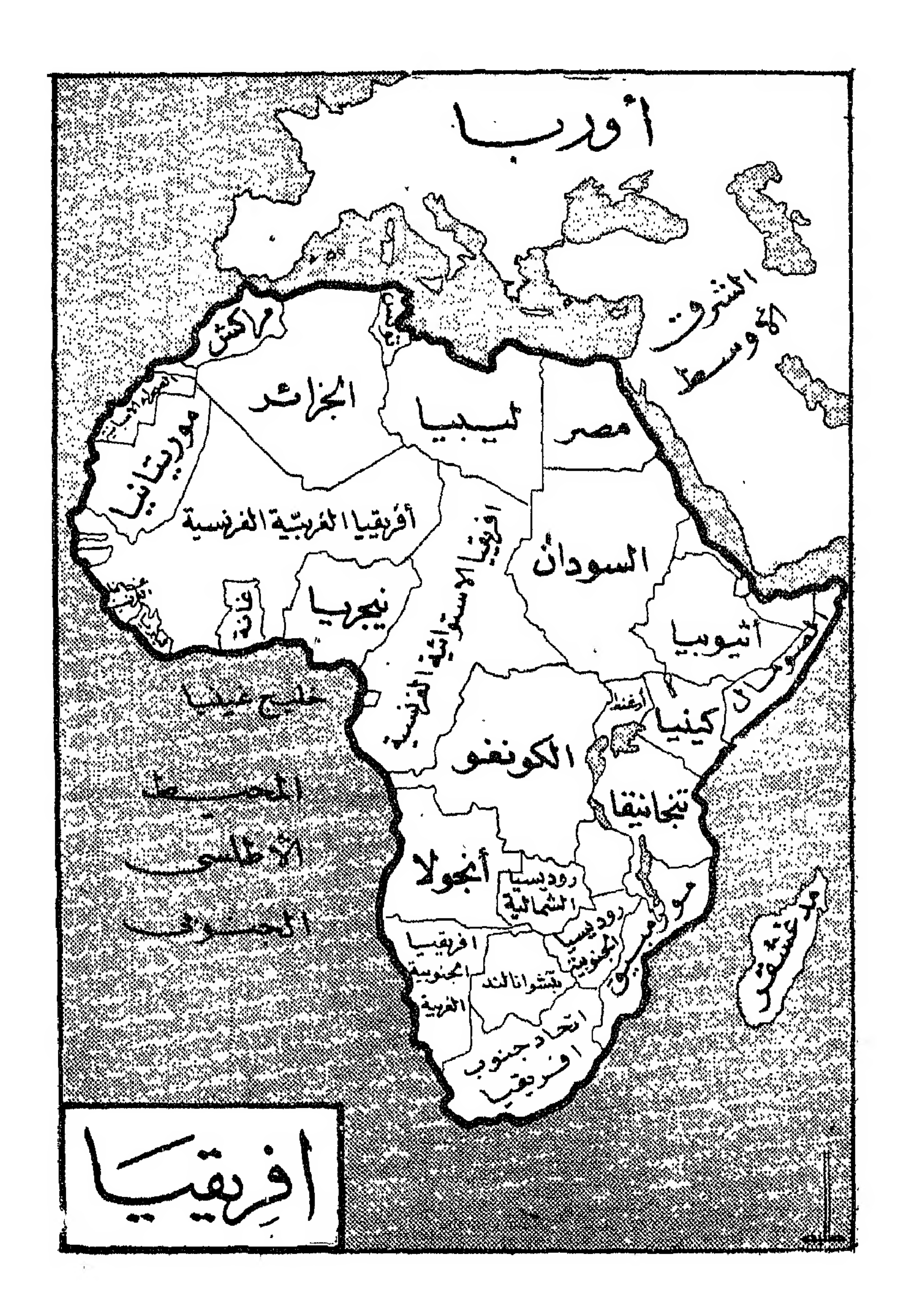
بيد أن الشعوب لا تقهر أبدا ، وهى ان استكانت للظلم ، ردحا من الزمن فانما لكى تضمد جراحها ، ثم •• تنهض كالعملاق الجبار يستعيد حريته التى سلبها منه الاستعمار •

وهذا الكتاب يصور الصراع الجبار ، الذى نشب بين أحرار أفريقيا وبين الاستعمار • وقد انتهى هذا الصراع بانتصار الاحرار انتصارا كاملا فى بعض بلدان أفريقيا كغانا مثلا ، ومازال قائمــا فى بعض البلدان الأخرى كالكمرون وكينيا ، وسينتهى حتما هذا الصراع الرهيب بانتصار قوى التحرر على قوى الشر •

وان « لجنة كتب سياسية » اذ تقدم هذا الكتاب ـ للقارىء العربى ـ ترجو أن تجد فى القاهرة ـ قريبا ـ معهدا للعلوم والدراسات الأفريقية ، يسعى لكشف نواحى القارة أمام عيوننا ويخلق فى عقولنا وعيا افريقيا مستنيرا ويشارك مع كل العاملين من كل أنحاء الأرض على تقدم شعوب القارة ورفاهيتها • وذلك لأن مصر تعتبر بحق ـ حارسة الباب الشمالى للقارة ـ والتى تعتبر صلتها بالعالم الخارجى جميعا •

ان ظل الاستعمار الأوربى يتقلص من القارة الافريقية ، وستعود الارض الطيبة حتما الى أصحابها الحقيقيين ، وتصبح أفريقيا للافريقيين •

« لجنة كتب سياسية »


أوربا
الشرق الأوسط
مراكش
الجزائر
ليبيا
مصر
موريتانيا
أفريقيا الغربية الفرنسية
السودان
نيجريا
أفريقيا الاستوائية الفرنسية
أثيوبيا
الصومال
كينيا
الكونغو
تنجانيقا
أنجولا
روديسيا الشمالية
روديسيا الجنوبية
موزمبيق
مدغشقر
أفريقيا الجنوبية الغربية
بتشوانالند
اتحاد جنوب أفريقيا
خليج غينيا
المحيط الأطلسي الجنوبي
افريقيا

تمهيـــد

ما كادت الحرب العــالمية الأولى تضــع أوزارها ، حتى ضمت بريطانيـــا الى امبراطوريتها معظم مستعمرات المــانيا فى افريقيا ، فأصبحت مستعمرة القسم الأكبر من اراضى تلك القارة السوداء ، التى أصبحت بعد ضياع الهنــد والشرق الأقصى ، واقتراب أفول نجم الاستعمار من الشرق الاوسط • الأمل الوحيــد للاســتعمار البريطانى •

وقد قال المستر بيفن وزير خارجية الحـكومة البريطانية فى ٢٢ يناير سنة ١٩٤٨ أمام مجلس العموم : « يجب أن يدعم اتحاد غرب أوربا من الناحية الاقتصادية ، ان ممتلكات ما وراء البحــار التى فى عهدة بريطانيا وفرنسا وبلجيكا وهولندا والبرتغال ، هذه الاراضى بها مواد خام ومواد غذائية وامكانيـــات هائلة •• لو أرادت أوربا الغربية أن تحقق توازنا عالميا ، فعليها أن تنمى تلك الامكانيات » •

بيد أن الخطة الاقتصادية هذه ، وهى لا تكون الا الشــطر الاول من الخطة العامة ليست من شأن الدول الاستعمارية الاوربية وحدها ، فان مشروع غرب أوربا ومشروع أوربا المتحدة ، ومشروع ايزنهاور ، جميعا ، من صنع المستر جون فوستر دالاس وزير خارجية الولايات المتحدة الامريكية ••

ويقول دالاس : « تستطيع افريقيا ان تجعل أوربا الغربية مستقلة تمام الاستقلال عن أوربا الشرقية ، وهو هدفنا » •

وفى شهر يونيو سنة ١٩٥٣ ، نشرت جريدة « صدى مراكش » سلسلة من المقالات وصفت فيها باسهاب خطط الغرب •• فى المغرب تقع القيادة العامة لسلاح الطيران الاستراتيجى الامريكى فى مدينــة « أوباها » فى ولاية « نبرازكا » ومن هناك يدير الجنرال « لوماى »

مراكز ثلاثة فى العالم : الاول فى جزر من المحيط الهادى ، والثانى فى بريطانيا ، والثالث فى مراكش • والطيران الاستراتيجى هـو المختص بالقاء القنابل الذرية فى حالة الحرب •

وفى مراكش تدار القواعد الست الامريكية - الفرنسية من مركز « نواسور » على بعد ٢٥ كيلو مترا من الدار البيضاء ، بعد أن طرد ٦٠٫٠٠٠ عربى من العزب المجاورة •

واذا انتقلنا شرقا الى الجزائر ثم تونس ، وجدنا أن ميناء الجزائر أصبح أول مستودع للبترول فى البحر الأبيض المتوسط •

وليبيا قاعدة بريطانية أمريكية •

والحبشة بها قاعدة أمريكية فى أديس أبابا •

وفى كينيا توزع الجوائز على الجنود وصف الضباط والضباط الذين يقتلون أكبر عدد من الفدائيين (الماو - ماو) •

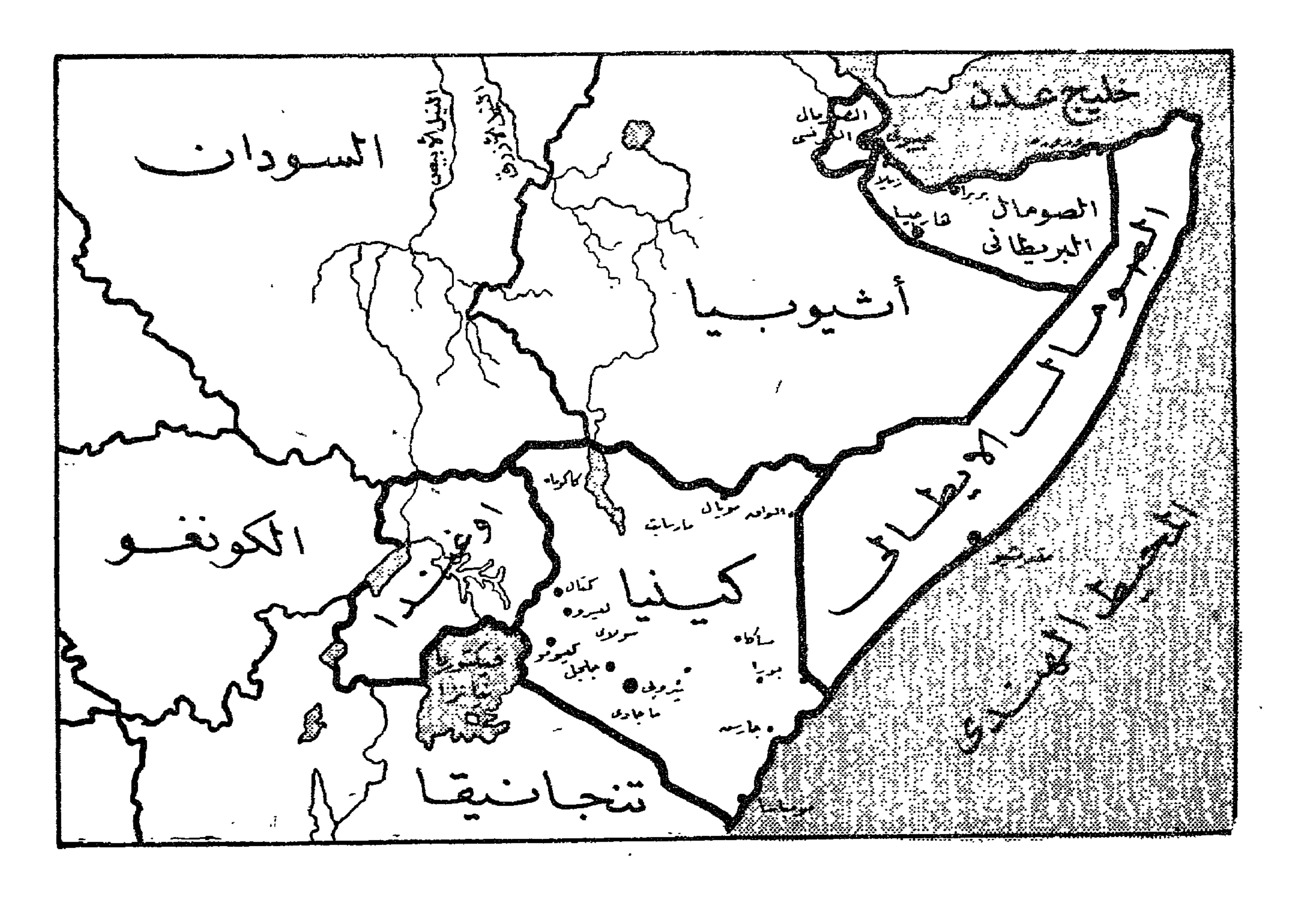
وفى مستعمرة الكنغو البلجيكية توجد أغنى مناجم الأورانيوم •• وكتب الدكتـور « بورهوب » فى كتابه عن الطاقة الذرية يقول : « قدر الخبراء أن ٩٠ فى المائة من الأورانيوم الخام الرفيع بين أيدى أمريكا » •

وقد أوضح المستر « فندنبرج » رئيس لجنة الشئون الخارجية فى مجلس الشيوخ الامريكى فى مذكراته التى نشرت بعـد وفاته أن الولايات المتحدة الأمريكية وضعت فى سنة ١٩٤٧ ، شرطا هاما فى مقابل منح مساعدة مارشال لبريطانيا ، هو تنازل بريطانيا لأمريكا عن أسهمها فى شركات الاورانيوم فى مستعمرة الكنغو البلجيكية • وفى نفس السـنة اشترى « روكفلر » - المليونير الامريكى - جزءا كبيرا من منـاجم الذهب والاورانيوم ، كمـا اشترى مائة شركة صناعية أخرى فى جنوب افريقيا •

وقد كتبت جريد « راوند تيبل » فى عدد مارس سـنة ١٩٥٣ تقول : « ان الأهميـة الاستراتيجية لـكل من مراكش وتونس ومدغشقر وافريقيا الغربية الفرنسية هي من شأن القيادات البحرية الامريكية والبريطانية والفرنسية معا ٠٠ ولن يمكن انقاذ هـذه المناطق من الغزو الروسي وابقائها فى حظيرة المعسكر الغربى الا بتوحيد جميع القوات الغربية فيها » ٠

ومهما يكن من شيء ٠٠ فان أعمال الانتفاض على الاستعمار ، بدت تعم أفريقيا وآسيا ٠٠ ففى كينيا أروع حـركة تحريرية ، وأوغندا ونيجريا فى سبيلهما الى الحرية ٠٠ وفى الصـومال ٠٠ والكمرون ٠٠ ونياسالاند ٠٠ وساحل الذهب ٠٠ وفى كل مكان ٠٠ تهب الشعوب ، مناضلة عن حقها فى الحرية والاستقلال ٠٠

ونحن - فى هذا الكتاب - نورد أمثلة ، للشعوب الحية ، التى تكافح فى سبيل الحياة الحرة الكريمة ٠٠



السودان
أثيوبيا
خليج عدن
الصومال البريطانى
الصومال الإيطالى
المحيط الهندى
الكونغو
أوغندا
كينيا
تنجانيقا
نيروبى

كينيا

تقع كينيا على ساحل المحيط الهندى فيما بين نهر أومبا ورأس ديك ، وتمتد فى الداخل حتى بحيرة فكتوريا وأوغندة • ويبلغ عدد سكانها ٥٫٢٠٩٫٣٠٠ نسمة ، ومن هؤلاء :

٢٩٫٠٠٠ أوربى
٩٫٩٠٠ هندى
٢٣٫٩٠٠ عربى
٥٫٠٥٥٫٤٠٠ أفريقى

قبل سنة ١٨٨٤ والى الشمال من مستعمرة موزمبيق البرتغالية ، كانت تمتد منطقة واسعة ، كفيلة بأن تجذب أنظار الاستعمار فى الوقت المناسب ، اذ لم تكن مملوكة لأى دولة أوربية ، بينما كان سلطان زنجبار يدعى حق السيادة عليها • وفى تلك السنة (١٨٨٤) وصل المغامر الالمانى كارل بيترز الى زنجبار ، ومعه بعض الرفاق • وبفضل المعونة التى قدمها لهم أحد البيوت التجارية الالمانية ، فى زنجبار توغلوا فى الداخل ، ولم تمض عشرة أيام حتى عاد الرجل ومعه اثنى عشرة معاهدة موقع عليها من عدد من الزعماء الوطنيين الذين لم يدركوا حقيقتها والغرض منها • وقد استطاع نتيجة لهذه المعاهدات أن يضع مساحة قدرها ٦٠٫٠٠٠ ميل مربع تحت حماية الشركة الالمانية ، التى سبق أن أنشأها • وعاد الى برلين حيث أعاد تنظيم الشركة وأطلق عليها اسم شركة « أفريقيا الشرقية الالمانية » • واستطاع أن يحمل « بسمارك » على أن يعلن حماية الحكومة لها ، ولقد دهش الناس من تصرف الوزير الالمانى اذ يعلمون انه كان معارضا لمشروع بيترز ، ولكن الحقيقة أن بسمارك

كان يتصرف فى حذر فلا يريد ان يتخذ موقفا ايجابيا الا اذا كان النجاح حليف المشروع ٠ وعلى الرغم من مشاغل الانجليز فى آسيا والمترتبة على التوسع الروسى ، فانهم لم ينظروا بعين الارتياح الى تلك الجهود التى تبذلها ألمانيا فى أفريقيا الشرقية ٠ وقبل وصول « كارل بيترز » بشهور قلائل توغل المكتشف الانجليزى سير هارى جونستون الى منطقة جبل كليمنجارو وعقد عددا من المعاهدات مع بعض الزعماء الوطنيين وكان ذلك فى سنة ١٨٨٥ ، ولما كان للفرنسيين أطماع فى شرق أفريقيا فقد آتفقت الدول الاوربية الثلاث : انجلترا وفرنسا وألمانيا على تأليف لجنة لتسوية أوجه الخلاف بينها ، ولتقرر ما اذا كانت المنطقة ملكا لسلطان زنجبار ؟

وصدر قرار اللجنة فاذا به يسمح للسلطان بجزيرتى زنجبار وبمبا الى جانب شقة ساحلية عرضها ١٠ أميال وطولها ٤٠٠ ميل لبريطانيا ، والجنوبية لالمانيا ٠ أما فيما وراء هذه المنطقة الساحلية فقد اقتسمه الانجليز والالمان وكان خط التحديد يمتد غربا حتى بحيرة فكتوريا وفى مقابل ذلك أطلقت يد فرنسا فى مدغشقر ٠

وهنا تقدمت شركة افريقيا الشرقية الامبراطورية وشركة افريقيا الشرقية الالمانية الى السلطان تطلبان استئجار منطقة النفوذ الخاصة بكل منهما ٠

ولكن المنطقة الداخلية هى التى أصبحت موضع الخلاف ٠وتساءل الانجليز : هل نترك حرية التوسع لالمانيا حتى تلتقى بدولة الكنغو الحرة عند بحيرة تنجانيقا وبذلك تسد الطريق على المشروع البريطانى الخاص بمد خط حديدى عبر القارة من مدينة الرأس فى أقصى الجنوب الى القاهرة فى الشمال ؟

وهل تكون أوغندا من نصيب الانجليز أم الالمان ؟

وأخذت المسألة الثانية تشغل الاذهان ، خصوصا عندما وصل

كارل بيترز الى عاصمة أوغندا وعقد معاهدة مع ملكها . ولكن المشروع فشل ، ذلك لأنه فى أول يوليو سنة ١٨٩٠ وقعت ألمانيا وانجلترا معاهدة « هليجولاند » وبمقتضاها حصلت ألمانيا على شبه جزيرة « هليجولاند » ذات الاهمية الاستراتيجية لالمانيا نفسها ، وفى مقابل ذلك (فيما يختص بافريقيا الشرقية) تنازلت عن دعاويها فى أوغندا ، وجزيرتى زنجبار وبمبا ومنطقة ويتو (الواقعة على ساحل أفريقيا الشرقية البريطانية) ونياسالاند واستغلت بريطانيا الفرصة فأعلنت حمايتها على نياسالاند وزنجبار وبمبا وأوغندا .

وكانت الحكومة البريطانية قد أرسلت لجنة لفحص أحوال شركة افريقيا الشرقية البريطانية ، وجاء فى تقرير اللجنة (ان تاريخ شركة افريقيا الشرقية البريطانية خلال السنوات الخمس الاخيرة وحالتها الراهنة ، يوضحان بجلاء اخفاق التجربة التى قامت على وضع الادارة والتجارة فى أيد واحدة ، فيما يختص بهذا الجزء من أفريقيا ، وان الاسراع بوضع حد لهذا النظام يكون أفضل بالنسبة الى الشعوب الوطنية والتجارة البريطانية ، وللشركة نفسها)

واشترت الحكومة البريطانية حقوق الشركة وممتلكاتها فى أفريقيا الشرقية وأوغندا مقابل ربع مليون جنيه ، وفى سنة ١٨٩٤ أعلنت الحماية على أوغندا ، كما أعلنت الحماية أيضا على أفريقيا الشرقية البريطانية فى العام التالى وكانت حدود الاخيرة تنتهى عند نيقاشا ، وفى سنة ١٩٠٢ أضيفت اليها مقاطعات نيقاشا وكيسومو ، والاولى تصلح لسكنى الرجل الابيض ، أما الثانية فاقتطعت من أوغندا ، وبذلك وصلت حدود أفريقيا الشرقية البريطانية الى بحيرة فيكتوريا .

ومنذ اعلان الحماية كان على رأس هذه المحمية مندوب مسئول أمام وزارة الخارجية البريطانية ، ولكنها أصبحت من أول أبريل

سنة ١٩٠٥ من اختصاص وزارة المستعمرات ، وفى نوفمبر سنة ١٩٠٦ وضعت تحت اشراف حاكم وقائد لقوات الاحتلال .

وفى ٢٣ يوليو سنة ١٩٢٠ تقرر ضمها الى الممتلكات البريطانية باسم مستعمرة كينيا ، وبذلك أصبحت من مستعمرات التاج . أما الاراضى الواقعة على الساحل ، والتى كان قد سبق استئجارها من سلطان زنجبار فقد أطلق عليها اسم « محمية كينيا » .

وفى ١٥ يوليو سنة ١٩٢٤ وقعت معاهدة مع ايطاليا وبمقتضاها تنازلت بريطانيا لايطاليا عن نهر جوبا ومنطقة على الجانب البريطانى من النهر يتراوح عرضها بين ٥٠ و١٠٠ ميل ، وتم التسليم رسميا فى ٢٩ يوليو سنة ١٩٢٥ ، وبذلك تنازلت بريطانيا عن جزء من كينيا دون أن يكون لأهل البلاد أنفسهم رأى فى الامر .

ويلاحظ بعض الكتاب أنه منذ بداية استعمار كينيا حتى نهاية الربع الاخير من القرن الحالى تناقص عدد سكانها بمقرار الثلثين ، فقد مات منهم ٥٠٫٠٠٠ خلال الحرب العالمية الاولى ، وهلك بسبب المجاعة ووباء الانفلونزا ١٥٠٫٠٠٠ فى سنة ١٩١٨/١٩١٩ .

هذا بالنسبة للأفريقيين ، أما بالنسبة للاوربيين ، فان عددهم ارتفع من ٣٫١٧٥ فى سنة ١٩١١ الى ٩٫٦٥١ فى سنة ١٩٢١ ، وفى سنة ١٩٢٦ ارتفع العدد الاخير الى ١٢٫٥٢٦ نسمة .

ولكى يتاح لنا التعرف على العوامل الاساسية التى تكمن وراء ثورة شعب كينيا ، ينبغى لنا أن نتعرض للسياسة الاستعمارية التى اتبعت ازاء الاراضى لانها — فى الحقيقة — تمثل العامل الاقتصادى فى الحركة القومية ، التى نجدها فى المستعمرات التى يملكها الرجل الابيض فى القارة الافريقية .

ان سياسة التمييز العنصرى ، وابعاد الافريقى عن الادارة ، والقيود المفروضة على حياته الاجتماعية ، هدفها تمكين الرجل

الابيض من السيطرة على اقتصاديات المستعمرات . ولما كانت الزراعة هى العنصر الرئيسى فى النظام الاقتصادى اكتسبت الاراضى أهمية قصوى بالنسبة للطرفين : المستعمر الاوربى وأهل البلاد الاصليون .

بدأ المستعمرون البريطانيون فى الاستحواذ على الاراضى من الوطنيين أو من شركة أفريقيا الشرقية منذ بداية القرن التاسع عشر ، وسياسة نقل الاراضى الى أيدى البيض وضع أساسها سير شارل اليوت الذى عين مندوبا ساميا سنة ١٩٠٠ اذ كان يرى أنه لابد للسكة الحديدية التى أنشئت من أن تغطى نفقاتها ، ولا يتحقق هذا الهدف الا بملء المناطق الخالية من السكان أو الاستغلال بالمستعمرين .

وكانت السياسة المرسومة منذ البداية هى تحويل كينيا الى مستعمرة للرجل الابيض . وقد أرادت بريطانيا فى سنة ١٩٠٢ تخصيص جزء من أفريقيا الشرقية التابعة لها فى انشاء وطن قومى للصهيونية ، ولكن الفكرة لم تخرج الى حيز التنفيذ ، وذلك لان الصهيونية العالمية عارضت الفكرة ، لانها كانت تتطلع الى فلسطين .

وطبقت بريطانيا فى كينيا النظام الاقطاعى ، فاعتبرت الارض ملكا للتاج البريطانى على أن يكون أصحابها الوطنيون مستأجرين وبذلك يتسنى نزع الارض منهم ونقلهم من مكان الى آخر طبقا لما تراه السلطات .

وفى نفس السنة (١٩٠٢) خولت الحكومة البريطانية للمندوب السامى أن ينقل أراضى التاج لمن يشاء ، وصدر فى نفس السنة (أيضا) قانون أراضى التاج ، وبمقتضاه أصبح للحاكم حق بيع الاراضى لمن يريد لغاية ١٠٠٠ فدان وتأجيرها لمدة ٩٩ سنة ، وعند

انتهاء مدة الايجار تعود الارض الى الحكومة دون تعويض ، ونص القانون كذلك على أنه لايجوز للمستأجر التنازل عن الارض الا بموافقة المندوب السامي .

وكانت السلطات الحاكمة تقدم المساعدات للمستعمر الاوربى ، فمثلا فى سنة ١٩٤٣ قدمت الى الفلاحين الاوربيين ١١٧ر٠٠٠ جنيه لمساعدتهم على استغلال أراضى جديدة فضلا عن حمايتهم ضد الخسائر التى قد يتعرضون لها ، بينما لم تفعل شيئا كهذا لأهل البلاد الاصليين .

ومما لا شك فيه أن منح مساحات كبيرة منأغنى الاراضي وأوفرها انتاجا لعدد يسير من الاوربيين معناه أن القوة الاقتصادية يحتكرها الرجل الابيض .

وعندما تفاقم أمر الثورة الوطنية فى كينيا التى عرفت بثورة « الماو ماو » وعجزت القوات العسكرية ، والقوانين الاستثنائية وأنظمة الطوارىء عن القضاء عليها ، لجأت الحكومة البريطانية الى تعيين لجنة للتحقيق وتقديم النصح للحكومة .

وفى سنة ١٩١٣ شكلت اللجنة ، لدراسة الاوضاع القائمة فى كينيا والاحوال التى تسودها وشئون السكان الافريقيين ، ورفع تقرير الى الحكومة تضمنه توصياتها ومقترحاتها لمعالجة الامور ومواجهة المشاكل واقرار النظام فى كينيا :

وفى ١٣ يونيو سنة ١٩٥٥ أصدرت لجنة التحقيق الملكية تقريرا ضخما عن كينيا ومشاكلها . وقد احتوى تقرير اللجنة على أرقام وبيانات غاية فىالخطورة ، وجاءت أكبر دليل علىالغبن والظلم الفادح النازلين بذلك القطر الافريقى والشعب الكينى .

وذكر فى التقرير أن عدد السكان الافريقيين يبلغ ٥ ملايين و٣٠٠ ألف نسمة وأن عدد السكان البيض ، ومعظمهم من البريطانيين ،

يبلغ ٤٣ الف نسمة ، أى أقل من نسبة واحد فى المائة من مجموع سكان البلاد ٠

وتتولى تلك الاقلية الضئيلة مقاليد الحكم فى البلاد ، وتتحكم فى جميع مرافقها الاقتصادية والتجارية والزراعية والمالية والصناعية بحيث لا يبقى للافريقيين الذين تزيد نسبتهم على ٩٩ فى المائة من مجموع السكان شىء اللهم سوى التطلع بحزن وأسى لمصيرهم السيىء ٠

وجاء فى تقرير لجنة التحقيق أيضا : « ان مساحة أراضى كينيا التى تصلح للزراعة والمراعى تبلغ ٦٤ ألف ميل مربع ٠ وهذه الاراضى مقسمة الى درجات من حيث الجودة والخصب وامكانية الرى والاستغلال ، ومن هذه الاراضى ما يعرف بالاراضى المرتفعة ، وهى أخصب أراضى كينيا وأحسنها وأكثرها انتاجا وأسهلها استغلالا وتبلغ مساحة هذه الاراضى المرتفعة ١٢ ألف ميل مربع - أى أكثر بقليل من خمس أراضى البلاد .. وهى جميعها بأيدى السكان البيض، حتى غدت تعرف بالاراضى البيضاء المرتفعة ٠

أما السكان الافريقيون فهم يعيشون على ٥٢ ألف ميل مربع من الاراضى الباقية وهى تعرف «بأراضى التاج ، وهذه الاراضى رديئة ووعرة والماء فيها قليل وأقل صلاحية للزراعة والاستغلال من الاراضى التى يستولى عليها البيض ، حتى أصبحت تعرف بأراضى البرارى والقفار ٠

وهال لجنة التحقيق الملكية البريطانية هذا الوضع الخطير ، وقالت أنه السبب الرئيسى فى اندلاع نيران الثورة ٠ وأوصت اللجنة الحكومة البريطانية بوجوب السماح للافريقين بالانتفاع بالمساحات الواسعة التى يسيطر عليها البيض بنسبة ٣٠٠ ميل مربع للشخص الواحد ، كذلك أوصت اللجنة بضرورة تزويد الكينيين بالقروض والآلات الزراعية والبذور ليستطيعوا استغلال سائر الاراضى وانتشالهم من وهدة الحالة التى يعيشون فيها ٠

ولما اطلع السكان البيض فى كينيا على تقرير لجنة التحقيق الملكية ثاروا ، واحتجوا على التوصيات والمقترحات التى اشتمل عليها التقرير ، وقرروا رفض السماح للافريقيين بدخول الاراضى المرتفعة (الخصبة) ومنعهم من أن تطأها أقدامهم ، وأقسم السكان البيض — ومعظمهم من البريطانيين — على معارضة توصيات لجنة التحقيق مهما كلفهم الامر !

والسبب الثانى لثورة الشعب الكينى ، هو نظام العمل ..

فقد أخذ المستعمرون البريطانيون يهاجرون الى كينيا منذ أواخر القرن التاسع عشر حيث يتملكون الاراضى ، ثم اشتدت هجرتهم بعد سنة ١٩١٣ حيث بدأت رقعة الاراضى التى فى حوزتهم تتسع كثيرا، ومن هنا بدأت تواجههم مشكلة توفير الايدى العاملة اللازمة للعمل فى المزارع . وفكر المستعمر ، ولجأ الى نظام التعاقد ، فىسنة ١٩١٠ ويرمى هذا النظام الىاعادة الوطنيين الذين يضطرون الى مغادرة المناطق المحجوزة أو المخصصه رسميا لهم حيث يعملون فى الزراعة أو الرعى ، واذا اكتشف أن واحدا من هؤلاء يحاول الفرار فان على الموظف الحكومى المختص أن يعيده الى مكانه الاصلى .

وفى سنة ١٩١٨ صدر قانون آخر ينص على أنه : (من المرغوب فيه لتشجيع العمال الوطنيين على الاقامة فى المزارع — أى التى يملكها الاوربيون — ومن أجل اتخاذ الاجراءات اللازمة لتنظيم معيشة الوطنيين فى غير الاماكن التى حددتها لهم الحكومة .. فانه اذا شاء أحدهم أن يعيش خارج الاماكن فعليه أن يعقد اتفاقا للعمل لدى أحد الملاك الاوربيين ، ويجب ألا تقل مدة التعاقد على سنة وألا تزيد عن ثلاث سنوات) .

أما الاجر الذى يتناوله الفرد فى العمل الزراعى أو اليدوى فيتراوح بين ٣٠ و٦٠ قرشا فى ثلاثين يوما .

والسبب الثالث للثورة هو التمييز العنصرى فى كينيا ٠

يقول الزعيم « كنياتا » ان الفقراء هم الذين يدفعون ثمن تعليم الاغنياء ، أى أن الضرائب التى يدفعها الافريقيون ويلقون أشد المصاعب فى أدائها بسبب فقرهم وضآلة مواردهم ، تخصص لتعليم الطبقة الارستقراطية البيضاء التى تحتكر ثروة كينيا ٠٠

وتهتم الادارة البريطانية فى كينيا بالتعليم الاولى ، فقط ، أما التعليم المتوسط والثانوى والعالى فيلقى الاهمال ، وبهذا تتجه السياسة التعليمية الى منع قيام طبقة مثقفة خوفا من أن تصبح عاملا فى انماء الوعى القومى مما يتعارض مع مصلحة البيض ٠

أما الخدمات الصحية والاجتماعية فليس لها وجود تقريبا ، اللهم الا اذا اعتبرنا السجون من الخدمات الاجتماعية !

وقد بدأت الحركة التحررية فى كينيا فى سنة ١٩٠٥ حينما ثارت قبيلة ناندى ، وقبيل الحرب العالمية الاولى قامت ثورة فى صفوف قبيلة « جيريانا » من « البانتو » ، وذلك حين حاولت السلطات نقلها من موطنها الى مكان آخر طمعا فى أراضيها ٠

وبانتهاء الحرب العالمية الاولى ، توافرت عدة أسباب للثورة ، فبسبب الكساد الذى ساد العالم فى سنة ١٩٢١ عمد الفلاحون الاوربيون الى خفض أجور العمال الوطنيين بمقدار الثلث ٠

وترتب على هبوط قيمة العملة (وهى الروبية الفضية) استعمال الشلن المستعمل فىأفريقيا الشرقية ، وهذه التقلبات أوجدت شعورا بالقلق بين الاهالى ، وعلى الرغم من ذلك فان الحكومة رفعت الضريبة من ١٢ الى ١٦ شلنا ثم قررت السلطات البريطانية منح ألف مزرعة للجنود الانجليز السابقين ، ولما عاد جنود كينيا الذين اشتركوا فى الحرب الى بلادهم ، رأوا كيف أخرجت قبائلهم وأسراتهم من الاراضى التى كانوا يقيمون فيها ٠

وفي هذه الظروف كون « هارى ثوكو » جمعية أفريقيا الشرقية الوطنية وتستهدف الدفاع عن حقوق المواطنين الاقتصادية والسياسية ، وبذلك يمكننا أن نقول ان الحركة القومية المنظمة قد بدأت لاول مرة فى تاريخ كينيا • ومضى الزعيم « هارى ثوكو » يعقد الاجتماعات ، التى يفد اليها الآلاف ، وأخذ يتحدث اليهم عن الحقوق السياسية والاجتماعية المسلوبة فى ظل الاستعمار •

ونلاحظ استخدام هارى ثوكو للدين كوسيلة لبعث الوعى القومى ، وبيان شرعية مطالب الشعب • ولهذا كان يقول : « ان الله لا يميز بين الابيض والاسود » •

وهكذا عرفت الجماهير أن الاديان السماوية تنادى بالمساواة ، وتستنكر التمييز بين الناس بسبب الجنس أو اللون •

ولما شعرت السلطات البريطانية بقوة هارى ثوكو ، والخطر الكامن وراء دعوته ، قبضت عليه وزجت به فى سجن نيروبى ، وتجمع آلاف من الشعب حول السجن ، وطالبوا بالافراج عن الزعيم • ولكن السلطات الحاكمة أمرت قوات البوليس باطلاق النار على الشعب ، فدوت الطلقات وانطلق الرصاص يدمدم ، ويجندل الاحرار ، فى خسة ونذالة •• وبلغ عدد القتلى ثمانية عشر شخصا •

وصدر الامر بنفى رئيس الجمعية هارى ثوكو واثنين من أقربائه دون محاكمة ، فوكلت الجمعية المحامى الاوربى « درايكون » للدفاع عنهم ، وأخذ الناس يجمعون له المال ، حتى اذا اجتمع لديه مبلغ كبير ، حزم حقائبه وولى هاربا •• وعندئذ عرف الشعب الكينى أن السياسة والقانون معا فى خدمة الرجل الابيض ، يستغل بهما الرجل الاسود أبشع استغلال •

وعمدت الحكومة الى حل الجمعية ، واعتبرتها غير قانونية ، فتحول نشاط الجمعية ، العلنى ، الى نشاط سرى ، وتكونت الخلايا فى كل

مكان ، واضطرت حكومة الامبراطورية الى الاعتراف بما يعانيه الافريقيون من ألم ، فشكل البرلمان البريطانى لجنة للتحقيق فى مشكلة الاراضى وغيرها من المشاكل التى تهم مصالح الشعب فى كينيا ، وفى سنة ١٩٢٤ جاءت اللجنة برياسة « أورمسبى جور » . ولما كانت جماعة أفريقيا الشرقية ، ممنوعة من مزاولة أى نشاط ، اجتمع فريق من شباب كينيا وكونوا جماعة « كيكو يو » المركزية ، وأعدوا مذكرة أقرها الزعماء والرؤساء متضمنة كافة المسائل موضع الشكوى ..

وعادت اللجنة الى بلادها ، لترفع تقريرها عن الحالة فى كينيا ، ولكن الحكومة البريطانية لم تفعل شيئا جديا لرعاية الافريقيين .

وعملت جمعية كيكويو على دعم مركزها ، وتوسيع نطاق نشاطها وتقوية الصلات بينها وبين الجماهير ، وظلت تتزعم حركة الكفاح الشعبى فى كينيا ، بقيادة الزعيم « جومو كنياتا » .

وجومو كنياتا واحد من أبناء كينيا الذين لم يقنعوا بقشور العلم التى يمنحها المستعمرون لابناء وطنه ، فسافر الى انجلترا ، والتحق بجامعة اكسفورد حيث حصل على اجازة عالية فى علم الاجناس . وتزوج جومو كنياتا من إنجليزية لا تؤمن بالتمييز العنصرى ، بسبب اللون أو الجنس . ومما لا شك فيه أن الزعيم تشبع بمبادىء الحرية والديمقراطية التى يطبقها المستعمر فى بلده ، وأدرك مدى التدهور الذى تردت فيه بلاده ، فقرر أن يقوم بعمل ايجابى .

وجومو كنياتا من المؤسسين الاولين لجمعية كيكويو المركزية ، ثم أصبح الامين العام لها ، ونشر فى بريطانيا كتابا بعنوان «كينيا» ، كى يوضح قضية بلاده للرأى العام البريطانى .

وفى خلال الحرب العالمية الثانية جندت بريطانيا أبناء كينيا ، ودفعت بهم الى ميدان القتال فى شرقى أفريقيا ، وفى مدغشقر ،

واليابان . واستخدمت القوات البريطانية عددا كبيرا من العمال الكينيين ، ونلاحظ أن المستعمرين طلبوا من السلطات العسكرية ألا تستخدم أهل كينيا فى هذه الاعمال لانها تدفع لهم أجورا مرتفعة ، الامر الذى يحدو بأخوانهم الذين يعملون فى المزارع البيضاء على المطالبة بأن تزاد أجورهم !

ونزلت السلطات البريطانية على الطلب ، وامتنعت عن استخدام العمال من أهل كينيا .

ولم يقف الامر عند هذا الحد ، بل تعين على كينيا ، أن تمون بالغذاء القوات المتحالفة فى الشرق الاوسط ، فبعثت بمقادير كبيرة من البن والشاى والقمح والكتان والذرة .

وكان جزاء كينيا ، عن هذه الخدمات الجليلة ، اصدار أمر بحل جمعية كيكويو المركزية وتحريم اجتماعاتها ، ومصادرة المجلة التى تنطق باسمها . واعتقل الكثير من أعضائها ، وكان جزاؤهم السجن أو النفى .

وقد تعرضت كينيا فى سنة ١٩٤٣ للمجاعة ، اذ كان هناك حوالى ربع مليون شخص يعملون لصالح الاغراض العسكرية ، وارتفعت الاسعار بسبب اصدار المنتجات الغذائية والزراعية الى القوات المتحالفة ، وكانت النتيجة أن انتشرت المجاعة بين شعب كينيا ، وهلك عدد كبير منه ، بينما كانت الاقلية البيضاء تستغل الفرصة للاثراء الفاحش .

وما كادت الحرب تضع أوزارها حتى هب شعب كينيا ، يطالب بحقه فى الحياة والحرية . ولكن السلطات البريطانية ، لم تصغ السمع للشعب الثائر ، بل عمدت الى أساليب العنف لكبت الحركة التحريرية الآخذة فى الاشتداد . وفى أول يونيو سنة ١٩٤٧ عقد اتحاد كينيا الافريقى ، المكون من الزعماء الجدد : اليود ماثو ،

وأبولو أوهانبى ، وشملان ، وجيمس ثيرمباه • وينادى الاتحاد بلم شمل جميع الافريقيين بصرف النظر عن القبائل التى يتبعونها •

وأعلن الاتحاد فى اجتماعه القرارات الآتية :

١ - هدف الافريقيين السياسى فى كينيا ، هو حكومة ذاتية ، يتولاها الافريقيون من أجل الافريقيين ، وتحمى الدولة الافريقية جميع حقوق الاقليات •

٢ - زيادة مقاعد الافريقيين فى مجلس كينيا التشريعى فورا ، وتحقيق المساواة العنصرية فى الجمعية المركزية للمناطق الداخلية فى أفريقيا الشرقية •

٣ - زيادة مساحة الاراضى ، سواء أراضى التاج ، أو المرتفعات لاقامة الافريقيين •

٤ - الاعتراف بأن الوقت قد حان لفرض التعليم الاجبارى المجانى على الافريقيين ، كما فرض على أطفال الاجناس الاخرى •

٥ - تحسين الاجور والمساكن وغيرها للعمال الافريقيين ، الى حد معقول ، وتحقيق مبدأ « المساواة فى الاجر والعمل المتشابه » •

وقدمت هذه القرارات فى مذكرة الى وزير المستعمرات ، فساءت العلاقة بين الافريقيين والسلطات البريطانية منذ تلك اللحظة ، اذ أعلن الافريقيون أن حكومة بريطانيا قد خانت مبادىء سيادة المصالح الوطنية •

وأعلنت بريطانيا حالة الطوارىء فى كينيا ، وتدفق جنودها على البلاد ، وادعت أن الحركة الوطنية ، التى قام بها الشعب ، هى حركة شيوعية !

ولكن حركة « الماو - ماو » حركة وطنية أفريقية ، قامت وانتشرت

حتى عم نشاطها كينيا كلها ، وتستهدف حركة الماو ماو طرد جميع الاوربيين من كينيا ، وذلك عن طريق شن حرب أعصاب طويلة الامد ضد الاوربيين ، وذلك بضم شعب قبيلة كيكويو الشديد البأس الى صفوفها ، ويبلغ تعدادها نحو مليون نسمة ، ثم ضم قبائل أخرى مثل قبيلة اميو وقبيلة ميرو •

ويعتمد الاستعمار البريطانى فى كينيا على قوة الحديد والنار ، فى اخماد الحركة الوطنية هناك ، فى حين تعتمد جماعة ماو ماو فى كفاحها ضد الاستعمار على سلاح أقوى من الحديد والنار هو سلاح الايمان ، فقد تطورت ماو ماو الى أن أصبحت عقيدة مقدسة بين الناس •

ولجأت « ماو ماو » الى استعمال سلاح جديد هو شل النشاط الاقتصادى للبلاد عن طريق اعلان حرب المقاطعة • اذ أصدرت أمرها بمقاطعة وسائل النقل العامة مثل السيارات ، والامتناع عن شراء أو استعمال كل البضائع الاجنبية • واستجاب الوطنيون للنداء ، ولم يتأثر بالمقاطعة الا المستعمر الذى يريد أن يستمتع بخيرات البلاد •

ومما هو جدير بالذكر أن بريطانيا اتخذت كينيا قاعدة دفاع فى أفريقيا الشرقية ، بعد أن اضطرت الى سحب قواتها من مصر ، وكتب اللفتنانت جنرال هـ • ج • مارتن يقول : « تتحد كينيا وأوغندا وتنجانيقا ، كخطوة أولى ، ليتكون منها اتحاد أفريقيا الشرقية ، وتتحد نياسالاند وروديسيا الشمالية والجنوبية ، لتؤلف اتحاد أفريقيا الوسطى ، أما مستعمرات أفريقيا الغربية الاربعة فيتكون منها اتحاد أفريقيا الغربية •

أما الخطوة الثانية ، فهى اتحاد هذه الاتحادات الثلاثة مع اتحاد جنوب أفريقيا • وأخيرا ، بعد نجاح ميثاق دول غرب أوربا ، يضم الاتحاد المناطق الفرنسية والبلجيكية والبرتغالية ، لتتألف من الجميع

ولايات متحدة أفريقية ، توضع لها سياسة دفاعية موحدة » .

بيد أن بريطانيا واجهت مشكلة نفقات الدفاع ، فالسكان البيض فى الاقاليم الافريقية ، يرفضون أية زيادة جديدة فى الضرائب لسد نفقات الدفاع ، أما الافريقيون فهم فى فقر مدقع ، لا يتيح لهم تحمل أعباء مالية جديدة ، وهنا تقدم الجنرال مارتن باقتراح جديد يقول فيه : « لماذا لا تحاول الحكومة المحلية حل مشكلة نفقات الدفاع ، باستقطاع جزء من اعتماد التعمير ، لسد هذه النفقات ، اذ كيف يمكن النهوض بالبلاد فى جو لا يحيطه الامان ؟ » .

وفى الحقيقة أن تكاليف شق الطرق كانت تؤخذ فعلا من اعتمادات التعمير ، ويقوم الايطاليون بالعمل فى المنشآت العسكرية ، على طريق كاكينون التى تبعد عن ممباسا الميناء الرئيسى لكينيا نحو سبعين ميلا .

وقد كتب مستر كريتش جونس وزير المستعمرات البريطانية رسالة الى حكام المستعمرات فى أغسطس سنة ١٩٥٧ ، قال فيها : « ان التعاون التام بين الحكومه وشعوب المستعمرات يعتبر أمرا حيويا ، اذ يعتمد على منتجات هذه المستعمرات فى تعمير عالم خربته الحروب ، حتى يمكن استعادة الاستقرار الاقتصادى فى المملكة المتحدة ، والنهوض بالمستعمرات نفسها » .

ولكن أنانية السكان البيض ، وتعصبهم العنصرى ، وقفت حائلا دون ايجاد التعاون المطلق بين الاوربيين والافريقيين ، اذ رفض البيض ، باستثناء القليل منهم ، مبدأ وزارة المستعمرات الذى يقضى بوجوب تفضيل المصالح الوطنية .

وقد نشرت جريدة التايمز فى ٤ فبراير سنة ١٩٤٨ مقالا جاء فيه « ان فكرة حكومة ذاتية أفريقية هى فكرة خيالية ! »

وفى سنة ١٩٥٢ استطاع جومو كنياتا ، أو « الرمح المشتعل »

مع غيره من الزعماء أن يحـولوا قومهم فى كينيا الى جمعيـة منظمة « ماو ـ ماو » وشعارها لن نلقى السلاح حتى يرد الرجل الابيض أرضنا الينا ٠

وبعد سلسلة من أعمال القتل وشن الحملات المنظمة علىالاستعمار ألقى القبض على كنياتا ، ولكن اعتقاله لم يفت فى عضـــد جمـاعة ماو ماو بل زاد سعير حملاتهـا وخلفه فى قيـادة ماو ماو « دميران كياتى » ومنذ أن قاد ماو ماو انتهج أساليب الثوار فى الملايو الذين سببوا المتاعب للبريطانيين فى جنوب شرقى آسيا ٠ وما لبثت حرب العصـــابات أن انتشرت فى كينيـــا وأقلقت راحة البريطانيـــين والاوربيين ٠

والبريطانيون فى محاولتهم ايجاد حل لهذه المشـكلة ، ومعالجة الموقف فى كينيا ، يتقدمون للشعب باقتراحات ، وامتيازات غامضة كالنهوض بالسود !

وقد وافق البريطانيون على منح الوطنيين الافريقيين حق التمثيل فى مجلس كينيا التشريعى ، ولكنهم لم يوافقـوا مطلقا عـلى الشىء الوحيد الهام الذى يطالب به رجال ماو ماو وهو حقهـــم فى تملك الاراضى الصالحة للزراعة والمزارع ، ولهذا يصر الزعماء البيض على الاحتفاظ بالمزارع التى اغتصبوها وكذلك مسـاحات الاراضى التى يعملون على استصلاحها ٠

وقد فقد البريطانيون رشدهم ، واعتمدوا على القوة ، والقـــوة وحدها لحل هذه المشـــكلة ولـكن التجاءهم للعنف والبطش لم يزد رجال ماو ماو الا اصرارا على المضى فى جهادهم ومقاومتهم للســادة البيض ٠

وقد أنفقت بريطانيا فى المدة بين أكتوبر سـنة ١٩٥٣ وفبراير سنة ١٩٥٤ مبلغ ٢٥٠ مليونا من الجنيهات فى محاولتها القضـــاء

على الحركة الوطنية فى كينيا ، ومنذ أن عين أرسكين رئيسا لهيئة أركان حرب القوات البريطانية فى شرق أفريقيا استقدم قوات تدربت على وسائل القتال والتكتيك الحربى الذى تستخدمه بريطانيا فى الملايو لقمع حرب العصابات هناك •

وتواجه بريطانيا مشكلة ، هى أن السجون قد ضاقت بالمسجونين من رجال الماو ماو وقد بلغ عدد الوطنيين من الكيكيو المسجونين حتى سنة ١٩٥٤ ، ٢٨٫٠٠٠ سجين ، فضلا عن آلاف المسجونين فى المعسكرات القبلية • •

ولجأ أرسكين إلى تجويع المجاهدين من « الماو ماو » وذلك بمحاصرة منطقة يبلغ عرضها ٥ أميال تلتف حول جبال أبردير التى يبلغ ارتفاعها ١٢٫٠٠٠ قدم حيث يتخذ رجال ماو ماو منها حصونا وقلاعا ، والغرض من المحاصرة هو أن يموتوا جوعا • وقامت الحكومة أيضا باجلاء ألوف من قبائل الكيكيو من هذه المنطقة الى المناطق المكتظة بسكانها من القبائل •

ولم تجد السلطات مكانا لاقامة الذين أخرجوا من ديارهم فى منطقة « ناكورو » سوى اصطبلات الخيول المقامة عند ميدان السباق القديم هناك •

وفى شهر يونيو سنة ١٩٥٤ فصلت الحكومة أواسط كينيا عن بقية المستعمرة ، ووضعت مناطق خاصة تحت الحراسة ، عند وادى كينيا ، الخصيب ، مع اصدار أوامر للقوات باطلاق النار على كل من يقع عليه نظرهم • وقد اتخذت السلطات فى كينيا اجراءات بمصادرة جميع ممتلكات زعماء ماو ماو والشخصيات البارزة منهم ونفيهم من البلاد •

وكتب النائب العمالى ريتشارد كروسمان فى ٢٧ يناير سنة ١٩٥٤ مقالا جاء فيه :

اننى اذ أكتب هذا التقرير عن كينيا أسأل عن مدى الخسارة التى ستصيب بريطانيا من جراء سياستها الاستعمارية فى كينيا ٠

وان فى تقريرى هذا لا أستند الى آرائى الخاصة فحسب ، بل الى آراء المسئولين الذين تحدثت اليهم فى هذا الشأن ٠

فقد اعترف لى كل منهم أن حالة الطوارىء المزعومة ستستمر فى كينيا لمدة أشهر قليلة ، تهدد البلاد كلها بحرب أهلية خطيرة !

ولكن لا يمكن انهاء هذه الحالة بارسال قوات بريطانية أكثر إلى كينيا ، انما يمكن ذلك بالوسائل الدبلوماسية ٠

ومثل هذه الآراء لا يسمح باذاعتها فى نيروبى لان السلطات الحكومية تعتبرها من وسائل تحطيم الروح المعنوية للجنود ٠

ولكن الوقت قد حان لان يعرف الجميع حقيقة الموقف ٠ اننا نخسر باستمرار فى كينيا ، والوسائل العنيفة البغيضة التى نتبعها هناك لم تقض على حركة ماو ماو ، بل على العكس ، رفعت من شأنهم ووطدت مركزهم داخل بلادهم ٠

فقد قبضت القوات البريطانية على الآلاف من رجال قبيلة كيكيو التى تضم رجال حركة ماو ماو وزجت بهم فى السجون أو وضعوا فى المعتقلات دون أن يحقق معهم أحد ٠ وهناك أكثر من ١٠٠ر٠٠٠ (مائة ألف) من العمال الوطنيين الذين يرغمون على العمل فى أراضى البيض ، وهؤلاء تركوا دون معونة أو حماية ، بل انهم يحاولون دائما الهرب من عملهم ، ولا يحول دون ذلك الاالقوات المسلحة ٠

ويقوم ٢١ر٠٠٠ من رجال البوليس ومعهم ٦٠٠ من الجنود الانجليز ورجال الطيران بالقبض على عصابات ماو ماو ، ولكنهم بسياستهم هذه انما يبثون روح الكراهية الشديدة ضد البيض ،

ليس فى كينيا فحسب ، بل فى أفريقيا كلها ، وبدلا من أن يوقفوا انتشار سم الكراهية ، عملوا على زيادته !

فلماذا لا نعمل على وضع حد لهذه الموجة من الكراهية ؟

اذا وجهنا هذا السؤال الى أى مسئول فى كينيا فانه يشير اشارة مرتبكة الى رجال البوليس ، فقد تلاشت الثقة تماما .

فيجب علينا أن نواجه الحقائق دون لف أو دوران ، فنحن ننظر الى حركة ماو ماو على أنها حركة وحشية تقوم بها عصابات خارجة على القانون ولهذا يجب القضاء عليها ، ولكن لماذا لا نستمع الى رأى الافريقيين أنفسهم ؟ ان هناك شيئا مؤكدا ، وهو أن الكينيين جميعا يتفقون مع رجال ماو ماو على الاهداف التى يريدون تحقيقها ، فهم يشعرون جميعا بأن البيض قد نهبوا أرضهم ، فاذا أضفنا الى ذلك عملية التجويع التى يقوم بها البيض ضد الوطنيين والاضطهاد العنصرى فى المدن نستطيع أن نعرف سبب كراهيتهم الشديدة لبريطانيا .

ولا شك أن مثل هذه السياسة الوحشية ستجعل مركز بريطانيا مهددا بالزوال فى أفريقيا ، بل اننا لا نكون مبالغين اذا قلنا ان سياسة بريطانيا الحالية ستحقق دون شك ، معجزة «وحدة أفريقيا» وهى الوحدة التى ستقوم على أشلاء الاستعمار البريطانى .

وثورة ماو ماو ارهاص بزوال الاستعمار البريطانى من كينيا ، بل من أفريقيا كلها .. فقد كتب المستر « السبس هكسلى » الخبير فى شئون شرق أفريقيا مقالا فى جريدة « الديلى تلغراف » قال فيه : « ان نيروبى ـ عاصمة كينيا ـ تشبه الان ميدان القتال ، وأنه لا يمكن للجندى البريطانى ـ حتى ولو كان مسلحا ـ أن يطمئن على نفسه وهو يسير فى شوارع نيروبى بمفرده ، وأن الاوامر قد صدرت الى الجنود ، بضرورة السير فى جماعات مكونة من جنديين على الاقل ،

أما فى المساء ، فانه من النادر أن تخرج المرأة الاوربية الى شوارع نيروبى ، حتى ولو كانت تستقل احدى العربات اذ معنى ذلك هو المخاطرة بحياتها » .

ويمضى الكاتب فى مقاله فيقول : « ان كينيا ، ليست وحدها هى التى تتقد نارا ، فقد عمت الثورة أفريقيا كلها ، ويلقى الكاتب تبعة مسئولية الثورة على بريطانيا ، انها ثورة اجتماعية نتيجة للفوارق الكبيرة بين الحياة الناعمة التى يحياها الاوربيون ، وحياة الشظف والحرمان التى يشقى بها سكان كينيا . ويقول الكاتب ان مدينة نيروبى مثلا لم تك شيئ مذكوررا منذ خمسين سنة ، وان عدد سكانها الان يزيد عن ١٠٠ر٠٠٠ نسمة ، يضاف اليهم حوالى ٦٠ر٠٠٠ الى ٧٠ر٠٠٠ من الافريقيين العاطلين ، الذين عجزت الحكومة عن تدبير عمل لهم . وقد أسكنتهم بلدية نيروبى فى منازل تشبه « الزرائب » كما أن هذا العدد الكبير من السكان يعانى الى جانب البطالة المنتشرة بينهم ، ارتفاعا فى مستوى الحياة نتيجة لارتفاع الاسعار وانخفاض الاحور .

ويقول المستر هكسلى : «ان الشىء الوحيد الذىقامت به بريطانيا فى كينيا هو أنها جعلت من حياة الفلاح جحيما لا يطاق . اذ يملك السكان البيض وهم من البريطانيون وعددهم ثلاثون ألف نسمة ، كل الاراضى الزراعية فى حين أن سكان كينيا وهم خمسة ملايين لا يملكون شيئا ! »

ويؤكد هكسلى أن جمعية ماو ماو ليست هى الجمعية الوحيدة التى تهدد الاستعمار فى أفريفيا ، فهناك جمعيات أخرى مثل جمعية الفهد فى شرق نيجيريا ، وجمعيتى « بورو » و « بادو » فى سيراليون و« الشياطين الراقصة » فى الكونغو .

وقد صرح أحد زعماء ماو ماو بقوله : « فى الماضى كان الانجليز

يمثلون السكين الحاد وكنا نحن اللحم الطرى ، أما الان فقد تغير الحال ، وأصبح الانجليز يمثلون اللحم الطرى التى تجد فيها خناجر ماو ماو مجالا للتقطيع والتشريح » ٠

وبعد أن فشل المستر لينوكس لويد ، وزير المستعمرات ، فى حل الأزمة التى نشأت فى كينيا بسبب تمسك الأفريقيين بمطالبهم وحقهم فى الحرية ، اضطر الى الاعلان بأن الدستور الذى وضعه لكينيا الخبير البريطانى « ليتلتون » فعرف الدستور باسمه ، والذى مضت على وضعه موضع التنفيذ ثلاثة أعوام ، اضطر الى الاعلان بأنه غير صالح للعمل ، وقدم للوزارة البريطانية مشروع دستور جديد ستبحثه الحكومة فى القريب ، بغية اقراره ٠

وترجع أسباب فشل الدستور القديم ــ وبالتالى فشل وزير المستعمرات فى محاولاته لحل الأزمة ــ الى وقوف الاسيويين فى كينيا الى جانب الافريقيين ضد البريطانيين ٠ فالافريقيون يطالبون بأن يكون التمثيل فى المجلس التشريعى لكينيا على أساس نسبة السكان، أى انه سيكون ذا أغلبية أفريقية كبيرة ، فى حين أن دستور « ليتلتون » يعطى الافريقيين ٨ نواب (وعدد الافريقيين يبلغ ٥ ملايين) بينما يعطى الاوربيين وعددهم ٢٥ ألف نسمة فقط ، ٢٣ نائبا ٠

وكان وزير المستعمرات قد عرض على الافريقيين زيادة نوابهم الى ٣٧ نائبا ، وعرض على زعمائهم مراكز كبيرة فى الدولة وبمرتبات مغرية ، بيد أن الافريقيين رفضوا العروض كلها ، وصمموا على التمسك بحقهم فى الحرية ٠ وحاول وزير المستعمرات استدراج الاسيويين الى جانب الحكومة ، ولكنهم رفضوا وأعلنوا تأييدهم المطلق للافريقيين ، ويبلغ عدد الاسيويين فى كينيا نحو ١٠٠ ألف نسمة ، معظمهم من العرب والهنود والباكستانيين ٠

ويشتمل الدستور الجديد على ما يلى :

١ - تشكيل مجلس دولة بالتعيين من جانب وزارة المستعمرات ، ويكون لهذا المجلس القول الفصل فى جميع شئون كينيا .

٢ - يتألف أعضاء هذا المجلس من الأوربيين والأفريقيين ، على أن يكون ثلثا الاعضاء من الاوربيين ، والثلث الباقى من الاسيويين والافريقيين .

٣ - تشكيل مجلس وزراء لكينيا يكون الوزراء الافريقيون فيه أكثر من نسبة الثلث بقليل .

٤ - تشكيل مجلس نيابى يكون فيه ٢٣ نائبا للبريطانيين والاوربيين و ٢٣ نائبا للافريقيين و ٣ نواب للاسيويين .

وقد أعلن زعماء الافريقيين عند اطلاعهم على مشروع الدستور الجديد رفضهم له رفضا باتا ، لأنه لا يعطيهم أبسط حقوقهم ، ويجعلهم ، وهم أصحاب البلاد والأكثر الساحقة من سـكانها ، أقلية ضئيلة بالنسبة للبريطانيين والاوربيين ، سواء فى المجلس النيابى أو الوزارة أو مجلس الدولة . ويقول زعماء الافريقيين أن الهـدف الاساسى من تشكيل مجلس الدولة هو الحد من نفوذ الافريقيين عـلى ضآلة ذلك النفوذ وضعف شأنه .

ووجه زعمـاء كينيا الافريقيين رسالة الى الوزارة البريطانيـة ، يحتجون فيها بمرارة على الدستور الجديد . وجاء فى كتابهم قولهم :

« **والمشكلة المحزنة .. هى أن الحكومة البريطانية تفعل ما تريد ، وتصنع ما تشاء دون الاهتمام بسؤالنا عن آرائنا واتجاهاتنا ..** » .

ويؤكد الزعماء الافريقيون ، أن من الأسـباب الرئيسية للأزمة المستحكمة الحلقات ، بينهم وبين بريطانيا ، معارضـة شـعب كينيا للمشروع البريطانى الذى يرمى الى جعل كينيـا مركزا للقيـادة البريطانية للشرق الاوسط ، فالافريقيون لا يريدون أن تكون بلادهم منطقة عسكرية ، بل انهم يستهدفون اتباع سياسة الحياد المطلق .. والتمتع بحقهم فى الحرية والاستقلال .

أوغندا

أوغندا أغنى المستعمرات البريطانية فى أفريقيا الشرقية ، بيد أن معظم سكانها فقراء ، ويقل عدد السكان الاوربيين فى أوغندا عن مثله فى أى بلد آخر من أفريقيا الشرقية .

ويعتبر القطن والبن أهم الحاصلات فى أوغندا ، ويقوم الفلاحون الافريقيون بانتاجه ، ثم يباع المحصول للحكومة التى تحتكره .

وتبلغ مساحة أوغندا ١١٠ر٣٠٠ ميل مربع من الأراضى الخصبة والمراعى وتمتاز بمناظرها الجميلة ، وأشهر البحيرات فيها بحيرة فيكتوريا ، ويبلغ عدد السكان ٤ر٩٥٣ر٠٠٠ من الافريقيين ، و ٣٦ر٩٠٠ من الاسيويين ، معظمهم من الهنود والعرب ، أما الاوربيون فيبلغ عددهم ٧٦٠٠ نسمة .

ويرتبط الاستعمار ارتباطا وثيقا فى أوغندا بالدين ، فرجال الارساليات يعملون فى تعاون صادق مع الموظفين البريطانيين ، وكانت الارساليات البروتستانتينية والكاثوليكية هى السبب الرئيسى فى نشوب الحرب بين بعض الافريقيين والبعض الآخر فى أواخر القرن التاسع عشر ، وانتهت باعتبار أوغندا تحت الحماية البريطانية .

ومنذ ذلك الوقت أوجبت بريطانيا على الكاباكا (الملك) والكاتيكير (رئيس الوزراء) وأموانيكا (وزير المالية) أن يكونوا من أتباع كنيسة بريطانيا ، وأن يكون أرملاموزى (وزير العدل) من أتباع كنيسة الروم الكاثوليك ، وليس من عجب اذن أن يخضع الكاباكا ووزراؤه لضغط موظفى المحمية البريطانية من ناحية ورجال الدين من ناحية أخرى ، لمنح الامتيازات الاقتصادية للدولة والكنيسة .

وفي سنة ١٩٤١ أعلن بعض الوطنيين التقدميين عن وجودهم باسم باتاكا ، أي شيوخ العشائر ، وقد اضطهد البريطانيون هذا الحـزب الذي يرأسه « بادلو موكالا » ، وبلغ عدد المسجونين فى سجن ماوتجا بالقرب من كمبالا أكثر من ثلاثة آلاف شخص •

وقد قسم البريطانيون أوغندا الى أربع مقاطعات يحكم كل مقاطعة ملك ، وولايتين تقعان تحت الحكم البريطانى مبـاشرة ، أما ملوك المقاطعات الأربع فهم كاباكا بوجندا ، والثـلاثة الآخرون يقيمون جميعهم بالمنطقة الغربية وهم « موكا أوف بوفيورو » ومقـر ادارته بهـويما • و « موكا أوف تورو » ومقـر ادارته فورت بورتال ، و « أموجابى أوف انكولى » ومقر ادارته مدينة مبارارا ، أما المنطقتان الأخريان فهما الشرقية ومقر ادارتها « جنجا » ، والشمالية ومقـر ادارتها « جولو » وتحكمان بواسطة مجالس بلدية مباشرة •

ونظام الحكم فى أوغندا معقد ، لكنه فى نهايته ينتهى الى الحـاكم العـام البريطانى ومقره مدينة « غتيبى » يعاونه مجلسان أحـدهما تنفيذى والآخر تشريعى ، ويتكون الأخير من ١٦ عضوا يعينهم الحاكم العام ، منهم أربعة من الاوربيين وثمانية من الافريقيين وأربعـة من الهنود •

وقد أنشىء فى سنة ١٩٤٨ مجلس أعلى لادارة شئون شرق أفريقيا ويتكون من حكام كينيا وأوغندا وتنجانيقا ، ويرأس هـذا المجلس الحاكم العام لكينيا •

وهذه البلاد الثلاثة كينيا وأوغندا وتنجانيقا لا تربط بينها وحدة سياسية • فكينيا مستعمرة وأوغندا محمية وتنجانيقا تحت وصاية هيئـة الامم المتحدة ، لكن انشاء هـذا المجلس جعل منها وحدة ادارية •

ومهمة هـذا المجلس هى ايجـاد وحـدة ادارية تعمل للمصلحة

المشتركة للمناطق الثلاث يعاونه فى ذلك قومسيير الجمارك وسكرتير اقتصـادى ، وآخر قانونى وخبيران أحدهما للشئون المالية والآخر لشئون المواصلات • ويشرف هذا المجلس على شئون الدفاع والنقد وضرائب الدخل والطيران لمدنى والمواصلات الجوية والجمارك والسكك الحديدية والموانىء وجميع مرافق وسط أفريقيا •

ويبدى المجلس اهتماما كبيرا منـذ قيامه بانشاء شبكة خطـوط حديدية تربط بين وسط أفريقيا وبقية أجزاء القـارة بالاضافة الى الخطين الطويلين اللذين يبدآن من ساحل المحيط الهنـدى فيصل أحدها ممباسا بكينيا وكمبالا عاصمة بوجندا ويصل ثانيها بين دار السلام فى تنجانيقا وبحيرة فيكتوريا •

وأنشىء الى جانب المجلس الأعلى مجلس تشريعى لمعاونته ، يتكون من رئيس وعشرة أعضاء يعينون بحكم مناصبهم ، وثلاثة عشر عضوا يمثلون جميع العناصر فى المناطق الثلاث • ومهمة هذا المجلس تقديم الاقتراحات الخاصة بالمشروعات ذات المصلحة المشتركة والاعراب عن رأى أى منطقة بصدد أى مشروع من المشروعات التى يتـولى المجلس الأعلى تنفيذها •

وقد بدأت بريطانيا بأوغندا لتكوين امبراطوريتهـا الجـديدة فى أفريقيا بعد أن انتهت امبراطوريتها فى آسيا ••

فى ١٨ ديسمبر سنة ١٨٩٠ دخل الكابتن ف•ج لوجارد ، أوغندا تحت راية الشركة الامبراطورية لشرق أفريقيا • والكابتن لوجارد كان ضمن الحمـلة المصرية التى أرسلت سنة ١٨٦٩ بقيادة السـير صمويل بيكر للقضاء على تجارة الرقيق فى السـودان ومنطقة خط الاستواء ، وانتهز فرصة وصول الفتح المصرى الى « ماسـندى » بالقرب من بحيرة البرت وانفصل عن الحمـلة المصرية وكون الشركة الامبراطورية للتجارة التى كانت بداية احتلال بريطانيا لاوغندا •

وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى ، طالب شباب أوغندا المثقف ، بدخول البرلمان ، وأعلنوا عن تكوين جمعية « لوكيكو الباكوبى » أى برلمان الفلاحين • ولكن الحكومة استمالت زعماء الجمعيـــة واحدا أثر واحد •• واتهم الوطنيون حكومة المحمية بالضغط على وزراء الكاباكا، للتنازل عن حقـــوق الافريقيين فى الأراضى حتى يتمكن الاوربيون والشركات الرأسمالية الاجنبية من استغلال موارد البلاد المعدنية •

وبناء على اتفاق سنة ١٩٠٠ الذى فرضت به السيادة البريطانية على مملكة أوغندا ، لاستغلالها لفائدتها الخاصة •

واشتعلت نيران الثورة فى أوغندا سنة ١٩٤٥ ، وأضرب عمـــال كامبالا مطالبين بزيادة الأجور ، ثم تطور الاضراب الى مظاهرة شعبية ضد الحكومة ولا سيما وزير المالية كولوبيا •

وقد قوبلت هذه المظاهرات بالشـــدة ، بيد أن كولوبيا اضطر الى الاستقالة ، وبعد أن ساد النظـــام واستتب الأمن ، قبضت الحكومة البريطانية عـلى رئيس الوزراء لمعـــارضته بيع الأراضى للاوربيين ، فاعتبر الشعب هذا التصرف من الحكومة البريطانية اهانة لكرامته ، وسادت الاضطرابات من جديد •

وفى سنة ١٩٥٣ وقع خلاف شديد بين الحاكم البريطانى فى أوغندا وبين الملك موتيسا الثانى كاباكا أوغندا ، وتطور الخـــلاف الى أزمة عنيفة رفض فيها موتيسا الانصياع الى رأى الحكومة البريطانية ، مما عدته هذه خروجا على الولاء لها بموجب الاتفاقية المعقودة بين البلدين فقد طالب موتيسا بالحكم الذاتى داخل نطاق الكومنولث ونفى الملك الى لندن ، وما كاد نبأ نفى موتيسا يصل الى شعب أوغندا حتى ثار ثورة عارمة ، وتقدم أعضـــاء مجلس البرلمان البوجندى بالتماس الى ملكة بريطانيا يطلبون تدخلها لوقف قرار الحكومة واعادة موتيسا الى عرش بلاده •

وسكتت الضجة التى قامت من أجل الكاباكا ، وخيل للعالم الخارجى

أن كل شيء قد هدأ في أوغندا ، وأن الشعب قد استسلم ونسى موتيسا ، ولكن شيئا من هذا لم يحدث ، بل ظل الشعب فى عصيانه يرفض أى تعاون مع بريطانيا ويرفض تنفيذ أى قرار من قرارات الحاكم العام ما لم يعد موتيسا الى بلاده ، فضاقت بريطانيا ذرعا بهذه المقاومة السلبية وأحست بأن الأمر بدأ يفلت من يدها ، فضيقت الخناق على زعماء البلاد ونفت بعض القادة الى أماكن نائية ، ولكن المقاومة ظلت قائمة فى قوة وعزم واصرار .

وأخيرا لم يجد الحاكم البريطانى مخرجا من فشله الا أن يصب نقمته على الملكة الشابة « جمالى » زوجة الكاباكا .

وجمالى فتاة حسناء من جميلات أوغندا ، أحبها الكاباكا ، وأخلص لها ، وقرر أن تصبح شريكته فى الملك وقد فاتحها فى ذلك منذ خمس سنوات ، حين كان فى رحلة فى بريطانيا ، وكانت جمال فى صحبة أبيها مستر « كريستوفر كيسو سونكول » السكرتير الخاص للملك ، فقبلت ، وأبرق الملك الى برلمان أوغندا يقول : « لقد وقعت على شريكة لحياتى ، أحمل لها فى قلبى كل معانى الحب الخالص وسأحتفظ بالاسم لنفسى طبقا لتقاليد بلادى » .

وقد عاش الزوجان فى ظل حب خالص يضمهما ، وقد رزق بطفلة سعيدة هى الأميرة « ناسولو » وكانت الحكومة البريطانية ترى فى بقاء جمالى فى قصرها زادا يغذى حركة المقاومة ويثير الفتنة فى بوغندا فهى دائبة الاتصال بزعماء القبائل فى أوغندا ، وتكتب لهم باستمرار لمواصلة العمل على تحقيق الرغبة التى انعقد عليها اجماع الشعب ، والتى تخذوها شعارا لهم « نريد عودة الكاباكا الى ملكه ثانية » .

وطلبت منها الحكومة البريطانية أن تكف عن كتابة هذه الرسائل لأنها تثير مشاعر شيوخ القبائل وتزيد قوة الحملة ضد عزل الكاباكا ولكن جمالى لم تكف عن العمل ، بقلبها ولسانها ، واشتركت فى

صلوات دعت اليها وحضر لها ألوف من الشعب للصلاة من أجل عودة الكاباكا ، وبعد تفكير ضحل ، وجهت الحكومة البريطانية الى الملكة رسالة طلبت منها الخروج من القصر ما دام زوجها المعزول لم يعد ملكا للبلاد ولا سبيل الى عودته ٠

ولكن جمالى رفضت الانذار ، وقررت البقاء في القصر ، ولم يستطع الحاكم العام أن يلجأ الى القوة لطردها من القصر خشية أن يثير هذا العمل مكامن الحقد فى نفوس رجال القبائل فتستعر ثورة عارمة ٠ واكتفى بأن أحاط القصر بحراسة شديدة ومنع الناس من الاقتراب منه أو زيارته ٠

واشتدت المقاومة رغم التدابير العنيفة التى آتخذها الحاكم ، ومرت أشهر والشعب لا ينسى ملكه ، وقويت روح المقاومة فيه ، ورأت الحكومة تحت ضغط الحوادث وازدياد المقاومة السلبية وتعرض مصالحها للكساد ارسال لجنة تحقيق الى أوغندا لبحث أسباب هذه الثورة واقتراح ما تراه من أوجه الاصلاح للتوفيق بين الحاكم وبين الشعب ٠

وقد ألفت هذه اللجنة برئاسة سير كيت هانكوك الخبير فى شئون الكومنولث ، وسافرت اللجنة الى كمبالا واتصلت بالحاكم العام سير اندرو كوهين الذى طلب نفى موتيسا الثانى ، ثم اتصلت بزعماء أوغندا السياسيين وبزعماء القبائل ، وبعد البحث وضعت اللجنة تقريرا رفعته الى الوزارة البريطانية ضمنته تسعة وأربعين اقتراحا ، وخرجت من تحرياتها الواسعة بأن شعب أوغندا مصمم على عودة الكاباكا موتيسا الثانى الى عرش بلاده ، ولا سبيل الى الاستقرار فى أوغندا الا اذا حلت مشكلة الكاباكا ٠

واقترحت اللجنة ادخال تعديلات جوهرية على دستور أوغندا ، وجعلت رئيس الوزراء هو المسئول عن تنفيذ قرارات الحكومة

البريطانية ، كما جعلته الصلة بينهـا وبين البرلمان حتى لا تتعرض البلاد الى أزمة دستورية ٠

واقترحت أن يكون ملك أوغندا ملكا دستوريا بمعنى الكلمة ، وأن يكون رئيس الوزراء هو المسئول عن سياسة العـلاقات بين أوغندا وبريطانيا بحيث يمكن تغييره عند وقوع الخـلاف دون أن تتعرض البلاد لهزة عنيفة كتلك التى تعرضت لها عندما رفض موتيسا الثانى مشورة بريطانيا بدعوى أنه مسئول أمام البرلمان وليس أمام الحـاكم العام ٠

وحين عـرض التقرير على مجلس الوزراء البريطانى رأى تنفيـذ الاصلاحات التى اقترحها سير هانكوك دون التقيد باعادة موتيسا الى عرشه ، وسافر سـير هانكوك الى أوغندا ليتفق مع زعمـاء القبائل وأعضاء مجلس الليكوكو (البرلمان) للموافقة على هذه التعديلات ٠

وفى الوقت الذى وصـل فيه سير هانكوك كان أعضـاء البرلمان يثيرون أمام المحكمة العليا قضية موتيسـا ، فقد تقدموا الى المحكمة يطلبون اليها التدخل فى دستورية القـرار الذى اتخـذته الحكومة البريطانية ، ويتيح لها حق عـزل الملك (الكاباكا) ، واستمعت المحكمة الى شهادة الحاكم العام وبعض رجال الحكومة ، كما استمعت الى شـهادة زعماء البرلمان ودفعت الحكومة بعـدم اختصاص المحكمة للنظر فى هذه المسألة لأنها من الأمور المتعلقة بحق السيادة ، وتمسك النواب باختصاص المحكمة لأن المسألة سابقة دستورية ٠ وفى هذا الجو المكهرب تحركت عواطف الشعب من جديد ٠ وبدا للسير هانكوك أن من العسير الوصول الى اتفاق مع زعماء المجلس على اقرار المقترحات الدستورية ، ولكن حكومته نصحته بالاستمرار فى المحاومة ، وأجلت المحكمة جلساتها لموعد بعيد ، وحاول هانكوك اقناع البرلمان بالموافقة على قرارات اللجنة ، وقبول التعديلات الدستورية ، ولكن أعضـاء المجلس مع اقتناعهم بقيمة هذه المقترحات العملية رفضوا بالاجمـاع

النظر فيها الا اذا عرضت على الكاباكا (الملك) ووافق عليها وأحالها الى المجلس للنظر فيها ، ووقفت المسألة عند هذا الحد لأن بريطانيا رفضت عـرض المقترحات على الكاباكا بعـــد أن فقد صفته الشرعية كحاكم للبلاد ، وبذلت محاولات عدة لحمل المجلس على قبول المقترحات ولكنه أصر على الرفض وأيده الشعب فى موقفه ·

ولما كانت بريطانيا ترى فى المقترحات حـــلا يقضى عـلى الأزمات والاحتكاكات بين الحكومة المحلية وشعب أوغندا ، رأى بعض رجال السياسة بذل جهود لدى وزارة المستعمرات البريطانية لاعادة النظر فى قرار عزل الكاباكا موتيسا حتى لا يقف هذا القـــرار حائلا دون الاستقرار المنشود فى أوغندا سيما وأن اللجنة التى يرأسها بســير هانكوك لم تمانع فى اعادته بل رأت اعادته حلا للأزمة على أن يصبح ملكا دستوريا لا يتدخل فى شئون الحكم ·

أخيرا قرر مجلس الوزراء البريطانى العدول عن قراره السابق ، والنزول عند رأى شعب أوغندا واعادة الكاباكا موتيسا الى عرشه ·

وعاد الكاباكا الى عرشه فى ١٦ أكتوبر سنة ١٩٥٥ ، وكانت عودة الكاباكا انتصارا رائعا لشعب أوغندا ·

وفى ٢٤ يناير سنة ١٩٥٥ وقف الدكتور ب · ن · كونونكا نائب بوجندا فى الجمعية التشريعية الجديدة فى أوغندا ، واقترح أن يقوم اتحاد بين أوغندا وكينيا فعارض كونونكا ذلك الاقتراح ، وقال اذا كان لابد من أن تتحد أوغندا مع غيرها فانى أتساءل لماذا لا نتحد مع مصر والسودان ؟ ·

ثم قال ان اتحاد أوغندا مع كينيا ، يجعل أوغندا خاضعة لسيطرة كينيا وقد أيده السيد موسازى رئيس حزب مؤتمر أوغندا الوطنى · وقال انه لا قيمة لتأكيدات بريطانيا القائلة بأنه لا ضير على أوغندا من اتحادها مع كينيا ·· ويجب أن نتحد مع مصر والسودان ·

الصومال

بدأ تدخل الاستعمار الأوربى فى الصومال ، بعد احتلال بريطانيا لعدن فى سنة ١٨٣٩ باسم حفلات الاستكشاف لمعرفه مجاهل القارة السوداء ٠٠ وكانت عدن أهم ميناء للتبادل التجارى مع الشاطئ الصومالى ، ولذلك بدأ منها توغل المستكشفين من ضباط القوات الهندية المرابطة فى عدن ٠

وفى الفترة من سنة ١٨٤٨ الى سنه ١٨٥٤ وصلت بعثات الاستكشاف حتى هرر ٠ وتقدمت بعثات أخرى الى بربرة وهناك هاجمها الصوماليون ، وأصيب فى تلك المعارك الكابتن البريطانى برتون واللفتنانت سبيك الذى ينسب اليه اكتشاف منابع النيل ٠ وكانت نتيجة هذه المعارك ، أن توقفت عمليات الاستكشاف أكثر من عشرين عاما ٠ واعقب ذلك دخول القوات المصرية مدينة بربرة سنة ١٨٧٥ فى عهد الخديوى إسماعيل ، بيد أن احتلال بريطانيا لمصر فى سنة ١٨٨٢ وضع فى يدها كل ماكان للخديوى من نفوذ فى هذه المنطقة ، وعاد الانجليز يدعمون نقط ارتكازهم فانشرت بعثاتهم من المنطقة المحاذية للساحل الى داخل البلاد فى سنة ١٨٨٣ وماتلاها ٠

وفى الوقت ذاته كان استعمار أوربى آخر يوطد أقدامه على الساحل الشرقى بتوغل الايطاليون من مقدشيو فى الجنوب حتى وصلوا الى بربرة على خليج عدن ٠ وقد أتم الايطالى « بريتشى روبتش » هذه الرحلة فى سنة ١٨٩٢ ، واستطاع ايطالى آخر أن يصل الى بحيرة رودلف فى سنة ١٨٩٥ ، ثم تدخلت بعثة بريطانية أخرى فى سنتى ١٨٩٦ و١٨٩٧ فوصلت من بربرة الى بحيرة رودلف ثم الى أعالى النيل ٠ وشغل الجيش البريطانى بعد ذلك بحرب عنيفة مع الوطنيين الصوماليين

الذين أطلق عليهم البريطانيون اسم « الدراويش » وظلت الحرب مستعرة الأوار بين الافريقيين والاستعماريين من سنة ١٩٠٠ الى سنة ١٩٢٠ عندما استخدم البريطانيون سلاحهم الجوى فى تحطيم مقاومة الوطنيين ٠

وفى ظل هذه الحملات العسكرية كانت ثلاث دول استعمارية ، هى بريطانيا وفرنسا وايطاليا ، تحكم سيطرتها السياسية والاقتصادية على شرق أفريقيا بأكمله عن طريق سلسلة من الاتفاقات فيما بينها وفيما بين كل منها وبين شيوخ القبائل والسلاطين المحليين٠ فاستطاعت فرنسا أن تركز نفوذها فى المنطقة المقابلة لمضيق المنــدب عن طريق معاهدات مع السلاطين بين سنتى ١٨٨٣ ، ١٨٨٧ وهى الفترة التى تلت الاحتلال البريطانى لمصر ، واتفقت مع بريطانيا فى سنة ١٨٨٨ على خط الحدود الجنوبية للصومال الفرنسى ومع ايطاليا فى سنة١٩٠١ على خط الحدود الشمالية التى تفصل بينه وبين اريتريا ٠ وتم فى سنة ١٩١٧ انشاء خط حديدى بين اديس أبابا عاصمة الحبشة وبين جيبوتى عاصمة الصومال الفرنسى مما وضع فى أيدى الفرنسيين أهم جزء من التجارة الخارجية للاقليم ٠ وميناء جيبوتى الآن مركز خطير للتعاون التجارى بين فرنسا واسرائيل واتاحة الامكانيات التجــارية لشرق أفريقيا للدولة الصهيونية ٠

أما ايطاليا فقد فرضت سيطرتها على « الصومال الايطالى » عن طريق عقد اتفاقات مع السلاطين المحليين ومع كل من بريطانيا وزنجبــار والحبشة ، واستطاعت أن تستأجر من سلطان زنجبار فى سنة ١٨٩٢ الموانىء المسماة بالبنادر لمدة خمسين عاما ، وتولت ادارتها شركات ايطالية الى أن تنازل سلطان زنجبار عن سيادته على « البنادر »لايطاليا فى مقابل ١٤٤ ألف جنيه فى سنة ١٩٠٥ ٠ وأجرت بريطانيا لايطاليا فى سنة ١٩٠٥ الاراضى القريبة من « قسمايو » فى الجنوب واشتركتا معا اشتراكا فعليا فى محاربة ثورة الوطنيين فى جميع أنحاء الصومال٠

واستطاعت ايطاليا أن تحصل من بريطانيا بمقتضى معاهدة لندن سنة ١٩١٥ ، واتفاق آخر عقد فى سنة ١٩٢٥ على منطقة نهر جوبا وميناء قسمايو وأصبحت للصومال الايطالى حدود واضحة المعالم مع كل من كينيا والحبشة والصومال البريطانى • وعندما نشبت الحرب العالمية الثانية ، واشتركت فيها ايطاليا الى جانب المانيا ، احتلت القوات البريطانية أراضى الصومال لايطالى ، وظلت تحكمها حكمـــا عسكريا من سنة ١٩٤١ حتى ابريل سنة ١٩٤٩ حينما انتقل الاشراف عليها الى وزارة الخارجية البريطانية •

ولما وضعت الحرب أوزارها ، بدت مشكلة التصرف فى المستعمرات الايطالية السابقة ، فى أفريقيا •• ولم تسفر معاهدة الصلح التى عقدت مع ايطاليا عن تسوية تقرر مصير ليبيا واريتريا والصـــومال والايطالى ، بل نصت المعاهدة على أن تتولى التصرف النهائى فى هذه المناطق حكومات بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الامريكية والإتحاد السوفيتى خلال سنة من تاريخ تنفيذ المعاهدة ، فاذا لم يمكن الوصول الى اتفاق فى هذه المدة أحيل الموضوع الى الجمعية العامة للامم المتحدة على أن تكون توصياتها ملزمة للدول الاربع • ولم تستطع الدول الاربع أن تصل الى اتفاق قبل ١٥ سبتمبر سنة ١٩٤٨ فأحيل الموضوع الى الجمعية العامة ولم يحرز تقدما يذكر حتى سنة ١٩٤٩ عندما تقرر حصول ليبيا على استقلالها قبل أول يناير سنة ١٩٥٢ •

أما فيما يتعلق بالصومال ، فقد رأت الدول الغربية أن تكافىء ايطاليا على ولائها للغرب بعد أن تكتل المعسكر الغربى ضد الاتحاد السوفيتى ، فسعت الى تمكينها من تولى ادارة الصومال ، باسم الامم المتحدة ، لمدة عشر سنوات يتم بعدها استقلال الصومال ، وحسبت مدة السنوات العشر من تاريخ الموافقة على اتفاقية الوصاية وهو ٢ ديسمبر سنة ١٩٥٠ ، أى أن التاريخ المحدد لاستقلال الصومال هو أول ديسمبر سنة ١٩٦٠

وقررت الجمعية العامة أن تؤلف أريتريا بعد مرحلة انتقال اتحادا فدراليا مع أثيوبيا على أن يكون لحكومتها استقلال ذاتى ٠

وأهم فترة فى تاريخ الصومال هى السنوات الست التى مرت منذ وضعه تحت وصاية الامم المتحدة ، وتولى ايطاليا ادارته باسم الامم المتحدة ، إذ شهدت هذه الفترة أكبر صراع بين قوى التحرر ومختلف المطامع الاستعمارية التى تتربص بهذا البلد الافريقى الذى تبلغ مساحته نصف مليون كيلومتر مربع ويسكنه نحو ٠٠٠ر٣٠٠ر١ نسمة بينهم ٠٠٠ر٤ ايطالى ٠

ويقضى قرار وضع الصومال تحت وصاية الامم المتحدة بانشاء مجلس استشارى مؤلف من مصر وكولومبيا والفلبين الى جانب الادارة الايطالية ، مع تأليف لجان استشارية أخرى لشئون الاقتصاد والتعليم والصحة يكون معظم أعضائها أو كلهم من الافريقيين للتعاون مع الادارة ٠

كما يقضى القرار بأن تكون المهمة لهذه الادارة التى تحكم البلاد باسم الامم المتحدة اعداد الصومال سياسيا واقتصاديا واجتماعيا للحكم الذاتى ٠ اذ نصت المادة السادسة والسبعون من ميثاق الامم المتحدة على أن « الأهداف الأساسية لنظام الوصاية طبقا لمقاصد «الامم المتحدة» المبينة فى المادة الأولى من هذا الميثاق هى ٠٠ العمل على ترقية أهالى الأقاليم المشمولة بالوصاية فى أمور السياسة والاجتماع والاقتصاد والتعليم ، واطراد تقدمها نحو الحكم الذاتى أو الاستقلال حسبما يلائم الظروف الخاصة لكل أقليم وشعر به ، ويتفق مع رغبات هذه الشعوب التى تعرب عنها بملء حريتها وطبقا لما قد ينص عليه فى شروط كل اتفاق من اتفاقات الوصاية ٠٠ » ٠

وكان هذا الهدف نصب أعين المجلس الاستشارى ، وأساس الجهود التى تبذلها مصر منذ اشتركت فى عضوية هذا المجلس ٠

وقد تم فى أوائل سنة ١٩٥١ تأليف مجلس أقليمى يستشيره الحاكم الايطالى فى جميع المسائل ما عدا ما يتعلق بالدفاع والشئون الخارجية وضم المجلس ٣٥ عضوا من بينهم ٢٨ صوماليا يمثلون الطوائف والبلديات والأحزاب السياسية والباقون يمثلون الأقليات . وقد زيد عدد أعضاء المجلس بعد ذلك الى ٤٤ ، ووصلت الى مجلس الوصاية فى الأمم المتحدة التماسات وشكاوى من مختلف الهيئات والأحزاب الصومالية . ومن بينها شكاوى قدمتها رابطة شباب الصومال التى تعتبر أهم الأحزاب والهيئات الوطنية ، وقد اتهمت الادارة الايطالية بسوء الحكم ، واضطهاد الوطنيين . كما اتهمت الادارة الايطالية بأنها لا تستخدم فى الوظائف الحكومية الا أعضاء « رابطة تقدم الصومال » الموالية للايطاليين وأنها تهدد الوطنيين بالفصل من وظائفهم اذا لم يغيروا اتجاهاتهم السياسية بيد أن الادارة أنكرت هذه الاتهامات .

وسرعان ما قدمت الى المجلس التماسات أخرى من أحزاب ويجل وميرفلا ، ورابطة تقدم الصومال ، والاتحاد الافريقى الصومالى والاتحاد الوطنى الصومالى ، وكلها هيئات موالية للادارة الايطالية ، تضمنت التنديد بنشاط رابطة شباب الصومال ونعت عليها موقفها فى الحادث المعروف باسم حادث قسمايو . اذ حدث فى هذه المدينة اشتباك بين البوليس وبين الأهلين بسبب مظاهرة سياسية . وقتل فى الاشتباك ثلاثة ، وأصيب ١١ ، وشكا رئيس رابطة شباب الصومال من التدابير التعسفية التى اتخذت ومن بينها اعتقال أكثر من ألف شخص بينهم عدد من النساء والأطفال وحرمانهم من الطعام عدة أيام حتى مات بعضهم جوعا . وعرض على مجلس الوصاية التابع للأمم المتحدة عديد من الشكاوى عن أمثال هذا الحادث وعن حملة اعتقالات الوطنيين ، فنصح الادارة بأن تلزم منتهى الحيطة فى اعتقال من تشتبه فيهم ، وأن تبذل كل جهد فى تقصير المدة بين الاعتقال والمحاكمة وأن تلغى فى أقرب وقت ممكن نظام العقوبات الجماعية .

وقد أجريت أول انتخابات فى تاريخ الصومال فى ٢٩ فبراير سنة ١٩٥٦ وحصلت فيها رابطة شباب الصومال على ٤٢ مقعدا من ٦٠ ، وتنادى هذه الرابطة بوحدة الصومال واستقلاله ، كما تطالب بادماج الصومالين البريطانى والفرنسى فى أراضى الصومال لتكوين دولة صومالية موحدة • وحصل حزب « ديجل وميرفلا » على ١٣ مقعدا ، وحصل الحزب الديمقراطى على ٣ مقاعد •

ومن المعروف أن حزب ديجل وميرفلا ، ينادى بالابقاء على النظام القبلى حتى لا تكتمل وحدة الصومال ، كما أنه ذو صلات معينة بالايطاليين •

والى جانب ذلك تبذل بعض الدوائر محاولات للدعوة الى ادماج الصومال فى أثيوبيا وعمدت هذه الدوائر الى انشاء حزب « هاديا » نسبة الى احدى القبائل ، ولكن الحزب فى الانتخابات السابقة ، غير اسمه الى « حزب الاحرار » ، واشترك فى محاربة الحركة الوطنية • ويوجد فى الصــــومال أحزاب أخرى من بينها حزب شباب بنادر الصومال

وفى أثناء هذا النضال الســــياسى بين دعوة الحرية والاستقلال ومحاولات التبعية أو الاندماج فى دولة أخرى ، كانت ايطاليا واثيوبيا أكثر الدول اهتماما بتدعيم نفوذهما ، كما ظهرت قوة أخرى هى الولايات المتحدة التى أنشأت لها قنصلية فى الصومال وزادت من نشاط الارساليات •

وقد بدأ اهتمام أمريكا بالصومال فى سنة ١٩٥٠ ، أى فى الوقت الذى قررت فيه الأمم المتحدة وضع الصومال تحت الوصاية ، واختــارت ايطاليا لكى تقوم بدور الوصية ••• وفى هذا الوقت كانت أمريكا تطبق مشروع مارشال لمساعدة دول غرب أوربا اقتصاديا ؛ ولما كانت ايطاليا فى أشد الحاجة الى تطبيق هذا المشروع عليها ، حتى تستطيع

أن تتلقى المزيد من العون المالى والاقتصادى الأمريكى ، فقد انتهزت أمريكا هذه الفرصة ، لكى تملى شروطها على ايطاليا ، وكان من ضمن هذه الشروط ، السماح لأمريكا بتقديم المساعدات الاقتصادية للصومال أيضا ٠٠ ووافقت ايطاليا ، وأرسلت بعثة « مشروع مارشال » الموجودة فى روما خبراءها للصومال ، لدراسته ، وكتابة التقارير عنه ٠ وفى سنة ١٩٥٤ أبرمت أمريكا اتفاقية مع ايطاليا بشأن المعونة الاقتصادية التى تقدمها للصومال ٠ ومن الغريب ، أن تخفى أمريكا وايطاليا نبأ ابرام هذه الاتفاقية عن المجلس الاستشارى للامم المتحدة رغم مخالفة ذلك لاتفاقية الوصاية التى تقضى بأن تأخذ ايطاليا رأى المجلس فى جميع المشروعات المتعلقة بتقدم الصومال الاقتصادى ٠

وفى فبراير سنة ١٩٥٥ عقدت الادارة الايطالية مع الشركات الامريكية عقود امتياز للبحث عن البترول لم تعرضها على المجلس الاستشارى للامم المتحدة أو على المجلس الاقليمى الذى يتكون من الصوماليين أنفسهم ، الامر الذى حدا بمجلس الوصاية فى دورته الرابعة عشرة فى نيويورك أن يكلف المجلس الاستشارى ببحث شروط هذه العقود ، مرة أخرى ، ويبدى رأيه فيها ٠ وفى الصومال الآن خمسة آلاف أمريكى ، يرتدون الملابس المدنية ٠ ومنذ عام ١٩٤٧ والامريكيون يرسلون شحنات سرية الى منطقة « ميجورتينا » فى جنوب الصومال ولا يعرف أحد ما بداخلها ، ويدعى الامريكيون أن كل ما فى الامر أن الشركات الثلاث : سنكلير وردوجرز وستاندرز، تبحث عن البترول ٠

وليس هذا الصراع ، هو وحده الذى يجرى فى الصومال ، فان هناك صراعا آخر ٠ ان أثيوبيا لها مطامع اقليمية فى الصومال ٠

وفى سنة ١٩٤١ انتصرت القوات البريطانية على القوات الايطالية، وطردتها من الصومال والحبشة أيضا « أثيوبيا » ، وظلت هناك حتى

عاد الامبراطور هيلاسيلاسى الى أديس أبابا ، فانسحبت بريطانيا من أثيوبيا ، وبقيت فى الصومال حتى سنة ١٩٥٠ عندما تقرر وضعها تحت وصاية ايطاليا باسم الامم المتحدة • وقبل أن تنسحب بريطانيا من الصومال ، وضعت خط حدود بين الصومال وأثيوبيا وبمقتضاه انتزعت منطقة أوجادين من الصومال وأعطتها لأثيوبيا • ومنذ ذلك الحين وكل المباحثات التى ترمى الى حلها تفشل •• والمنطقة ما زالت حتى اليوم فى يد أثيوبيا •

وقد عقد وفد الصومال الذى زار القاهرة فى ٣ يونيو سنة ١٩٥٥ مؤتمرا صحفيا ، وتحدث ميخائيل يوسف مارينو عن مشكلة الحدود بين الصومال والحبشة «أثيوبيا» فقال : « سلمت بريطانيا الى الحبشة فى ٢٨ فبراير سنة ١٩٥٥ منطقة مساحتها ٢٥ ألف ميل من الاراضى الصومالية ، يقطنها معظم أوقات السنة ثلاثمائة ألف صومالى يؤلفون ٤٠ فى المائة من مجموع سكان الصومال • وقد أرسل الشعب الصومالى وفدا مفوضا تفويضا تاما ، يتكون من أربعة مندوبين ، الى لندن للاجتماع على تسليم هذه المنطقة والمطالبة برفع هذا الغبن •• فأوضح لهم وزير الدولة البريطانى لشئون المستعمرات أنه لا يمكن الرجوع فى هذا القرار بأية حال ، وأنه لا جدوى من الكلام فى هذا الصدد ، وأن هذا التسليم قد تم توكيدا لمعاهدة عام ١٨٩٧ البريطانية الحبشية التى تعترف فيها بريطانيا العظمى بحقوق الحكومة الحبشية فى المنطقة موضع النزاع ، وأن هذا الاعتراف ينبغى احترامه ، ولا يمكن أن يضرب به عرض الحائط •

وقد تقررت حماية صاحبة الجلالة البريطانية للقبائل والاراضى الخاضعة لسلطانها وقضائها بناء على اتفاقيات عقدت فى حرية بين بريطانيا العظمى وقبائل المحمية فى عامى ١٨٨٤ و ١٨٨٦ • ولكن الشعب الصومالى لم يتنازل اطلاقا عن أراضيه للتاج البريطانى ، ولم يمنح صاحبة الجلالة سلطة التصرف فى أراضيه ، ويرى الشعب

الصومالى أن معاهدة سنة ١٨٩٧ باطلة من الوجهة القانونية فيما تضمنته من تسليم أراضينا الى الحبشة لان صاحبة الجلالة لا تستطيع أن تمنح ما لا تملكه ٠

والواقع أن الشعب الصومالى لم يكن يدرى شيئا عن شروط معاهدة ١٨٩٧ حتى بدأت لجنة الحدود عملها من عام ١٩٣١ حتى ١٩٣٥ ٠ وقد ثارت نتيجة لادراكهم حقيقة هذه الشروط ، الاحتجاجات المباشرة العنيفة ، حتى جاء الغزو الايطالى للحبشة ، واحتلال الهود والمنطقة المعلقة (وهى المنطقة موضوع النزاع) وقد حكمت بريطانيا المنطقة المتنازع عليها فى الفترة ما بين عام ١٩٤١ حتى ٢٨ فبراير سنة ١٩٥٥ بواسطة حكومة عسكرية بريطانية ٠

وقد احطنا علما بأن مشروعية انتقال أراضينا بحكم معاهدة ١٨٩٧ البريطانية الحبشية لا يمكن الطعن فيها أمام المحاكم الاهلية بالصومال ، أو المملكة المتحدة ، وأن المحكمة الوحيدة التى يمكنها أن تفصل في الامر هى محكمة العدل الدولية ٠ ونظرا لان شعوبنا لا تكون دولة مستقلة ذات سيادة ، فليس بوسعنا الا أن نلتمس من الجمعية العامة للامم المتحدة أن تحيل المسألة الى المحكمة للاستئناس برأيها ٠ ولن يمكن بحث التماسنا فى الجمعية العامة للامم المتحدة قبل أن تزكيه دولة من احدى الدول الاعضاء ، تتولى الدفاع عن قضيتنا أمام الجمعية ٠ وقد رفضت بريطانيا العظمى أن تقوم بهذا الدور بل ان حكومة صاحبة الجلالة قد أخطرت الوفد بأن بريطانيا سوف تعارض قطعا هذا الالتماس عندما تنظره الجمعية العامة للامم المتحدة ٠

وان الموقف بين بريطانيا العظمى والشعب الصومالى يتلخص فى الآتى :

(أ) اشتركت القبائل فى عقد المعاهدة بقصد المحافظة على استقلالها والابقاء على الامن والنظام فى ربوعها ٠

(ب) عمدت بريطانيا الى التعهد بتسليم الحبشة جزءا حيويا من الاراضى التى تعهدت بحمايتها دون أن تأذن لها القبائل المحمية أو تخولها السلطة لذلك • وقد عمدت بريطانيا الى ذلك لتحصل على تعاون الامبراطور «مينيليك» ضد المهديين فى السودان •

(ح) تعهدت بريطانيا بحماية القبائل وأراضيها •

(د) صرح وزير الدولة فى ٢٥ فبراير سنة ١٩٥٥ أمام البرلمان بأن معاهدتى ١٨٨٤ ، ١٨٨٦ لا تقلان مشروعية عن معاهدة ١٨٩٧ • ومع ذلك فان الضمانات الواردة بهما قد تم تجاهلها وضربا بها عرض الحائط فعلا •

(هـ) صرح وزير الدولة للمستعمرات فى ٢٣ فبراير سنة ١٩٥٥ أمام البرلمان بأن معاهدة سنة ١٨٩٧ معاهدة سيئة من عدة نواح ، ومع ذلك فان بريطانيا لا تجد بدا من احترامها •

(ز) لقد أساء الينا حامينا ، وأبى أن ينصفنا وهو يرفض أن يسمح لنا بعرض النزاع على المحكمة الوحيدة المختصة القائمة حاليا ، بينما حثت بريطانيا دائما الحكومات الاخرى على قبول الالتجاء الى هذه المحكمة »

وقال عضو الوفد الصومالى أيضا : « ان أثيوبيا منحت شركة أمريكية امتياز البحث عن البترول فى المنطقة التى ضمت اليها ولما كان الامل كبيرا فى وجود البترول هناك فان أثيوبيا تصر على أن هذه المنطقة جزء منها ، ولا يمكن أن يتجزأ عنها وهذا على عكس الحقيقة التاريخية القديمة ، بدليل أن نفوذ مصر كان ممتدا من قبل الى مدينة هرر فى هذه المنطقة ، وقد كانت هذه المدينة محكومة حتى عام ١٨٨٤ بمحافظ صومالى اسمه الامير عبد الله ، وكان تعيينه يتم بمعرفة الحكومة المصرية » •

وفى ٧ يونيو سنة ١٩٥٥ استعرض كمال الدين صلاح المندوب المصرى فى المجلس الاستشارى للصومال فى البيان الذى ألقاه فى مجلس الوصاية جميع النقاط التى تضمنها التقرير السنوى للادارة الايطالية فى الصومال وقال : « ان الاتفاقية المعقودة بين المملكة المتحدة وأثيوبيا بشأن منطقة « الهود » قد أدت الى حدوث مظاهرات فى الصومال ضد اقتطاع بعض المناطق الصومالية بموجب هذه الاتفاقية وضمها الى أثيوبيا » ٠

واقترح المندوب المصرى اجراء استفتاء تحت اشراف دولى فى هذه المناطق المتنازع عليها لكى يتسنى لسكانها التعبير عن رغباتهم وآرائهم بحرية ٠

وقد وافق مجلس الوصاية التابع للامم المتحدة على قرار بدعوة ايطاليا وأثيوبيا الى مضاعفة المساعى الرامية الى عقد اتفاق بشأن مسألة الحدود بين الصومال وأثيوبيا ، ويتضمن قرار المجلس ضرورة الوصول الى الاتفاق المذكور قبل سنة ١٩٦٠ وهى السنة التى سيصير فيها الصومال دولة مستقلة ٠

ونظام الحكم فى الصومال نظام غريب ٠٠

ان المفروض كما تنص اتفاقية الوصاية ـ أن تقوم الحكومة الايطالية بادارة الصومال واعداده للحكم الذاتى ٠٠ وكان لا بد ـ تمشيا مع هذه السياسة أن تنفذ الادارة الايطالية مشروع « صوملة » الوظائف فى كافة أجهزة الدولة الادارية ، ما عدا الوظائف الفنية الرئيسية ٠ وبدأت الادارة الايطالية بعد ذلك فى تنفيذ خطتها للسيطرة على الحكم فى الصومال ٠ فشكلت مجلسا اقليميا محدود العدد ، عين الحاكم الايطالى معظم أعضائه ، وتمت الانتخابات فى فبراير سنة ١٩٥٦ ٠٠ انتخابات لم تطبق فيها أن نظم معروفة عن الانتخابات المباشرة ، بل جرت الانتخابات بطريقة غير مباشرة ، وكونت بمقتضاها أول جمعية تشريعية من سبعين

عضوا ، نالت فيها ـ كما سبق أن قلنا ـ رابطة شباب الصومال ٤٢ مقعدا ، وحزب ديجل وميرفلا ١٣ مقعدا ، والحزب الديمقراطى ٣ مقاعد كما ضمت الجمعية التشريعية الصومالية أربعة ممثلين عن الجالية الايطالية ، وأربعة عن الجالية العربية ، واثنين عن الجاليتين ، الهندية والباكستانية ٠٠ وتختص الجمعيـــة بالنظر فى مشروعات القوانين التى تقدمها الحكومة الصومالية ، وللحاكم العام الايطالى الحق فى حل الجمعية التشريعية ، وله أيضا الحق فى اصـــدار القوانين ، وليس للجمعية التشريعية حق دراسة هذه القوانين التى يصـــدرها الحاكم الايطالى ٠

والحكومة الصومالية مكونة من خمسة وزراء صوماليين ، ورئيس الوزراء هو السيد عبد الله عيسى ٠٠ والحكومة ورئيسها معينون من قبل الحاكم الايطالى ٠ وقد حدد قانون انشـــاء الحكومة ، الاعمـــال والاختصاصات التى تقوم بها ، وهى المسائل الداخلية فقط ، دون التعرض لمسائل الدفاع والشئون الخارجية التى جعلها القانون من اختصاص الادارة الايطاليـــة حتى عام ١٩٦٠ ، كما نصت المـــادة السابعة من قانون انشاء حكومة الصومال الوطنيـــة ، على أن يكون للحاكم العام الايطالى الحق فى اعفاء الوزراء من مناصبهم ٠

وعدد وزارات الحكومة الصوماليـــة خمس : الاقتصاد والماليـــة ، والداخلية ، والشئون الاجتماعية ، ووزارة الشئون العامة ٠ ولكل وزارة مستشار ايطالى ٠ ومن العجيب أن هناك ميزانيتين : ميزانية للحكومة وأخرى للادارة الايطالية ٠ وميزانية الحكومة تدفعها ايطاليا

ونحن اذا أمعنا النظر فى نظام الحكم فى الصومال ، تبدو أمامنا المشكلة العجوز الابيض ٠٠ والاسود ٠

فالحكومة الصومالية ، كل أعضائها من العنصر الاسود، والجمعية التشريعية فى الصومال ، معظم نوابها من العنصر الاسود أيضا ٠

أما الحاكم العام الايطالى ، السينور « انريكو انزيلوثى » ٠٠ وأمة موظفو الادارة الايطالية ٠٠ فكلهم من الطبقة الممتازة من البشر ٠٠ من ٠٠ البيض !

ومن هذه النقطة نبدأ ٠٠

السلطات كلها مركزة فى يد الحاكم العام الايطالى ، أما الجمعية التشريعية، أما الحكومة، فهى موجودة اسما فقط٠ وهكذا استطاعت الادارة الايطالية أن تنفذ بنود اتفاقية الوصاية ، لتبدو أمام العالم فى صورة العاملة على تهيئة شعب الصومال للحكم الذاتى ٠ أما الحقيقة ، فان الادارة الايطالية تعمل على قتل كل نواحى التقدم والحضارة فى الصومال حتى تضمن استمرار وصايتها الى الابد ٠

والدعارة منتشرة انتشارا مخيفا في الصومال ، ونسبة الامراض السرية هناك تبلغ ٩٠ فى المائة ، وتشجع القوانين الايطالية الدعارة وتحمي أصحابها ، ومن المؤسف حقا أن هذه المهنة القذرة مقصورة على الصوماليات، ويرجع السببفى ذلك الى قانونأصدرته الادارة الايطالية ينص على ان الايطالى يستطيع الزواج منالصومالية المسلمة ٠

ووجد الشباب الايطالى فى هذا القانون متنفسا لغرائزهم ، فقد كانوا يهاجرون بالمئات الى الصومال سعيا وراء لقمة العيش فى الارض البكر، وهناك أضناهم الحرمان ، وفكر المسئولون ٠٠ وكان هذا القانون العجيب !٠

وبعد أن حلت الادارة مشكلة المهاجرين من الشبان الايطاليين ، بدأت تفكر فى استغلال هذه الزيجات ، فقد لاحظ المسئولون أن نتاج هؤلاء الزوجات قد كثر ، ووجدوا أن معظم الآباء يغادرون الصومال وقد خلفوا وراءهم أبناء لا جنسية لهم ٠٠

وافتتح جماعة من المبشرين ملجـــأ فى الصومال ، ومهمة هذه الجمـــاعة جمع الاطفال الصـــغار الذين يغادر آباؤهم الايطاليون الصومال ، وتربيتهم فى الملجأ • ويطلقون على هؤلاء الاطفـــــال « الكافيه لاتا » أى القهوة واللبن ، نسبة الى اختـــلاط « اللونين الاسود والابيض » فى هذه الزيجات •

أما النشاط الاقتصـــادى فى الصومال فتوجهــه ايطاليا التى استعادت منذ توليها الادارة ما كان لها من نفوذ عندما كان الصومال جزءا من الامبراطورية الايطالية • والبنوك التى تتحكم فى اقتصاديات الصومال هى بنك ايطاليا وفروع بنك نابلى وبنك روما فى مقدشيو وقسمايو •

وتصر الدوائر الاستعمارية على أن تظل الموارد الاقتصــــادية للصــــومال فى نطاق المراعى والزراعة التى تكون أكثر من ٩٠ فى المائة من الدخل القومى طبقا للتقارير المرفوعة الى مجلس الوصاية التابع للامم المتحدة • وتصطدم جميع مشروعات التنمية الصناعية بعقبات كبيرة ومحاولات لقصر الانتـاج على الموز والجـلود كانتاج تقليدى لا يتطور بيد أن العوامل الاساسية فى تطور الصـــومال وبلوغه أهدافه فى الحرية والاستقلال ترتبط ارتباطا وثيقا بتنمية اقتصادياته واتاحة فرص التعليم والتقدم الفنى • ونسبة الجهل بين الشعب مرتفعة جدا اذ تبلغ ٩٨ فى المائة ، فليست هناك لغـــة موحدة ، بعضهم يتحدثون الصوماليـــة ، والبعض يتكلم العربية ، والغالبية العظمى تتكلم الايطالية ، وليس للغة الصوماليـــة حروف تكتب بها ، وهناك آراء مختلفة فى هذا الموضوع •• ويتزعم رئيس الوزراء السيد عبد الله عيسى ، حـــركة الدعوة الى الكتابة بالاحرف اللاتينية ، ولكن يعارضـــــه الكثيرون ، ويرون أنه يجب الكتابة بالحروف العربية • وقال المندوب المصرى فى المجلس الاستشارى للصومال التابع للامم المتحدة فى ٧ يونيو سنة ١٩٥٤ : « ان جميع الجهود قد فشلت فى انشاء أو تدريس لغة قومية فى الصـــومال •

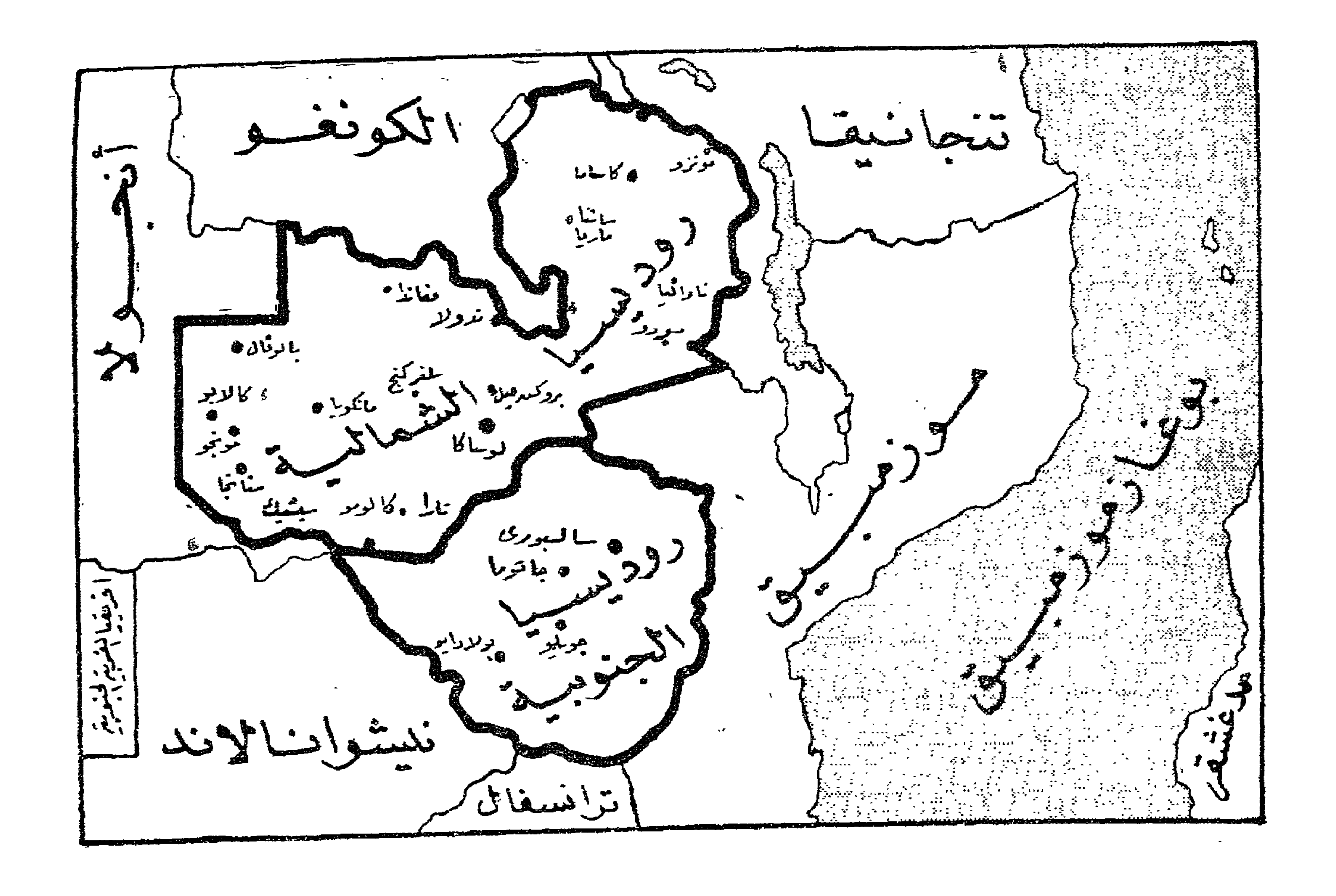
وقال ان اللغة العربية هي السائدة في جميع أنحاء البلاد وأنها تستعمل في أكثر العرائض والطلبات التي تقدم الى الحكومة • وان الاستفتاء الذي أجري في البلاد أثبت رغبة سكانها في استعمال اللغة العربية كلغة رسمية ولذلك أطالب الادارة الايطالية باتخاذ قرار رسمي باعتبار اللغة العربية لغة البلاد الرسمية » •

وقد أرسلت وزارة التربية والتعليم بعثة مكونة من ٣٢ مدرسا ، الى الصومال ، لنشر الثقافة والمعرفة ، وبلغ عدد المدارس التي تشرف عليها البعثة المصرية هناك ست مدارس ، أنشئت كلها من التبرعات التي يجمعها الاهالي ، وتساهم فيها مصر بالمدرسين • واستضافت مصر أيضا ما يقرب من مائتي طالب وطالبة من أهالي الصومال ، بين المدارس الثانوية والفنية والازهر والجامعة •

ومن المعروف أن مندوب مصر (المرحوم كمال الدين صلاح) في المجلس الاستشاري التابع للامم المتحدة ، طالب أمام مجلس الوصاية سنة ١٩٥٦ بتقديم الضمانات للصومال ضد أي عدوان يقع عليه بعد حصوله على استقلاله في سنة ١٩٦٠ على غرار ما يحدث دائما من محاولات التربص الاستعماري للدول الحديثة الاستقلال لاستدراجها الى شراك الاحلاف والارتباطات التي تكفل دوام استقلالها لخدمة المستعمرين ومن يدورون في أفلاكهم • بيد أن الاستعمار لا يمكن أن يرضى عن هذه الجهود بل انه يمهد منذ الآن لمعاودة الانقضاض بطريقة أو بأخرى على حقوق الشعب الصومال ومصالحه بعد سنة ١٩٦٠ ان لم يستطع ارجاع العجلة الى الوراء وتأجيل ما كافح من أجله الاحرار وما قضى به الضمير العالمي •

ويكافح الشعب الصومالي كفاحا مريرا ، لتوحيد الصومال البريطاني (الاثيوبي الآن) بالصومال الايطالي والصومال الفرنسي ، فان شعوب هذه الاقاليم الثلاثة متفقة في اللغة والعادات ••

والشعب الصومالي مدرك واع لجميع المؤامرات الاستعمارية ، وسيظل متمسكا بحقوقه وسيادته حتى يحقق أهدافه التي يصبو اليها في الحرية •• والحياة الكريمة •



الكونغو
تنجانيقا
روديسيا الشمالية
روديسيا الجنوبية
موزمبيق
بوغاز موزمبيق
بتشوانالاند
ترانسفال
مدغشقر
لوساكا
سالسبوري

روديسيا

تقع أفريقيا الجنوبية بين خطي عرض ١٠° و ٣٥° جنوبى خط الاستواء ، وتتكون من مستعمرتى انجـــلو وموزمبيق التابعتين للبرتغال ، وعدة أراضي تابعة لبريطانيا ، على اختلاف صور التبعية، فمنها الدومنيون الذى يتمتع بشبه استقلال ويطلق عليـــه اسم « اتحاد جنوب أفريقيا » واتحاد نشأ منذ سنة ١٩٥٣ باسم «اتحاد وسط أفريقيا » ويشمل روديسيا الشمالية وروديسيا الجنوبيـــة ونياسالاند ، بيد أن هذا الاتحاد لم يتم بناء كيانه الاساسى بعد ، وذلك لأن روديسيا الشمالية ونياسالاند مازالتا محميتين بريطانيتين تتولى شئونهما وزارة المستعمرات • ويضـــاف الى ذلك كله بضع محميات هي : بتشوانالاند ، وباستوتولاند ، وسوازيلاند ، وأخيرا أفريقيا الجنوبية الغربية • وعلى الرغم من تعدد النظم السياســـية والادارية السائدة فى هذه البلاد ، الا أنها تعتبر وحدة جغرافيـــة طبيعية ، وكتلة اقتصادية متماسكة • وتبلغ مساحة الاتحاد الجديد ٤٨ ألف ميل مربع ، ويبلغ عدد سكانه ستة ملايين ونصف مليون افريقي و ٢٠٫٩٠٠ أوربى ، منهم ١٦٠ ألفا من روديسيا الجنوبية ، ٤٥٫٠٠٠ فى روديسيا الشمالية و ٤٠٧٣ فى نياسالاند • وقد بدأ تاريخ روديســـيا مع تاريخ « سيسل رودس » ، الذى عمل على استغلال الثروة المعدنية سنة ١٨٩٠ ، ومنحت حكومة لندن احدى شركاته امتياز التنقيب عن المعادن على جانبى نهر الزامبير • ولم تكن قبل ذلك منطقة معروفة ، من مناطق العالم المتحضر ، ثم جاء الرجل الابيض من أرض اتحاد جنوب أفريقيا ، يبحث عن الذهب الذى تحويه أرضها • وحكم الملك « موسيليكاتس » جزءا كبيرا من روديسيا الجنوبية فى أوائل القرن التاسع عشر ، وخلفه ابنه الملك

« لوبنجيولا » سنة ١٨٧٠ وهو الحاكم الذى وجده رودس حين قدم الى البلاد فى سنة ١٨٨٨ · وعقد ردوس مع الملك اتفاقا فى سنة ١٨٨٨ تنازل الملك بمقتضاه عن ٧٥ ألف ميل مربع من الارض فى مقابل مائة جنيه شهريا ، وألف بندقية مع ذخيرتها وقارب مدفعية على نهر زمبيزى لم يتسلمه قط ·

وفى سنة ١٨٨٩ أنشأ ردوس شركة جنـــوب أفريقيا لاستثمار الارض الجديدة وجمعت الشركة مجموعة من المغامرين ، فتح أمامهم باب العمل الكبير ، فى « ماشونالاند » حيث رفعوا العلم البريطانى فى موقع سالسبورى العاصمة فى ١٣ سبتمبر سنة ١٨٩٠ · ولم يقنع ردوس بالحصول لشركته على الارض وعلى امتيازات البحث عن المعادن ، بل صمم على أن يضم أراضى أخرى الى الامبراطورية من أجل سلامة شركته ، ومن أجل هذا الهدف قامت حرب المتابيلى فى سنة ١٨٩٣ ، ويرى المؤرخون أن ردوس وأنصاره ، قد افتعـلوها عن طريق حوادث الحدود الخاصة بالرى والماشية بين قبائل الماشونا والمتابيلى ، وفى هذه الحرب هزمت قبـــائل المتابيلى شر هزيمة ، وقامت الماشونا والمتابيلى بشن هجوم مسلح فى سنة ١٨٩٦ بيد أنها منيت بالفشل · وفى سنة ١٨٩٦ أقنع ردوس الزعمـاء بأن يلقوا السلاح نهائية ··· وأطلق اسمه على الضحيتين الجديدتين فى سنة ١٨٩٥ ·· وسميتا « روديسيا » ·

وقد ظلت شركة جنوب أفريقيا البريطانية هى السلطة الادارية فى روديسيا بقسميها الشمالية والجنوبية فيما بين سنتى ١٨٨٩ و ١٩١٤ ، أى أن البلدين كانتا فى الواقع ملكا خاصا للشركة حتى انتهى امتيازها فى سنة ١٩١٤ ، وكان من الممكن حينئذ أن تنضم روديسيا الى اتحاد جنوب أفريقيا أو أن تصبح مستعمرة بريطانية، بيد أن الحكومة البريطانية فضلت مد امتياز الشركة عشر سنوات أخرى · وقبل أن تنتهى مدة الامتياز الجـــديد ، حدث بين الشركة

والمستعمرين البيض حوادث احتكاك ، وتدخلت الحكومة البريطانية وأجرت انتخابات صـــورية ، كان من نتائجها انهاء حكم الشركة واختيار المنتخبين لان تكون روديسيا مستعمرة بريطانية تابعـــة للتاج البريطانى وعلى الرغم من انتهاء حكم الشركة ، فما زال لها حتى اليوم بعض سلطانها القـديم ، وسينتهى امتيازها فى ســنة ١٩٨٦ • هذا فى روديسيا الجنوبية أما فى روديسيا الشمالية ، فقد تقدم زعماء القبائل من تلقاء أنفسهم الى السلطات البريطانية بطلب الحماية • وقد بسطت شركة رودس حمايتها على روديسيا الشمالية، حتى سنة ١٩٢٤ ، حين أصبحت البلاد مستعمرة بريطانية •

ويملك المستعمرون البيض فى روديسيا الشماليـــة ٤٧ مليون فدانا ، هى أخصب أرضها ، ويدعون باقى الارض وهو ٤٨ مليون فدانا للافريقيين أصحاب الارض الحقيقيين والذى يربو عددهم على عشرة أضعاف البيض تقريبا • ومن الجائز أن يطرد الافريقى من أرضه ، اذا دعت اكتشافات المعـادن ذلك بدون النظر الى الظروف الاقتصادية التى يمر بها •

وفى روديسيا الجنوبية ، تبدو التفرقة العنصرية بأجلى صورها ، وقـد وضع اللفتنـــانت كولونيل س• ل• كاربت مشروعا لارغام الافريقيين على الرحيل من المنـــاطق المحيطة بمستعمرات الاوربيين وحصرهم فى مقاطعات سوداء خاصة بهم تقع شمالى نهر زامبيزى •

ومن المحتم على الافريقيين الذين ولدوا خارج روديسيا الجنوبية ، ويريدون دخولها أن يحصلوا على تصريح من ادارة الشئون الوطنية، يخول له دخول البلاد ، فاذا حصـــل على التصريح فان له الحق فى الاقامة لمدة لا تزيد على ثلاثين يوما للبحث عن عمل ، فاذا لم يحصل على عمل حتى انتهاء هذه المدة ألقى القبض عليه بجريمة التشرد ، وزج به فى السجن أو نفى من البلاد !

والافريقى يجد دائما عملا ، لكثرة الاقبال على تشغيل مثل هذا العامل لضآلة الاجر الذى يحصل عليه ٠

ولما كانت الصناعة فى حاجة الى عمال ، فقد أصدرت السلطات البريطانية فى روديسيا « قانون تسجيل اللوائح » ، وبمقتضى هذا القانون ٠٠ يسمح للنساء الافريقيات بانشاء دور للبغاء ، وتقديم العشيقات لعمال المناجم أثناء مدة تعاقدهم على العمل ٠ ولكل رجل أن يختار المرأة التى يريد ، وليس عليه أية مسئولية مادية أو أدبية نحوها أو نحو أطفاله منها اذا أنجب !

وأيد هذا القـانون الشاذ مستر مالكولم ماكدونالد وزير المستعمرات وصدق عليه البرلمان البريطانى !!

والهدف من هذا القانون ، هو ضمان استمرار طوفان العمال ، اذ أنه مستقبل تقدم الصناعة يتوقف على وجود الايدى العاملة ، القليلة الاجر ٠

ويعتبر النحاس أهم صادرات روديسيا الشمالية ، اذ أن ٩٠ فى المائة من صادراتها تتكون منه ٠ ويقيم الاوربيون – الذين يعملون فى المنـاجم – فى بيوت تناسب مستوى المعيشـة الاوربى أما الافريقيون فيعيشون فى عنابر ويصرف لهم طعامهم بالبطاقات ٠

وقد قام عمال المناجم الافريقيين بعدة اضرابات ٠٠ فى سـنة ١٩٣٥ ، وذلك بسبب بنـاء عاصمة جديدة فى لوسـاكا ، اذ عجز حاكم البلاد « سير هيوبرت يوبغ » عن تسديد نفقات المشروع من السكان البيض ، فرفع الضرائب على الوطنيين من ٧ شلنات الى ١٢ شلن ثم الى ١٥ شلن ولما رفض الزعماء الافريقيون جباية الضرائب من الشعب ، تقرر أن تلقى مسـئولية دفع الضرائب الجـديدة على عاتق عمـال المناجم الافريقيين عن أنفسـهم وعن بلدانهم ، فطالب العمال برفع أجـورهم للتمكن من دفع الزيادة المطلوبة ، بيـد أن طلبهم قوبل بالرفض ، فأعلنوا الاضراب ، وخرجوا كالخصم الزاخر،

كتل بشرية متراصة ، واصطدمت بهم القوات المسلحة ، ونتج عن التصادم قتل عدد كبير وجرح عدد آخر وثارت الارساليات التبشرية على القسوة والعنف اللذين استعملا فى قمع الثورة ، ولكن الحاكم طلب اليهم ألا يتدخلوا فى الخلافات التى تنشأ فى الدوائر الصناعية . بيد أن الحاكم اضطر - الى تأليف لجنة للتحقيق مؤلفة من اثنين من مساعديه ، وقد أعفته اللجنة - بلا مراء - من المسئولية .

وترتفع أرباح النحاس ارتفاعا كبيرا ، اذ وصلت أرباح الشركات الرئيسية الثلاث التى تديرها رؤوس الأموال الانجلو أمريكية الى ٥ر٠٠٠ر٠٠٠ جنيه فى سنة ١٩٣٩ وأكثر من ٦ر٠٠٠ر٠٠٠ فى سنة ١٩٤٠ ، ومع هذا فقد ظلت أجور العمال ثابتة . ولما زادت أجور العمال الاوروبيين على اثر اضرابهم سنة ١٩٤٠ حاول الافريقيون انتهاز الفرصة ، وتقدموا بطلبات ، احتجاجا على كميات الطعام التى تقدم لهم ، وطالبوا ببدل غذاء لا يقل عن خمسة شلنات يوميا ، بيد أن طلباتهم رفضت رفضا باتا . وحينئذ أظهرت لجنة الاضراب موافقتها على سحب طلباتها الاصلية اذا وافقت الشركات على أن تبيع النحاس للحكومة البريطانية بأسعار ما قبل الحرب .. ومرة أخرى رفض الطلب . فتقدم العمال بطلب أخير وهو دفع باقى أجورهم كى يعودوا الى بلادهم ، ورفض هذا الطلب أيضا . ووقع صدام عنيف بين العمال والسلطات .. واستدعيت قوات الجيش والبوليس ، وعاد العمال الافريقيون الى المناجم على أسنة الحراب ، بعد أن سقط بعض الضحايا الذين بلغ عددهم ١٧ قتيلا و ٦٥ جريحا .

وقد ألف العمال الافريقيون اتحادا قويا فى سنة ١٩٤٩ للدفاع عن حقوقهم واستطاع فى سنة ١٩٥٣ أن ينظم اضرابا عاما . وقد خسرت الحكومة نتيجة لهذا الاضراب ٥٠ر٠٠٠ جنيه من الضريبة على انتاج النحاس يوميا ، كما خسرت الشركات ٧٥٠ر٠٠٠ جنيه فى الاسبوع الا أن الشركات قد استقرت فى النهاية على اعادة

٣٢٫٠٠٠ عامل دون أية عقوبة وفصلت باقى العمال الافريقيين ، كما نجحت فى خلق شعور بالعداء بين الاتحادين الابيض والاسود ٠

ويقول « بازيل دافيدسون » فى كتابه « صحوة أفريقيا » : « لم يكن المستعمر الاوربى فى العهود السابقة ، فى غير حاجة — حين يبغى عمالا أفريقيين — الا أن يخرج بنفسه للحصول على هؤلاء العمال مستخدما القوة والخداع أو أية وسيلة أخرى تفوق ذلك أو تقل عنه سوءا ، وكان الارهاب أول وسيلة استخدمت فى ذلك ، وبعدئذ ، فى جنوبى أفريقيا وروديسيا كما حدث فى الكونغو ، ظهرت العبقرية فى ابتكار ضرائب يفرض دفعها نقدا على كل أفريقى يعيش خارج المناطق التى يقوم اقتصادها على أساس التعامل النقدى — أى على أولئك الذين كانوا يزرعون أو ينتجون أو يقايضون على كل ما يحتاجونه من المؤن ، وكان ارغام هؤلاء الافريقيين على دفع ضرائب نقدية ، اذ كان المتخلفون يعاقبون بالاشغال الشاقة ، أى ارغامهم على العمل بأجر نقدى ، والى جانب هذا كان وكلاء التجنيد يطوفون بالقرى ينثون الوعود بمنح العمال دراجات وبطاطين، وهى وعود لا تنفذ حين يصل العمال آمنين الى المنجم ! » ٠

ولا يقف اضطهاد الافريقيين فى روديسيا عند حد المجال الصناعى، بل ان هذا الاضطهاد صدى لما يحدث لهم فى الحياة العامة ٠٠ فلا يسمح للافريقيين بدخول المحال العامة الاوربية فى لوساكا العاصمة ، وفى جميع المصالح الحكومية والشركات للافريقيين باب خاص يدخلون منه لقضاء مصالحهم ، غير الباب الذى يدخل منه الاوربيون ٠

وقد نشر تقرير « معهد جنوب أفريقيا للعلاقات العنصرية » وجاء فيه : « ان اس المشكلة يكمن فى العمل الذى لا يحتاج الى كفاية فنية كاملة ، فسائق سيارات النقل — مثلا — الاوربى يتقاضى ٣٠ جنيها شهريا ، فى حين أن السائق الافريقى فى منجم آخر يتقاضى ثلاثة جنيهات شهريا ٠

ولا ينظر الاوربيون بعين الرضا الى محاولات الافريقيين لطلب المساواة فى العمل . ومن الاهداف التى يعمل من أجلها اتحاد عمال المناجم بروديسيا الشمالية ، هى عدم السماح للافريقيين بالعمل فى الوظائف التى تحتاج الى كفاية فنية كاملة أو متوسطة . أما السبب الذى من أجله يتبع الاوربيون سياسة العزلة العنصرية فهو خوفهم من أن يحل الافريقيون محلهم بسبب ضآلة مرتباتهم ! »

ومما لا شك فيه أن هذا الاضطهاد سيجعل بيوم الخلاص ، فكلما ارتقت البلاد فى السلم الصناعى زاد الاحتكاك بين الاوربيين والافريقيين الذين سيكتب لهم النصر بحكم كثرتهم فى المصانع والمناجم . وقرائن الاحوال تدل على أن هذا الاحتكاك سيكون مملوءا بالحقد والكراهية ولا سيما وأن الاوربيين تمور قلوبهم بالخوف من المستقبل ، ولعل أصدق برهان على ذلك الخوف والرهبة ، من وقوفهم فى وجه حق الانتخاب للافريقيين ، فمن بين ٢٫٠١٥٫٠٠٠ افريقى فى روديسيا الجنوبية لم يستدع الى الانتخاب سوى ٢٤٠ ، اذ اشترط فى الناخب أن يكون ايراده السنوى ٢٤٠ جنيها وهو ايراد كبير ، بالنسبة للافريقيين كما اشترط فى الناخب أن يملك عقارا أو منقولا يساوى ٥٠٠ جنيه ، وأن يكون قد أمضى ثلاث سنوات فى التعليم بعد المرحلة الابتدائية وهذه الشروط كلها قاسية ، وغير متوفرة الا فى عدد ضئيل جدا من الافريقيين اذ ليس فى روديسيا الجنوبية الا مدرستين ثانويتين فقط !

وقد عارض شعب نياسالاند معارضة شديدة فى الانضمام الى الاتحاد الجديد ، فان الافريقيون يؤمنون ايمانا عميقا ، أن مثل هذا الاتحاد اذا تم ، سيضعهم تحت أيدى المستعمرين البيض الذين أذلوا شعب روديسيا وفى سنة ١٩٥٣ ، سافر وفد يمثل شعب نيالاساند الى لندن للاحتجاج على مشروع الاتحاد ، بيد أن الملكة اليزابيث رفضت مقابلة الوفد بايحاء من الحكومة ، كما رفضت

وزارة المستعمرات الاحتجاج . ورجع الوفد الى نياسالاند يجر وراءه أذيال الفشل .

وقام شعب نياسالاند بزعامة « فيليب جومانى » بحركة عصيان مدنى ، احتجاجا على فكرة الاتحاد ، بيد أن البريطانيين قبضوا على جومانى ، بتهمة اساءة استعمال سلطته كزعيم افريقي . وقد هاجم بعض أفراد الشعب عربة البوليس وأطلقوا سراح الزعيم الافريقي ، فسافر الى « انجولا » بيد أن البرتغاليين أعادوه ثانية الى نياسالاند حيث قبضت عليه السلطات البريطانية ، ووضعته فى المستشفى تمهيدا لمحاكمته بيد أنه ما تقبل بدء المحاكمة .

وهب شعب نياسالاند مرة أخرى فى أغسطس سنة ١٩٥٣ ، فى ثورة عارمة ، ضد السلطات البريطانية ، احتجاجا على فكرة الاتحاد ، وعلى تملك الزراع الاوربيين مليون فدان هى أخصب أرض نياسالاند ، بينما ترك للافريقيين مساحة ضئيلة من الارض ، وقد أخمدت بريطانيا هذه الثورة بوحشية بالغة .

وشعب نياسالاند يذكر دائما أن بريطانيا لم تخضعه بحد السيف ، وانما بالحيلة والخداع ، ويذكر السير هارى جونستون مبعوث سيسل ردوس الذى جاء الى بلادهم فى سنة ١٨٨٩ ومعه ١٠ر٠٠٠ جنيه أعطاها له رودس . وفاوضه رؤساء القبائل وفى يده هذا السحر ، على قبول الحماية البريطانية حتى قبلوا أن يدخلوا مختارين فى اخطبوط الامبراطورية البريطانية ، ووقعوا مع الملكة فيكتوريا معاهدات جعلت من بلادهم محمية وعلى ذلك كسب « جونستون » ورئيسه نياسالاند ، كما أبعد البرتغاليين والالمان عن المنطقة وفوت على الدولتين جمع مستعمراتها الافريقية فى مساحة واحدة تمتد من الشرق الى الغرب . ومما لا شك فيه — كما يقول « بازيل دافيدسون » فى كتابه « صحوة أفريقيا » — أنه لا جدوى من أن ننتظر من الاوربيين والامريكيين الذين يجنون

أرباحا فاحشة أن يخففوا قبضتهم وقد يقـول البعض انهم يجنون هذه الارباح على حساب بؤس الافريقيين الدائم ، ولكن هؤلاءالذين يقولون هذا الرأى لا يملكون أسهما تدر عليهم مثل هذه الارباح ، والبلد الافريقى الوحيد الذى دأب على بذل الجهد فى سبيل الحد من هذه الارباح هو اتحاد جنوب أفريقيا ، وهذا يرجع فى الحقيقة الى أن البيض هناك من الكثرة بحيث يطالبون بنصيبهم فى هـــذه الثروة التى تصدر الى الخارج، ففى روديسيا الشمالية كانتشركات التعدين تدفع ضرائب فى سنة ١٩٥٤ بنفس المعدل الذى تدفع به الشركات الاخرى ضرائبها وهو ٢٥ فى المائة من الربح ..

وفى كل مســتعمرة أفريقية تقريبا نجد عاملا جـديدا ظهر على مسرح الحوادث وهو الاموال الامريكية الضخمة التى تستغل فى هذه المستعمرات ، فاذا دب الضعففى الإستعمار الاوربىمن ناحيةقدرته على تقــديم رءوس الاموال اللازمة للمشروعات الاســتغلالية ، ومن ناحية انقسامه في الرأى ، اذا دب الضعف فى الاســتعمار الاوربى اعتمد على الاستعمار الامريكى، وقد زادت رءوس الاموال الامريكية المستغلة فى استخراج المعادن الافريقية . ومما لا شك فيه اننـــا ســنرى قريبا البضائع الامريكيــة ، تتدفق على قارة لا تعتمد فى خلاصها الا على تشييد صرحصناعتها وعلى انتاج بضائعها بنفسها . وقد تكهن أحد رجال الاعمال الامريكيين قائلا : « أنه فى خلال ربع قرن ، ستحتكر الشركات الامريكية أســواق نصف الكرة الغربى والشرق الاوسط وأفريقيا واستراليا » .

ويعتقد الامريكيون أنهم يستطيعون تنمية عالم الاســتعمار بما لديهم من معرفة ومن دولار ، أما هؤلاء فيبدو أنهم قانعون بجهلهم وهم يلعبون نفس اللعبــة التى يلعبها أصحاب الاموال الآخــرون الذين يمتصون ثروات البلاد الفقيرة ، والفارق الوحيــــد هو أن أصحاب الاموال الامريكيين ليسوا ملزمين بالمحافظة على القـــانون

والنظام فى المستعمرات ، فان لديهم دول الاستعمار الاوربية لتفعل هذا نيابة عنهم » .

وعلى الرغم من أن الاستعمار قد فرض الجهل على أغلبية الشعوب التى وقعت فى اخطبوطه ، فان هـذا لم يقف حائلا دون نحو الوعى الوطنى والعنصرى نموا واضحا . ويرجع السبب المباشر لذلك الى سرعة انتشار الاخبار فى القـارة الافريقية ، وتحطيم المبـادىء السياسية لكل ما يعترض طريقها من عقبات . وبذلك بدأت فى أفريقيا حركات تدعو شعوبها الى الاتحاد حتى تقف كتلة واحدة قوية أمام الظلم الاجتماعى والاستبداد السياسى ، وعدم المساواة الاقتصادية، وسيطرة الرجل الابيض .

وفى كل عام ينحدر آلاف من الافريقيين من شمال نهر الزمبيرى الى اتحاد جنوب أفريقيا ، للبحث عن عمل ، وهنـاك يتم اتصالهم بغيرهم من الافريقيين الذين جاءوا من جميع أنحاء القـارة ، ويتولد بينهم الشـعور بالحاجة الملحة الى ضرورة اتحـاد الجنس الاسود . وقد ازداد هذا الشعور عمقا بعد التجـارب المريرة التى مر بهـا الافريقيون الذين جنـدوا فى غضون الحرب العالميـة الثانية خارج بلادهم ، اذ عمد المثقفون الافريقيون فى روديسـيا ونياسالاند الى توحيد الشعور ، الذى نشأ فى سنين الحرب . ونما وازددا قوة فى أيام السلم .

وكان مؤتمر روديسيا الجنـوبية الافريقى فى الرعيل الاول من القـوى التى عارضت محاولة الحـكومة حرمان عدد من الافريقيين الوطنيين من حق التصويت والترشيح ، اذ طالب المؤتمر بالمساواة التـامة بين الافريقيين وغيرهم فى كل ما يتعلق بشـئون البلاد السياسية .

وعمد رجال السياسة الافريقيين فى روديسيا الجنوبية أيضا الى توحيد جميع الهيئات السياسية والعمالية المختلفـة ، حتى تالفت

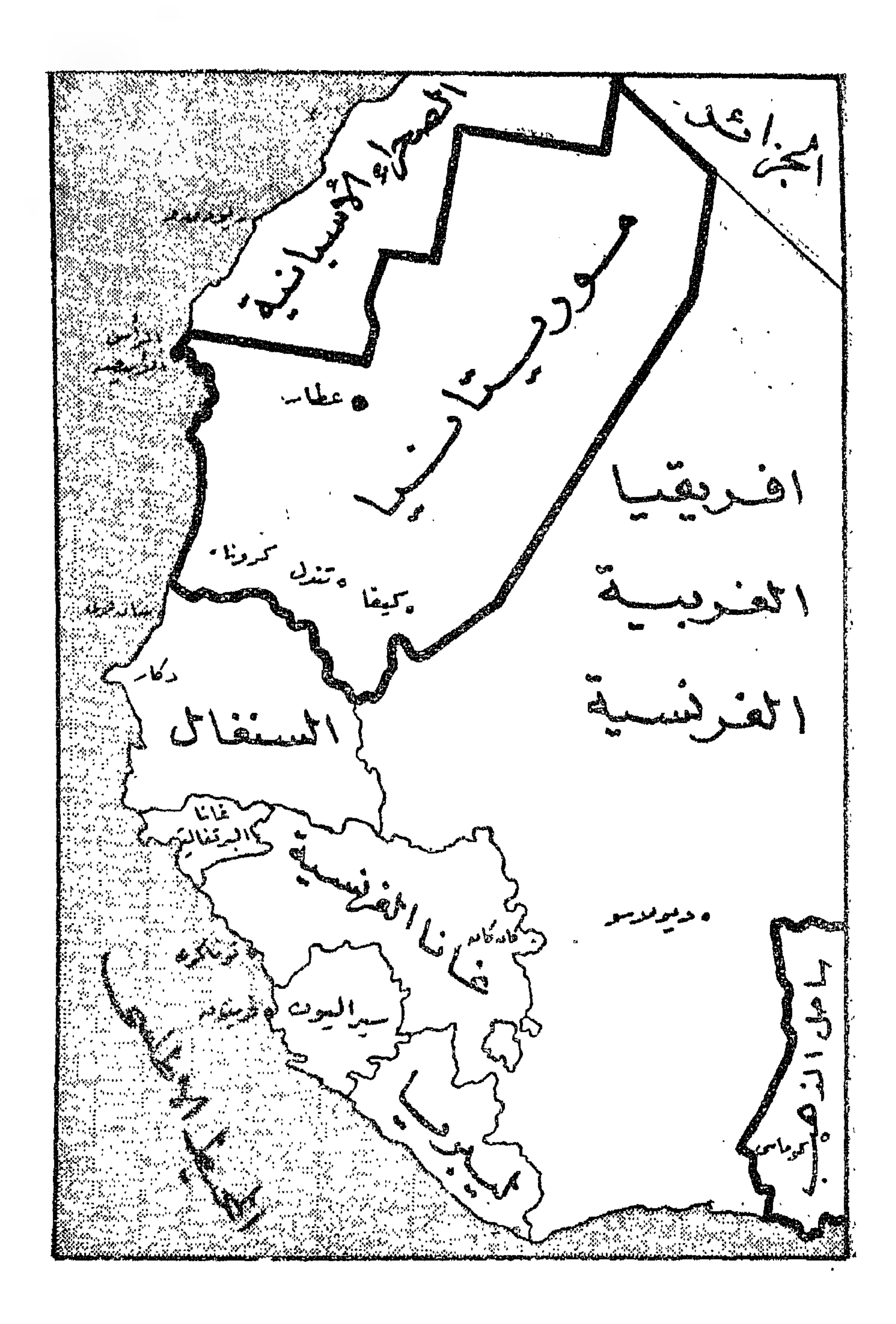
هيئة متحدة فى سنة ١٩٤٨ ، وأطلق عليها « التشكيل الوطنى للهيئات التقدمية » يعضدها اتحاد العمال الوطنيين ، وجماعة الناخبين الافريقيين ، واتحاد الصناعة والتجارة بعد اعادة تشكيله •

أما فى روديسيا الشمالية فقد ظل الافريقيون يعارضون ضم بلادهم الى روديسيا الجنوبية بسبب التفرقة العنصرية السائدة فى الجنوب •

ويتصل الشعور الوطنى فى روديسيا الشمالية اتصالا وثيقا بالمعتقدات الدينية ، اذ تبسط جمعية « برج المراقبة » نفوذها السياسى على الافريقيين هناك •

وجمعية « برج المراقبة » جمعية سرية تكونت فى الولايات المتحدة الامريكية ، وتقوم باصدار ونشر المقالات والنشرات السياسية ، وتعتبر الجمعية أن جميع حكومات العالم ، وخصوصا حكومات بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية رجس من عمل الشيطان • ومن مبادىء هذه الجمعية المساواة بين الاوربى والافريقى فى الحقوق والواجبات • وقد أصبحت هذه الجمعية أكبر قوة ثورية فى أفريقيا •

ومهما يكن من شىء فان صورة المستقبل على ضوء هذه الحقائق ، ما هى الا صورة تصورية نظرية ، فلئن كانت ذراع الدول الاستعمارية قد قوت منها رؤوس الاموال الامريكية ، لدرجة لا حد لها ، فان ذراع المقاومة الافريقية قد قوى منها الوعى الجديد، والتنظيم الجديد، والوسائل السياسية الجديدة وغيرها • وان كان ينقص شعب روديسيا المدارس والمستشفيات والكتب والاصوات الانتخابية والنواب والبرلمان ، فان الشعب يعلم أن هذه الامور تنقصه ، وهو يؤمن بحقه فيها ، وهو مصمم على أن ينال حقه فى المساواة والعزة والكرامة •



الصحراء الإسبانية
الجزائر
موريتانيا
عطار
كيفا
افريقيا
الغربية
الفرنسية
دكار
السنغال
غانا البرتغالية
غانا الفرنسية
سيراليون
ليبيريا
ساحل الذهب

مُوريتانيا

تقع موريتانيا فى غرب أفريقيا ، وهى منطقة يختلط اسمها باسم « شنقيط » وهو الاسم العربى لساحل « ربودى اورد » الحالى والصحراء الغربية . وتبلغ مساحة مويتانيا مليونى كيلو متر مربع ، وعدد سكانها حوالى ٣ ملايين منهم مليونين وربع مليون من المسلمين و ٢٥٠ر٠٠٠ من أديان أخرى . فى حين تبلغ مساحة شنقيط ٨٣٤ ألف كيلو متر مربع وعدد سكانها ٣٧٥ ألف نسمة . أما الصحراء فتشمل مناطق أخرى منهـا جنوب الجزائر والسـودان الفرنسى . وهذه المنطقة صحراء جرداء بيد أنهـا غنية بالمعادن ، اذ يوجد فى « جيرادا » مناجم للحـديد يقدر ما بها بحـوالى ٢٠٠ مليون طن ، كما يوجد البترول والنحاس والذهب والمنجنيز والكوبالت والفحم فى أماكن مختلفة .

وقد فتح المغاربة هذه المنطقة فى القرن الثالث قبل الميـلاد ، ثم خضعت لراية الاسـلام ، وضمت نهائيا للدولة المغربيـة أيام حكم المرابطين « الذين حكموا هذه المنطقـة حتى السنغال » . وانتشرت بها اللغة العربية عندما غزتها قبيلة بنى حسان ، وتعاقبت عليهـا دول اسلامية عظمى من « المورتيانيين » « دولة المرابطين والموحدين والمرتيين » . وفى سنة ١٨٨٤ اقتطعت فرنسا الجـزء الغربى من نهر « تافت » وضمته للجزائر . وفى سنة ١٨٦٠ أتيحت الفرصـة لاسبانيا لتتخذ لاسطولها قاعدة لصيد السمك بسـاحل شنقيط « ريودى أورو » بعد أن عقدت اتفاقا مع الحكومة المغربية ، بيد أنه ليس لهذه القاعدة موقع على وجه التحديد ، وبدأت فرنسـا تتنبه للصحراء على الرغم من أن اسبانيا قد مضى عليها سنة دون أن تحتل هذه القاعدة المذكورة .

واسترعت هذه الحركات فى غرب أفريقيا نظر بريطانيا لهـذا الميدان ، فقامت بعدة محاولات فى عهد السلطان عبد الرحمن ، فكانت ترسل سفنا محملة بالهدايا والبضائع ، فتهدى الخاصة ، وتتاجر مع العامة • وكان بين ما تحمله السفن البريطانية الجغرافيون والجيولوجيون الذين ينزلون الى البر ويرسمون الخرائط ، ويكتشفون الارض • وقد عقد البريطانيون اتفاقية مع « بيروك عبد الله » من قبيلة « تكنه » وذلك لبناء مساكن ومستودعات ، وقد انتهز البريطانيون هذه الفرصة فأسسوا شركة فى « سوس » وأطلقوا عليها اسم « شركة شمال غرب أفريقيا » وأرسلو مستر « لونالد ماكينزى » الذى جاب ساحل شنقيط من وادى درعة الى رأس بوجادور ، وأسس شركة أخرى بقرب طرفاية « كابوخوبى » وبنى بها فى سنة ١٨٧٦ مخازن وأبراجا • ومن أجل ذلك ، تحركت الحكومة المغربية وأعلنت عن طريق النيابة السلطانية فى طنجة أن الاتفاقيات المبرمة مع شيخ تكنة ليست قانونية ، اذ أن صاحب الحق فى التوقيع على الاتفاقيات والمعاهدات هو السلطان أو من يفوضه لذلك • وتحركت بعض القوات المغربية بقيادة مولاى الحسن لتعزيز نفوذ السلطان فى هذه المناطق ، ولتفتح مرسى آخر بشنقيط ، فأنشأت مرسى « أصاكا » لتوقف نشاط الشركة البريطانية • وفى هذه الاثناء ظهرت سفينة بريطانية قرب الشواطىء المغربية وسمع السلطان بأن قائدها يوزع الارز على الاهالى ، فأرسل فرقة من الجيش أسرت ربان السفينة وأعوانه ، ثم أطلق سراحهم بعد محاولات من الحكومة البريطانية • وقد ضيق عمال سوس وشنقيط الخناق على الشركات البريطانية فى المنطقتين المذكورتين ، حتى شلوا نشاطهما ، فطلبت الحكومة البريطانية تعويضا ، فوافقت الحكومة المغربية ، وتخلت بريطانيا عن « طرفاية » وعندما تم الاتفاق على ذلك أرسل السلطان المولى عبد العزيز على رأس بعثة اليها لاستلام المرسى من السلطات البريطانية •

وظل الوضع قائما على هذا الحال ، حتى احتلت فرنسا السنغال في الجنوب سنة ١٩٠٣ ، وزحفت قواتها الى « كوبرلانى » وكادت تصل الى « تاغنيت » و « الادرار » حيث قام شيخ قبيلة يدعى « ماء العينين » واسترد «الادرار» سنة ١٩٠٦ ، وعين من قبله حاكما عليها وعين الفرنسيون فى نفس الوقت حاكما من قبلهم على موريتانيا سنة ١٩٠٧ ٠

وفى سنة ١٩٠٨ اشتعلت نيران الحرب بين الاهالى ، والفرنسيين ، واستمرت مشعلة الاوار حتى سنة ١٩١٦ حيث اضطر الاهالى الى الاستسلام ازاء قوات تفوقهم عددا وعدة ٠

وعلى الرغم من أن موريتانيا غنية بمواردها الطبيعية ، التى تجعلها هدفا لمطامع الدول الغربية ، الا أن الاهداف الاستراتيجية هى التى تحرك هذه الدول وتحملها على محاولة تحويل مويتانيا الى قاعدة عسكرية ، تحل محل البلدان التى فقدها الغرب فى منطقة الشرق الاوسط ، أو التى أصبحت مهددة بفضل السياسة التحررية التى بدأت تتبعها دول المنطقة ٠

وتعارض فرنسا فى ضم موريتانيا الى المغرب ، وتنكر على الدولة المغربية حقوقها الطبيعية المشروعة فى المنطقة ، وفرنسا لها مصالح اقتصادية واستراتيجية ، اذ أنها تعتبر موريتانيا امتدادا استراتيجيا للجزائر ، وهذه المنطقة ــ موريتانيا ــ ملتقى خطوط المواصلات بين الجزائر وفرنسا وبين ساحل العاج والسنغال وجميع المستعمرات الفرنسية فى أفريقيا ٠ وان بقاء فرنسا فى هذه المنطقة واشرافها على الاهالى يعد من وجهة نظر فرنسا وسيلة عملية لضمان الحد من أى نشاط سياسى وعدم القيام بحركات تحررية قد تؤثر لا على سكان الصحراء فحسب بل وعلى الجزائر أيضا ٠ ومن الاسباب القوية التى تدعو فرنسا الى التشبث بهذه المنطقة ما بها من مواد خام ٠ وان انسحاب فرنسا من موريتانيا بعد فقدها تونس والمغرب ومشاكلها

الحاليــة فى الجزائر يقلل من هيبتها فى هذه المنطقة مما يساعد على قيـــام حركات تحررية أخرى فى الاماكن الاكثر أهميـــة والآهلة بالسكان على ساحل أفريقيا الغربى

أما بريطانيـــا وأمريكا فعلى الرغم من أنه ليس لهما مصـــالح اقتصـــادية واضحة فى المنطقة ، فان من الواضح أن لهما مصـــالح استراتيجية هامة ، ولا سيما أمريكا التى تقوم الآن بوضع الخطوط العريضة للحرب القادمة ، من تجهيز القواعد العسكرية الى انشـــاء القواعد الجوية بعيد المدى •• ومما لا شك فيه أن وجود هذه المناطق تحت الاشراف الغربى « تابعة لفرنسا أو اسبانيا » يسهل لها عملية وضع القواعد اليوم أو غدا والمحافظة عليهـــا وتأمينها فى الســـلم والحرب ، كما أن بقاء المنطقة بوضعها الحالى يخدم المصالح الاستعمارية أيضا ، ولذلك فانه من الطبيعى أن تعارض هذه الدول أى اقتراح يؤيد ضم هذه المناطق للمغرب أو استقلالها استقلالا تاما ولا سيما بعد أن انفصل شمال أفريقيا عن فرنسا •

أما اسبانيا ، فليس هناك ما يدل على أن لها مصالح اقتصادية فى « ريودى أورو » بيد أن مصالح اسبانيا الاستراتيجية فى المنطقة ، تنحصر فى أن هـــذه المنطقة تعتبر محطة متوســـطة بين اســـبانيا ومستعمراتها فى شرق وغرب أفريقيا بالاضـــافة الى جزر الكنارى التى تقع فى مواجهتها • وان بقاء قوات اسبانية تحمى مصالحها فى شمال أفريقيا فضلا عن مستعمرة سيدى حفنى •

وتبدو مصالح المملكة المغربية فى المنطقة فيما يلى :

أولا : مصالح اقليمية فهى تريد ضم جميع الاراضى التى يتكلم أهلها اللغة العربية ويدينون بالدين الاسلامى ، معتمدة على العلاقات القديمة وتبعيتها لها قبل الاحتلال الفرنسى •

ثانيا : مصالح اقتصادية تتعلق بمصادر الثروة المعدنية فيهـــا واستغلالها •

ثالثا : حماية وطنها الاصلى وحدودها من جهة الجنـوب من أى عدوان اسبانى أو فرنسى .

رابعا : ضم هذه المناطق اليها يعطى لها قوة فى شمال أفريقيا ، تساعد على تكوين حلف شمال أفريقيا ويعزز موقفها فى زعامته .

وفيما يتعلق بهذا الاعتبار الاخير الذى يربط بين مصالح الغرب وموريتانيا ، نرى أن الدول الغربية تشجع قيام تحالف واتحاد بين دول شمال أفريقيا للتوازن مع دول الجامعة العربيـــــة فى الشرق الاوسط ، على الرغم من أن تكوين هذا الاتحاد الجديد قد يؤدى الى اثارة كثير من الخلافات وان حقق نجاحا مبدئيا . ومن هنا يبدو أن استقلال هذا الاقليم سيشجع على قيام حركات تحريرية أخرى فى الاقاليم المجاورة أكثر مما لو انضم الى المغرب ، فضلا عن أن استقلال موريتانيا سيورط فرنسا ويشغلها ويستنفد منها مجهودات مالية وعسكرية ويؤدى فى النهاية الى عدم استقرارها فى هذه المنطقة .

وقد بدأت الحركة التحريرية فى موريتانيا تتخذ مظهرا جديا فى الفترة الاخيرة ، تحت زعامة الزعيم الموريتانى « حومه ولدبابانا » بالاشتراك مع قادة جيش التحـــرير المغربى الذى يتزعمه الزعيم المراكشى علال الفاسى .

ويتولى زعامة موريتانيا زعيمان هما : « حومه ولدبابانا » الذى يتزعم المنطقة الشمالية التى يبلغ عدد سكانها ٢٫٢٥٠٫٠٠٠ من الاهالى البيض ، و « سيس زكريا بن خينو » وهو سنغالى الاصل ويتزعم ٢٥٠٫٠٠٠ من السكان السود .

وقد أصبحت زعامة الحركة منحصرة فى « بابانا » الذى يعترف بزعامته أيضا زعماء الصف الثانى فى موريتانيا .

والمناطق الشماليـــة من موريتانيا متحدة ، ويرغب سكانها فى الانضمام للمغرب . وعلى الرغم من أن عدد سكان المنطقة الجنوبية قليل ، ويتزعمهم عدد من الوطنيين ، فان البعض يرى الانضمام الى

المغرب ، فى حين يرى البعض الآخر المطالبة بالاستقلال أولا فاذا نالوه ، فيمكن النظر فى الانضمام الى المغرب .

ويقدر عدد أفراد جيش التحرير الموريتانى بما يقرب من ٢٠٠٠ من المجاهدين ، يقودهم بعض ضباط جيش التحرير المغربى المزودين بالاسلحة الخفيفة كالبنادق والرشاشات ، بيد أنهم يطمعون فى المساعدة بالاسلحة الخاصة بمقاومة الدبابات والطائرات .

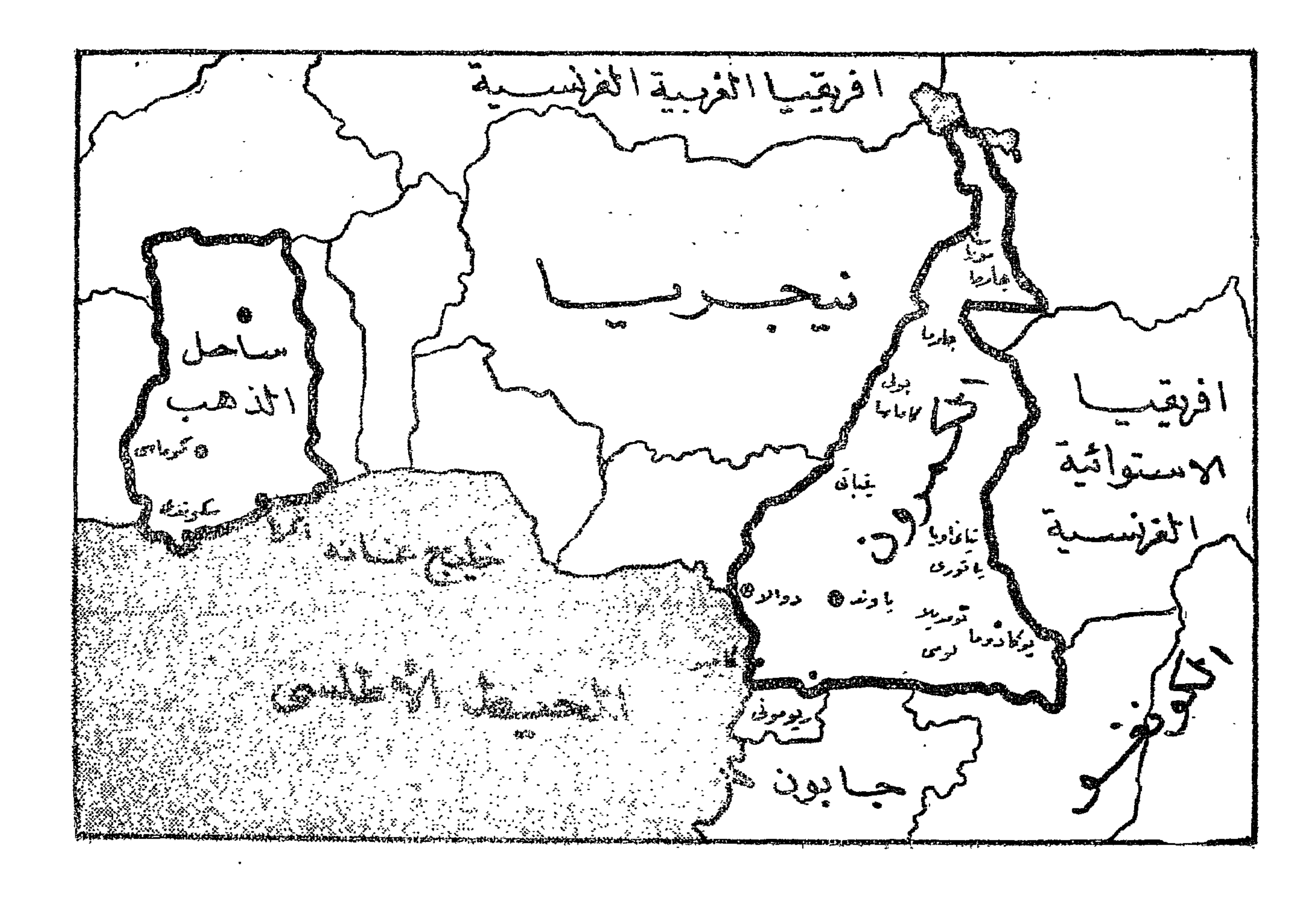
وقد قام جيش موريتانيا الوطنى بنشاط كبير ضد المستعمرين الفرنسيين ، فهاجم مراكزهم ودورياتهم وأحرق عرباتهم .

ونحن نورد هنا بيان بعض المعارك التى دارت رحاها بين المكافحين من أبناء أفريقيا والمستعمرين الفرنسيين .

◆ التقت فصيلة فرنسية قوامها ٣٠ جنديا عند الشمال مع بعض المجاهدين فقتل ١٤ جنديا فرنسيا وجرح اثنان واحترقت سيارتان .

◆ دارت معركة بين القوات الفرنسية والمجاهدين فى جنوبى « اطار » واستمرت ٥ أيام ، وانتهت بارسال ٢٠٠ جندى فرنسى الى مستشفى اطار وسان لوى .

وكان لهذا النشاط الوطنى رد فعل مضاد ، فقامت السلطات الفرنسية على اثره باعتقال كثير من الموريتانيين . وحاولت فرنسا ازاء حركة التحرير التى بدأت تشتد وتقوى ، تهدئة الشعب الموريتانى عن طريق وضع مشروع جديد لانتخاب مجلس قومى ثم تعيين حكومة أهلية يتولى فيها الرئاسة والى فرنسى وينوب عن الرئيس أحد أفراد الشعب الموريتانى ، ويكون اختصاص هذه الحكومة تدبير بعض المسائل الداخلية باستثناء الشئون الاقتصادية والمالية والحربية والسياسية . بيد أن الشعب الموريتانى الذى بدأ يتبين حقيقة النوايا الاستعمارية ، والذى بدأ ينظم صفوفه لمواجهة قوى الاستعمار لن يتراجع ، ولن يكف عن المطالبة بحقه فى الحرية والاستقلال .


افريقيا الغربية الفرنسية
نيجريا
ساحل الذهب
كاميرون
افريقيا الاستوائية الفرنسية
الكونغو
جابون
خليج غانه
المحيط الاطلسي

الكمرون

تقع الكمرون بين الاجزاء الغربية والشرقية لافريقيا ، وهى بلاد شاسعة الاطراف تبلغ مساحتها ٥٢٥ر٠٠٠ كيلو مترا ، وعدد سكانها خمسة ملايين نسمة • وهى بلاد غنية ، وأهم محصولاتها الكاكاو والبن والموز والبترول « وقد كشفت أكبر منابعه فى سنة ١٩٥٥ » والذهب والالمونيوم ، والاخشاب • والكمرون غنية بالمراعى ، والحقيقة أنها هى التى تمون الكونغو البلجيكية وأفريقيا الاستوائية الفرنسية باللحوم ، وهى تملك أرضا مليئة بالمواد الخام التى لم تستغل بعد • ووجود معدن الاورانيوم حدا بالفرنسيين الى عدم الجلاء عنها ، وفضلا عن ذلك فان الكمرون تملك ثلاثة عشر مسقطا للمياه يمكن استخراج الكهرباء منها حتى الجزء الجنوبى من البلاد •

والكمرون بلد زراعى ، وتكون الطبقة العاملة نحو ٦ر٤ فى المائة من عدد السكان • ويسيطر المستعمرون الفرنسيون والانجليز على نواحى النشاط الاقتصادى ، كما يبسطون سيطرتهم على رقعة واسعة من الارض الخصبة • ويشتق الاسم كامرون من الكلمة البرتغالية « كاميروس » ومعناها « سرطان البحر » أو الاخطبوط ذلك بأنه فى سنة ١٤٨٢ قررت بعثة برتغالية تحت رئاسة « مورنادى بورجيت » أن أنهار هذه البلاد تطرح كل ثلاث سنوات طائفة من حيوانات البحر ولهذا سمى نهر الكاميروس أو وهر سرطان البحر •

وجاء بعد البرتغاليين الهولنديون الى الكمرون ، وهم يبحثون عن موانىء لسفنهم ، بيد أنهم لم يجدوا فيها ما يغريهم بالبقاء • ثم جاء البريطانيون ولكنهم لم يحاولوا الاستيطان فى بادىء الامر فلم تكن مصالحهم تتعدى المصالح التجارية لشركاتهم • ورفضت وزارة

الخارجية البريطانية التى كانت تدير شئون المستعمرات حينئذ ضم الكمرون الى عجلة الامبراطورية . ولكن حينما اشتد الصراع حول تقسيم أفريقيا فى أواخر القرن التاسع عشر خشيت بريطانيا أن تفلت الكمرون من يدها ، فتستولى عليها دولة أوربية أخرى . فأرسلت مندوبا لمفاوضة الملوك الوطنيين فى عقد معاهدات ، بيد أن المندوب وصل متأخرا الى العاصمة دوالا ، اذ سبقه مندوب ألمانى . أبرم مع الملك معاهدة فى ١٢ يوليو سنة ١٨٨٤ لمدة ٣٠ سنة ، على أساس تبادل المنافع المشتركة ، وقد اعترف فى هذه المعاهدة بسيادة الكمرون التى تعهدت باستخراج المواد الاولية عن الارض ، وزراعة المحصولات فى مقابل أن تتولى ألمانيا تعليم الاهالى وتضمن سلامة البلاد . وقد ظلت ألمانيا مسيطرة على الكمرون حتى قيام الحرب العالمية الاولى، حين غزت البلاد القوات البريطانية والفرنسية، ومنذ ذلك الوقت قسمت الكمرون بين فرنسا وبريطانيا بتفويض انتداب من عصبة الامم المتحدة .

وبعد الحرب العالمية الثانية أصبحت الكمرون تحت وصاية الامم المتحدة . وتحكم بريطانيا القسم الذى يتبعها من نيجيريا وتحكم فرنسا قسمها من باريس . وعاصمة الكمرون الفرنسية هى باوندى ويسكنها ٣٠٫٠٠٠ نسمة بينهم ٢٥٠٠ أوربى . وهى المركز الادارى فى البلاد . وعلى الرغم من أن ميثاق هيئة الامم المتحدة ينص على أن الهدف من وضع نظام الوصاية هو العمل على ترقية أهالى الاقاليم المشمولة بالوصاية فى أمور السياسة والاجتماع والاقتصاد والتعليم ، واطراد تقدمها نحو الحكم الذاتى أو الاستقلال حسبما يلائم الظروف الخاصة لكل اقليم وشعوبه ، ويتفق مع رغبات هذه الشعوب التى تعرب عنها بملء حريتها وطبقا لما قد ينص عليه فى شروط كل اتفاق من اتفاقات الوصاية ، وكذلك التشجيع على احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية للجميع بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ، ولا تفريق بين الرجال والنساء ،

والتشجيع على ادراك ما بين شعوب العالم من تقيد بعضهم بالبعض · نقول على الرغم من أن بريطانيا وفرنسا قد وقعتا على ميثاق الامم المتحدة ، ووافقتا على نص المادة الثالثة والسبعين التى تنص على أن « يقر أعضاء الامم المتحدة — الذين يضطلعون فى الحال أو فى الاستقبال بتبعات عن ادارة أقاليم لم تنل شعوبها قسطا كاملا من الحكم الذاتى — المبدأ القاضى بأن مصالح أهل هذه الاقاليم لها المقام الاول · ويقبلون أمانة مقدسة فى عنقهم ، الالتزام بالعمل على تنمية رفاهية أهل هذه الاقاليم الى أقصى حد مستطاع فى نطاق السلم والامن الدولى الذى رسمه هذا الميثاق » · كانهما لم تلتزما هذه المبادىء التى نص عليها ميثاق الامم المتحدة ، وليس أدل على ذلك من التقرير الذى قدمه السيد كريشنا منون وزير الدفاع الهندى — والذى كان مندوب الهند فى الامم المتحدة سنة ١٩٥٤ — الى مجلس الوصاية التابع للامم المتحدة ، اذ هاجم فيه السياسة الفرنسية فى الكمرون هجوما لاذعا ·· وقال المندوب الهندى : « ان الوضع الاقتصادى فى البلاد يثير الحزن ، اذ أنه لا يتسق مع اتفاقية الوصاية ولا مع روح الدستور الفرتسى · وذلك لان المفروض أن البلاد التابعة لهيئة الوصاية يجب أن تسير فى طريق الحكم الذاتى من البداية ، بيد أن فرنسا تدير الكمرون كما لو كانت جزءا من فرنسا ذاتها ، فانها فى الواقع ضمت الكمرون الى أرضها · وحرصت على تضليل هيئة الوصاية عن طريق تقارير زائفة ، والتفرقة العنصرية موجودة فى الكمرون كما هو الحال فى جميع مستعمرات فرنسا الاخرى » ·

ويضرب كريشنا مينون مثلا على ذلك فيقول : « ان ١٢ر٠٠٠ فرنسى يمثلهم فى مجلس النواب المحلى ١٨ نائبا فى حين يمثل أهل الكمرون جميعا وهم ثلاثة ملايين ٣٢ نائبا ومعنى ذلك أن الفرنسى الواحد فى نظر القانون يعادل ١٤٠ أفريقى ، كما أن البيض لا يحاكمهم الا قضاة بيض) !!

أما فى الكمرون البريطانى فقد أثمرت جهـــود الافريقيين رغم ضعفها وعدم اتحادها فى صوت واحد قوى ، أثمرت تطورا دستوريا هو أن يقوم اتحاد جديد من مقاطعات الكمرون البريطانى الجنوبيـة فينفصل عن بقية البلاد فى الشمال ، ويتبع من الوجهة السياسية جارته نيجيريا فى اتحـاد شامل نظرا لوحدة اللغـــة والجنس مع الشمال . أما شعب الجنوب فيرفض الاتحاد الفيـدرالى مع نيجيريا خشية تسلل قبائل « الايبوس » الكثيرة العدد الى أراضيهم ورغبـة فى الاستقلال بشـئونهم . وقد حاولت بريطانيا ارضائهم فقررت اقامة جمعية تشريعية خاصة بهم ولا صلة لها بالبرلمان فى نيجيريا ، كما حاولت بريطانيـا استمالة الشعب « باقامة هيئـــة الكمرون للانشاء » لغرض استغلال مزارع الالمـــان السابقة وانتـــاج الموز والـكاكاو والمطاط واعادة الارباح الى الافريقيين لبنـــاء المدارس والمستشفيات . الا أن كل هــذه المظاهر الصاروخية التالفــة ، لم تصدف نظر المندوب الهندى كريشنا مينون عن الحقائق حينما زار الكمرون اذ كتب فى تقريره الى هيئـــة الامم المتحدة يقول : « ان البريطانيين ما زالوا يستخدمون وسائل العقاب الوحشية القديمة مثل فرض غرامات جماعيـــة على القبائل ، والتســـويف فى منح الافريقيين ولا سيما النساء حق الانتخاب فى المجالس البلدية وفى الجمعيـــة التشريعية ، وتأخر وســائل المواصلات وهو الداء الذى يقتل الكمرون بقسميها ، فان القسم لبريطاانى لا يملك طرقا جيدة للنقل ، ولا خطوطا للسكك الحديدية . والقسم الفرنسى على سعة مساحته ليس فيه سوى ٣١٥ ميلا من السكك الحـديدية الضيقة أنشأها الالمانيون قبل الحرب العالمية الاولى، وليس فيه طريق واحد حـديث البناء لتسهيل النقل التجـارى . بل يوجد هنـاك اليوم ٢٠ر٠٠٠ من الاقزام يعيشـــون فى حالة يرثى لها من البـــداوة والعرى » .

وفى ١٠ ابريل سنة ١٩٤٨ نشـأ حزب اتحاد شعب الكمرون وأهدافه :

١ ـ الكفاح الوطنى لتوحيد البلاد واستقلالها •
٢ ـ تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة الاقتصادية •

وفى الواقع ان شعب الكمرون أنكر معاهدة فرساى ان رأى فيها معاهدة ممنوحة من جانب واحد وظالمة ، ويقول الدكتور « فيليكس ولاندمسبومى » رئيس الحزب : « ان معاهدة فرساى منحة لأنها من وضع قوى أجنبية ، أما كونهـا من جانب واحد فمـا ذلك الا لأن الشعب لم يستشعر فى شأنها أو يشـترك فى اعدادها ، أما كونها ظالمة فلأن الكمرون لم يعلن الحرب على أحد وبالتـالى لم تحل به الهزيمة وما كان عليه أن يتحمل نتيجة هزيمة دولة أجنبية محاربة » •

بيد أن فرنسا لم تترك الحزب يباشر نشاطه، اذ أصدرت السلطات الفرنسية فى مايو سـنة ١٩٥٥ أمرا يحل الحزب ، وأرادت أن تذر الرماد فى العيـون فوضعت موضع التنفيذ ما أسمته الجمعيـة التشريعية والمجلس التنفيذى ، ولكن الوطنيين قاطعوا الانتخابات •

وقد أتبعت فرنسا فى الكمرون سياسة الارهاب والقمع ، ففى ديسمبر سنة ١٩٥٦ قتلت السلطات الفرنسية ١٥٠٠ شخص من أهالى الكمرون وكتبت جريدة « أفريقيا الاسبوعية » تقول : « منذ ذلك الوقت دخلت الكمرون فى ثورة سياسية بسبب حملات القمع المستمرة التى يقودها الفرنسيون والتى تشبه الى حـد غير مشرف حمـلة التطهير والتهدئة التى يتبعونها فى حـروبهم فى شمال أفريقيا • وعلى الرغم من ضعف امكانيات وموارد الشعب الكمرونى فانه مستمر فى مقاومة الاستبداد فى الغابات وفى كهوف الجبال » •

أما السلطات البريطانية ، فقد قتلت فى ٤ ابريل سنة ١٩٥٤ اثنين من محاربى حزب الشعب ، ثم عمدوا الى حل الحزب • ونفوا ثلاثة عشر من المحاربين والزعماء من أجل المصالح الاستعمارية •

ولكن شعب الكمرون ماض فى طريقه نحو الحرية والاستقلال ، على الرغم من الاشواك التى تعترضه ، وسيصل الى ما يصبو اليه ، وما ينشده كل افريقى •• وهو أن تكون أفريقيا للافريقيين •

ساحل الذهب "غانا"

تقع ساحل الذهب فى غرب أفريقيا ، الى الجنوب من الصحراء الكبرى وتبلغ مساختها ٧٩ ألف ميل مربع وهى مؤلفة من ثلاثة أقسام هى :

١ ــ ساحل الذهب (على الشاطىء)

٢ ــ اشانتي الى شمال ساحل الذهب ٠

٣ ــ منطقة الشمال الداخلية الواقعة الى شمال اشانتى ٠

وساحل الذهب بأقسامه الثلاثة ، غنى بالمعادن وخاصة المنجنيز وتربته من أخصب أراضى العالم ، وأهم صادراته الزراعية الكاكاو ٠ ونظرا لأهمية « غانا » من حيث ثروتها الدفينة وتربتها الخصبة ، وصلاحية أماكن كثيرة فيها لسكنى البريطانيين ، فقد حرصوا على جعل غانا مغلقة فى وجه جميع الشعوب الاوربية ، مدعين أنهم يريدون أن تظل البلاد « أفريقيا السوداء » لاصحابها الافريقيين السود ٠ ومما لا شك فيه أن وراء تلك الخطة تكمن أهداف الاستعمار البريطانى البعيدة ولكن هذه الفكرة الاستعمارية لم تأت بالنتيجة المرجوة كما سيأتى ٠

فقد نصت القوانين على عدم السماح للبيض بامتلاك الاراضى فيها ، ولكنها سمحت باعطاء الاوربيين امتيازات للتعدين ، لذلك فان الافريقيين أنفسهم يملكون مزارع الكاكاو الواسعة ، وسائر أراضى غانا ٠

ويبلغ عدد السكان نحو ٤ ملايين نسمة ، ويبلغ عدد البيض ٦٧٧٥ نسمة منهم ٤٠٠٠ بريطاني ٠ وهؤلاء البيض اما موظفون

واما ممثلون لشركات تجارية أجنبية ، وبعضهم أصحاب امتيازات للتعدين واستخراج الثروات الدفينة ٠

ومن السكان ٦٦ في المائة من الوثنيين و٣٠ في المائة من المسيحيين و٤ في المائة من المسلمين ٠ أما عاصمة غانا فهي ميناء اكرا ويبلغ عدد سكانها ١٤٠ ألف نسمة ٠ وحرصت بريطانيا كما هي عادتها في استعمارها البغيض على نشر الجهل والأمية بين صفوف الشعب ٠ فعلى الرغم من مرور عشرات السنين على الاستعمار البريطاني هناك ٠ فان نسبة الأمية تتجاوز ٨٥ في المائة من مجموع السكان ٠ وفي المنطقة الشمالية من غانا التي يقطنها مليون من الافريقيين لا يوجد من أبنائهم من يحمل شهادة تقرب من شهادة الثقافة العامة في مصر سوى ٣٠ شخصا فقط ٠

ولا يزال سكان غانا في جهل مطبق ، وتنتشر مناجاة الجن والاتصال بالشياطين وغيرها من الخرافات القديمة ٠ ويشجع الاستعمار هذه الاتجاهات والعقليات لضمان استمرار قيام الجهل ، بيد أن هذا الجهل المطبق والعادات الرجعية ، لم تحل دون قيام شعور عام ضد الاستعمار ووعي قومي للاستقلال ٠

وتعنى الولايات المتحدة الامريكية بغانا لاعتبارات ثقافية واستراتيجية وتجارية ٠ فان عددا غير قليل من أبناء ساحل العاج تلقوا علومهم في الجامعات والمعاهد الامريكية العليا المخصصة للزنوج وفيها اليوم ١٤٠ طالبا من أبناء غانا ٠ وتستورد أمريكا ٣٩ في المائة من انتاج غانا من الكاكاو ٠

ولكن أهم عامل يحدو بالامريكيين للاهتمام « بغانا » هو معدن المنجنيز ، فالولايات المتحدة في حاجة شديدة لهذا المعدن الثمين لصناعاتها الكثيرة ٠ وتعتبر الولايات المتحدة ميناء « اكرا » العاصمة قاعدة هامة للمواصلات وخاصة بعد أن تبينت صلاحيته أثناء الحرب

العالمية الثانية عندما اتخذت أمريكا والحلفاء من ساحل الذهب «غانا» ومن ميناء أكرا قاعدة لمواصلاتهم عبر أفريقيا عندما كان البحر الابيض المتوسط شبه مغلق في وجه الحلفاء ٠

وعلى أثر انتهاء الحرب العالمية الاولى قامت فى ساحل الذهب « غانا » حركة تطالب بالحرية والاستقلال ، ولكنها كانت محدودة الى درجة جعلت بريطانيا لا تكترث بها ، ولكن تلك الحركة استمرت في النمو ، واتسع نطاقها على مر السنين ، وخاصة على أيدى أبناء « غانا » الذين تلقوا العلم فى الخارج ، فى أمريكا وبريطانيا وغيرها ٠

وكانت بريطانيا تحكم غانا حكما استعماريا مباشرا ، بادارة حاكم يعينه التاج البريطانى ويكون مسئولا أمام وزارة المستعمرات ٠ وكان الحاكم يدير شئون البلاد وينفذ القوانين ويحكم الشعب ، بواسطة عدد قليل من الموظفين البريطانيين وقوات عسكرية ضئيلة، وعن طريق مئات من الملوك والسلاطين والمشايخ والرؤساء من الافريقيين أنفسهم الذين جعلهم الاستعمار مطايا له ودروعا لسياسته وأهدافه ٠

ولكن نمو الحركة الوطنية اضطر بريطانيا الى تعديل نظام الحكم ، فأنشأوا مجلسا تشريعيا حشندوا فيه عملاءهم وأعوانهم ولكن ذلك لم يرضي الشعب الذى أصر على الحرية والاستقلال ، فاضطرت بريطانيا مرة أخرى الى تعديل الدستور ونظام الحكم ٠

وفى سنة ١٩٤٧ كان ساحل الذهب « غانا » يغلى ، ويدمدم الارض تحت أقدام الاستعمار البريطانى ، والحركة الشعبية قد اكتملت لها كل عناصرها ٠ ولم تكن الثورة تفتقد سوى الرجل الذى ينظم ويقود هذه الجموع فى كفاحها من أجل الحرية ٠ وبعد أن وحد العمال والفلاحون والمثقفون كفاحهم فىحزب « المؤتمر المتحد لساحل الذهب » أجمع الزعماء على أن يستدعوا الدكتور « قوامى نكرومه » من لندن ليسندوا اليه سكرتيرية الحزب ٠

في قرية نكروفول في الاقليم الغربي لساحل الذهب ولد قوامي نكرومه في ٢١ سبتمبر سنة ١٩٠٩ من أب حداد وأم عاملة • ورغم أن الوالدين كانا أميين ، فقد صمما على تعليم طفلهما وأتم نكرومه دراسته الثانوية ثم سافر الى الولايات المتحدة ، وليس في جيبه سوى عشرة جنيهات • وهناك اشتغل عامل مصعد ، ثم عمل في غسل الاطباق بأحد المطاعم وحمالا بالسكة الحديد وعاملا في طلاء السفن • كل ذلك كي يوفر نفقات دراسته في الولايات المتحدة •

وفي طريق عودته الى ساحل الذهب مر بلندن حيث قرر أن يدرس الاقتصاد • وهناك اشترك نكرومه في اتحاد طلبة غرب أفريقيا ، ثم انتخب نائبا لرئيس هذا الاتحاد في سنة ١٩٤٥ وفي نفس العام دعته اللجنة التنفيذية للمؤتمر الافريقي العالمي ليعمل سكرتيرا منظما مساعدا للدكتور ماكونين •

وعقد المؤتمر الافريقي العالمي بمانشستر في أكتوبر سنة ١٩٤٥ وأعلن مائتان من المندوبين عن الهيئات الوطنية والنقابات العمالية من جميع أنحاء أفريقيا ، وجزر الهند الغربية برنامجا للوطنية الافريقية ، كما اتخذوا قرارا بتكوين السكرتارية الوطنية لغرب أفريقيا من الدكتور نكرومه وآخرين • وكان هدفها هو الدعاية لبرنامج الحكم الذاتي واتحاد مستعمرات غرب أفريقيا •

وعاد قوامي نكرومه الى ساحل الذهب • وكان كفاحه في المؤتمر الافريقي العالمي قد أكسبه خبرة سياسية وتنظيمية جعلته أقدر رجل يتطلع اليه شعب ساحل الذهب لقيادته في ثورته ضد الاستعمار وتجلت عبقرية نكرومه في تطبيقه لتوجيهات المؤتمر الافريقي العالمي بتنظيم نقابات العمال والجمعيات التعاونية للفلاحين واتحادات الشباب واللجان النسائية كأدوات للكفاح الوطني • ولا أدل على الدفعة القوية التي أحدثها نكرومه من تقرير لجنة واطسون التي قامت بالتحقيق في اضطرابات سنة ١٨٤٨ يقول التقرير :

« بعد وصول الدكتور نكرومه بدأ حزب المؤتمر حملة قوية لكسب الاعضاء الذين كانوا يعقدون الاجتماعات التي يحضرها الآلاف وكان دكتور نكرومه هو نجم هذه الاجتماعات » .

ولم تقتصر قيادة نكرومه على الجانب التنظيمي ، بل أخذ يوالي القيادة السياسية بتوصياته بأن يضم الحزب تحت رايته « كل انسان لديه شكوى عامة أو خاصة ضد الحكومة الاستعمارية وأن ينتهز الحزب كل شكوى كبيرة كانت أو صغيرة لاثارة الرأى العام » .

وكان لكل فرد فى ساحل الذهب شكوى . بل ان كل صدر فى ساحل الذهب كان ينطوى على ثورة عارمة ترسبت طوال أجيال من الحكم الاستعمارى .

فمنذ أن زار « سير جون هوكينز » ساحل غينيا سنة ١٥٦٢ وعاد منها بأربعمائة أفريقى باعهم فى جزر الهند الغربية مقابل ٢٥ جنيها للرأس . أصبحت تجارة الرقيق تجارة رابحة ساهم فيها تجار بريطانيون لهم مراكز محترمة فى مجتمعهم ، حتى أنه فيما بين سنة ١٦٨٠ وسنة ١٦٨٦ كانت بريطانيا وحدها قد نقلت مليونين من الافريقيين وباعتهم فى جزر الهند الغربية .

وبعد أن حرمت تجارة الرقيق دوليا أخذ الإستغلال الاستعمارى يأخذ شكلا جديدا ، فبدأ التجار البريطانيون يشجعون السكان فى ساحل الذهب على انتاج الكاكاو ، حتى أصبح المحصول الرئيسى هناك ، وأهملت كافة المحصولات الاخرى ، وبدأت تجارة الكاكاو تأخذ أبشع صور العلاقات الاستعمارية .

أصبحت اقتصاديات ساحل الذهب معتمدة تماما على الكاكاو ، وصارت أقوات المزارعين متوقفة على ارتفاع أو انخفاض سعره ، وكانت هناك ثلاثون شركة لشراء الكاكاو وتوريده ، قامت بتكوين

شركة واحدة حتى تتقدم بأقل سعر ممكن لمنتجى الكاكاو الوطنيين فيجبرون على قبول هذا السعر ٠

وقبل أن نمضي فى الحديث عن مهزلة أسعار الكاكاو ، نشير الى أنواع الاستغلال الاستعمارى الذى ذاقته الشعوب التى بليت بالاستعمار البريطانى ٠

فقد كان الزارع فى ساحل الذهب يحتاج الى مال كي ينفق منه على المحصول ، وحتى يعيش به الى نهاية الموسم ، وكان المرابون يقدمون له هذا المال فى مقابل استيلاء الدائن على المزرعة ، وقيامه بحصد المحصول لنفسه حتى يتم له استرداد دينه وفوائده ، أو أن تظل المزرعة فى يد الفلاح على أن يسلم ثلثى محصوله للدائن ، ثلثا من أصل الدين ، وثلثا مقابل الفائدة ٠

وكانت النتيجة في كثير من الحالات أن هجر الفلاحون الارض واستولى عليها الدائنون وبدأوا يستغلونها لحسابهم ٠

وفى سنة ١٩٣٥ كان انتاج محصول الفدان الواحد من الكاكاو يتكلف حوالى سبعة جنيهات ، يحمله الفلاح الى السوق الذى يبعد كثيرا عن أرضه ، حيث يقدم له المشترى الاوربى ستة جنيهات ونصف ، وبعد خصم تكاليف النقل ، كان كل ما يحصل عليه الفلاح مقابل محصوله لا يتجاوز ثلاثة جنيهات أى أنه تحمل خسارة قدرها أربعة جنيهات ٠

كانت الشركة تشترى طن الكاكاو من الفلاحين فى ساحل الذهب بمبلغ خمسة عشر جنيها وتقوم ببيعه فى الولايات المتحدة بخمسين جنيها بل كان ثمنه فى بعض الاحيان ـ فى سنة ١٩٢٠ مثلا ـ يصل الى ١٢٠ جنيها ٠

ولم يكن التجار البريطانيون يستغلون الفلاح فى ساحل الذهب

كبائع فقط ، بل وكمشتر أيضا ، فاعتماد البلاد على محصول واحد هو الكاكاو جعلها تعتمد على الواردات البريطانية من آلات زراعية وملابس وطعام • وكانت هذه البضائع تباع لهم بأفحش الاثمان •

ونتيجة حتمية لهذه السياسة الاستغلالية ، التي كانت تستهدف افقار وتجويع شعب ساحل الذهب قام الفلاحون بأول حركة من نوعها في أفريقيا ففي أكتوبر سنة ١٩٣٧ بدأت حركة التوقف عن تسليم الكاكاو ، وعقدت الاجتماعات وكونت اللجان لمنع المرابين وأصحاب الاراضي الاجانب من شل حركة التوقف ، كما أعلنت أيضا مقاطعة البضائع البريطانية ونفذ هذا القرار بكل دقة ، ولم يكن الفلاحون وحدهم في المعركة ، فقد شاركهم سكان المدن وأيدوهم تأييدا مطلقا ، وكان من أثر هذه الحركة أن هبطت واردات ساحل الذهب من منسوجات لانكشير من ١٢ مليونا ونصف مليون جنيه الى ستة ملايين ونصف مليون جنيه • وكان ساحل الذهب ثاني عميل للانكشير وحينما وجد منتجو النسيج بلانكشير أن مخازنهم قد امتلأت بانتاج لا يستطيعون تصريفه ، أغلقت المصانع وتعطل آلاف العمال البريطانيين • وكانت السلطات البريطانية تعتقد أن حركة التوقف والمقاطعة سرعان ما تفشل ولذا لم تعط الامر أهمية في بادىء الامر • فلما رأت ما أصاب لانكشير أرسلت الحكومة البريطانية لجنة برئاسة مستر وليام نويل للتحقيق ، وانتهت اللجنة الى ضرورة الغاء نظام الاحتكار في شراء الكاكاو من الوطنيين ، ورفع سعره ، الا أن الحرب العالمية الثانية كانت قد بدأت • فأسست الحكومة مجلسا حكوميا يتولى شراء الكاكاو ، ولكن المجلس لم يكن بأقل جشعا من الشركة الاحتكارية ، فقد كان يدفع ثلاثة عشر جنيها ثمنا لطن الكاكاو بينما كانت تبيعه الحكومة البريطانية بخمسين جنيها • فجنت من ذلك ربحا قدره ٢٤ مليون جنيه في عام واحد •

ثم تنازلت الحكومة عن احتكار شراء الكاكاو لشركة أفريقيا المتحدة التى سارت فى نفس الطريق ٠

ويبلغ عدد هؤلاء الفلاحون الذين يقع عليهم عبء الاستغلال الاستعمارى ، ثلاثمائة ألف فلاح ، وكانوا أول من بدأ حركة المقاومة ضد الاستعمار والى جانبهم ثلاثمائة ألف عامل أجير آخرين ، يعمل معظمهم فى مزارع الكاكاو التى انتزعها البريطانيون من أصحابها الاصليين ٠ ولا يقل ما يعانونه من فاقة وحرمان عن ذلك الذى يعانيه الفلاحون الذين ينتجون الكاكاو فى أرضهم الخاصة ٠

والى جانب هؤلاء يوجد أربعون ألفا من عمال المناجم ، ولا سيما أولئك الذين يستخرجون الذهب لشركة مناجم الذهب البريطانية ، والذين بلغ ما حصلته الشركة من انتاجهم فى سنة ١٩٥٤ وحدها ثمانية ملايين من الجنيهات ٠ ويؤلف هؤلاء العمال مع زملائهم فى مناجم البوكيت الذى يستخرج منه الالومنيوم ومناجم المنجنيز أقوى اتحاد للعمال فى غرب أفريقيا ٠

ويتميز ساحل الذهب عن غيره من المستعمرات الافريقية بعدم وجود سكان من البيض وذلك لانتشار ذبابة « التسى تسى » ٠ وقد استدعى ذلك السماح بنسبة مرتفعة نوعا ما من التعليم فى ساحل الذهب لتخريج طبقة من المثقفين والمحامين والفنيين يقومون بدلا من الرجل الأبيض بالاعمال الادارية والفنية التى تحتاجها الشركات البريطانية هناك ، وكما هو الحال فى جميع المستعمرات وضعت الطبقة المثقفة نفسها على رأس الحركة الوطنية ٠

كما قامت طبقة متوسطة من سكان ساحل الذهب ، بعضها ارتبطت بالاستعمار نتيجة لارتباط عملها بالشركات الاستعمارية ٠ والبعض الآخر يشعر بضغط الشركات الاستعمارية عليه نظرا لما يقوم به أفرادها من تجارة أو صناعة صغيرة مستقلة ٠

وكان الشعور الوطنى قد بدأ يتزايد عقب حـــركة التوقف عن تسليم الكاكاو سنة ١٩٣٧ ــ وبدأت الصحافة الوطنية فى الظهور ٠

وكما حدث فى الهند ، شهدت الحرب تطورا هائلا فى الشـــعور الوطنى ، وكان الجنود من أبناء ســـاحل الذهب يحـاربون خارج بلادهم ، وعادوا يحملون وعيا جديدا بعد أن اشتركوا فى الحرب ضد الفاشية ، ورأوا بأعينهم بلادا أخرى متحررة مستقلة ، ثم كان ميثاق الاطلنطى الذى أعلن حق الامم فى تقرير مصيرها ٠ وجاء ميثاق الامم المتحدة مؤكدا لهذا الحق ٠ ونتيجة للتفاعل الذى تم بين الشـــعور الوطنى فى ساحل الذهب ، وروح التحرر التى سادت العالم تكون « المؤتمر المتحد لساحل الذهب » فى سنة ١٩٣٧ فكان أول هيئــة سياسية فى هذه البلاد تتمتع بتأييد شـــامل من مختلف طوائف الشعب عمال وفلاحين ومثقفين وتجار ٠ وكان الهـــدف الذى تركز حوله كفاح هذه الهيئة هو الحكم الذاتى فى أقصر وقت ممكن ٠

ومنذ نجاح حركة التوقف عن بيــع الكاكاو ومقاطعة البضــــائع البريطانية سنة ١٩٣٧ بدأ الاستعمار البريطانى يشـــعر بالارض تميد تحت أقدامه فى ساحل الذهب ، ولذلك بدأ يلجأ الى سياسته المعروفة ، ففى أكتوبر سنة ١٩٤٤ أعلن الحاكم البريطانى دســتورا جديدا هللت له الصحافة البريطانية ، ووصفته بأنه أكثر الدساتير ديمقراطية فى أفريقيا الاستوائية ، وخدع الوطنيون مدة عامين بهذا الدستور ، فهو حقا كان يمنح الافريقيين فى ســــاحل الذهب حق انتخاب الجمعية التشريعية ولــكن الاشراف الحقيقى على الوزارة كان للحاكم العام ، وحينما تأسس المؤتمر المتحد لساحل الذهب فى سنة ١٩٣٧ أعلن العمل « بكافة الوسائل القانونية والدستورية من أجل انتقال الادارة الحكومية والاشراف عليهـا الى أيدى الشعب فى أقصر وقت ممكن » ٠

واشتد النضال ضد الدستور الجديد ، الى أن قامت حركة واسعة

فى « أكرا » العاصمة لمقاطعة البضـــائع الاوربية واستمرت حركة المقاومة خلال شهر فبراير سنة ١٩٤٨ بأكمله فقامت مظاهرة سلمية فى أكرا ، وأمر الحاكم العام باطلاق النار عليها فقتل تسعة وعشرون وجرح مئتان وسبعة وثلاثون وكان من جراء هذه الحوادث أن طلب المؤتمر المتحد لساحل الذهب إستقالة الحاكم العام سير جيرالد كريزى وتأليف حكومة من الوطنيين مباشرة ٠

وكان رد الحكومة على ذلك هو اعلان حالة الطوارىء واعتقال ستة من زعماء المؤتمر من بينهم الدكتور نكرومه ٠ ولم يكن اعتقال الزعماء الستة ليخيف الافريقيين ، الثائرين ، بل على النقيض زادت الحركة الوطنية التهابا ، واجتاحت البلاد كلها موجة من الغضب ٠ وأرسلت الحكومة البريطانية « لجنـــة واطسن » للتحقيق فاقترح دســـتورا جديدا ٠ وقدمت لجنة واطسن مذكرتهـــا التى أوضحت فيهـــا أن الدستور لم يعد صالحا للعمل ، وأنه يجب وضـــع دستور جديد يصوغه الافريقيون أنفسهم ٠

كانت الحركة الوطنية على أشدها ، وكان على الاستعمار أن يتنازل عن كثـير من الســلطة ، فأعطى للافريقيـين حق وضع دســتورهم بأنفسهم ، ولكنه كان يعمل على تمزيق الحركة الوطنية ٠

وعين الحاكم لجنة من أربعين عضوا لوضع الدستور الجديد سميت لجنة كوسى الدستورية وأعدت الحـــكومة الدعوة الى أكثر عنـــاصر المؤتمر المتحد رجعية وهكذا بينما كان الدكتور نكرومه الســـكرتير العام للمؤتمر المتحد ، خارج اللجنة ، كان الدكتور « وانكا » المعروف باتجاهاته الرجعية عضوا فيها ٠

وكان وجود دكتور نكرومه خارج اللجنة فرصة له هو وأنصاره من شباب المؤتمر لتوجيه النقد العنيف لسياسة المهادنة التى اتبعتها اللجنة بدلا من الاصرار على مطلب الشعب فى الحكم الذاتى ٠

وحدث ما كان يهدف اليه الاستعمار ، فقد قام الدكتـــور وانكا وزملاؤه الرجعيون من أثرياء ساحل الذهب المتزعمين للمؤتمر بتنحية الدكتور نكرومه من منصب السكرتير العـــام للمؤتمر ، واجتمعت منظمة الشباب بالمؤتمر وقررت باعتبارها عماد الحزب تكوين حزب المؤتمر الشعبى بزعامة نكرومه ٠

وارتدت الضربة التى سددها الاســـتعمار للحركة الوطنيـــة الى صدره ، فلقد كانت قيادة المؤتمر حتى هـــذه اللحظة فى يد أثرياء ساحل الذهب ، وهؤلاء على استعداد لخيانة الحركة الوطنية ما داموا يصلون فى مساومتهم مع الاستعمار الى حد من المكاسب يضمنون به مصالحهم ٠

أما الآن فقد تكون حزب شعبى ، وانتقلت القيادة فيه الى أبناء ساحل الذهب الذين يختنقون تحت وطأة الاستغلال الاستعمارى ، وأصبحت القيادة فى يد العمال والفلاحين والمثقفين الوطنيين ٠

وأصدرت لجنة كوسى مشروع دستورها فى أكتوبر سنة ١٩٤٩ وكان حزب المؤتمر الشعبى قد أصبح عميق الجذور بفروعه ولجانه فى كل مدينة ، وقرية ، ومنجم ٠ ودعا حزب المؤتمر الشعبى بالاتحاد مع مؤتمر النقابات الى عقد الجمعية النيابية « لغانا » فى ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٤٩ وعقد الاجتماع فى أكرا وحضره ثمانون ألف مواطن ٠ وأصدر المجتمعون مذكرة تحدد شكل الحكومة المركزية والاقليميـــة وشكل الهيئات التشريعية والتنفيذية والقضائية ، وطالب الاجتماع بأن تدخل هذه التعدلات على دستور كوسى ٠

ولم تعر الحكومة هذه المقترحات أى انتباه ٠ فأعلن نكرومه بأنه اذا لم تقبل الحكومة هذه التعديلات على دستور كوسى فسيبدأ الكفاح الايجابى ٠ وكانت خطته فى ذلك هى عدم العنف ، وعدم التعاون ٠ وبدأت الحكومة فى اضطهاد زعماء حزب المؤتمر الشعبى ٠ ولم يكن

يمر شهر دون أن يجد زعماء الحزب والنقابات أنفسهم ملقى بهم فى السجون ·

وتظاهرت الحكومة بالرغبة فى التفاوض لدعى وزير المستعمرات الدكتور نكرومه وبعض الزعماء الذين كانت تسميهم بالمتمردين لمناقشة الموقف ، وأصر الدكتور نكرومه على طلب الاستقلال الذاتى، وتعثرت المفاوضات · وكانت الحكومة قد أعدت جيشها وبوليسها فلما أعلن نكرومه بدء الكفاح الايجابى أعلنت الحكومة حالة الطوارىء

وكان العمال الحكوميون قد أعلنوا الاضراب · وأيدهم مؤتمر النقابات · واستمر الاضراب شهورا حتى أعلن نكرومه بدء الكفاح الايجابى فازداد التفاف الشعب حول المضربين ·

ولجأت الحكومة الى كل ما يمكن تصوره من أعمال الارهاب فقامت بمهاجمة مكاتب حزب المؤتمر الشعبى وصادرت ممتلكاته ، كما وزعت السلاح على التجار الاوربيين وقامت « فرق العاصفة » بهجمات مسلحة لارهاب المواطنين العزل · كما كانت تطلق النار على النساء والاطفال والرجال على مرأى من مواطنيهم بقصد اشاعة الذعر · وعطلت صحافة الحزب واعتقل زعماؤه ·

وكان الرجعيون من أعداء نكرومه يكشرون عن أنيابهم سرورا ، كانوا يريدون أن يتحطم حزب المؤتمر الشعبى الى الأبد ، وأن يعود الامر اليهم بالتعاون مع المستعمرين · ولكن الشعب لم يحن رأسه ، وظل الزعماء الذين أفلتوا من قبضة الارهاب يقودون منظمات الحزب التى بدأت تعمل سرا ·

وبعد عامين شعرت الحكومة بما قد يؤدى اليه استمرار حالة الطوارىء من انفجار قد يعصف نهائيا بالاستعمار ، فأعلنت الغاء حالة الطوارىء ودعت لانتخابات جديدة فى فبراير سنة ١٩٥١ · وكان فوز حزب المؤتمر الشعبى ساحقا · وأصبح نكرومه أول رئيس

وزراء من الإفريقيين السود فى أفريقيا المستعمرة • وبدأ الاستعمار يلجأ الى أساليبه المعتادة ، فعمد الى أذنابه من الرجعيين ، وحيكت المؤامرات ، ومنحت الرشاوى لزعماء القبائل المتأخرين • وشنت حملات الدعاية ضد نكرومه « الديكتاتور الاسود » الذى أدخل النظام الحزبى فى البرلمان لكى يفرض « ديكتاتوريته » • وكاد الخلاف بين نكرومه والرجعيين يصل الى حد الاشتباكات المسلحة •

وواجه نكرومه كل هذه المكائد بجلد • واستمر فى كفاحه ضد الفساد والاحتكارات الاجنبية ، فأنشأ بنكا أهليا لساحل الذهب ، وأنشأ شركة وطنية لتجارة الكاكاو حتى يحطم احتكار شركة أفريقيا المتحدة • وبدأ الوطنيون يحملون فى الوظائف العامة محل الاوربيين • وأعلن نكرومه عن مناهضته للتمييز العنصرى والاستعمار فى كافة أشكاله •

ونال نكرومه فى انتخابات سنة ١٩٥٤ أغلبية مطلقة ، بعد أن منح حق الاقتراع العام لكل من جاوز الثامنة عشر عاما •

وتحرك الاستعمار من جديد فأوعز الى أعوانه الرجعيين بتكوين حزب اتخذ لنفسه اسم « حزب حركة التحرير » وبدأ يشن هجوما عنيفا على نكرومه • واستغلت السلطات البريطانية الموقف فقالت انه لابد من اجراء انتخابات جديدة لحسم الموقف ، وأجريت الانتخابات فى يوليو سنة ١٩٥٦ •

وجدد الشعب ثقته بنكرومه ، ففاز حزبه بأغلب مقاعد الجمعية التشريعية ، وبذلك عبر الشعب عن عدم انخداعه بالمؤامرات الاستعمارية الرجعية •

وقد اجتمعت الجمعية التشريعية فى ٣٠ يوليو سنة ١٩٥٦ ، وأصدرت توصياتها الى الحكومة بأن تطلب من الحكومة البريطانية تحديد موعد لاعلان استقلال ساحل الذهب •

وأعلنت الحكومة البريطانية في ١٩ سبتمبر سنة ١٩٥٦ ، أنه قد تحدد يوم ٦ مارس سنة ١٩٥٧ تاريخا لاعلان استقلال ساحل الذهب كدولة مستقلة في نطاق الكومنولث .

ولكن الى أين يمضي نكرومه ؟

ان نكرومه وهو يمضي بشعب ساحل الذهب الى الاستقلال في نطاق الكومنولث أمامه عدة طرق .

أولهما : العالم الغربي ، بتكتلاته العسكرية وسياسته التي تستهدف استمرار التوتر الدولي .

وثانيهما : المعسكر الاشتراكي .

وثالثهما : كتلة باندونج .

وثاني هذه الطرق مستبعد ، فعلى الرغم من اعتماد حزب الشعب على تأييد اتحاد النقابات له ، فان نكرومه غير مستعد للاتجاه يسارا ، والذين انتقدوا نكرومه لأنه شكل الوزارة في سنتي ١٩٥١ و١٩٥٤ مع الاحتفاظ للحاكم البريطاني بحق الاعتراض على القوانين ، ويشيرون الى سماح نكرومه بتصدير الالومنيوم الى العالم الغربي ، وهي مادة استراتيجية لا غنى عنها في صناعة الطائرات . ويرون أن نكرومه وقع في أخطبوط المؤامرات الاستعمارية التي وضعتها وزارة المستعمرات . هؤلاء الكتاب واهمون ، وذلك لأن الظروف الدولية الآن قد أوجدت مقاييس جديدة للحكم على سياسة دولة ما ، فلم يعد جوهر المسألة هو هل تسير هذه الدولة نحو الاشتراكية أو نحو تدعيم النظام الرأسمالي ؟ وانما أصبح جوهر المسألة الآن هو مدى ما تقدمه هذه الدولة لتخفيف حدة التوتر الدولي ، وابعاد شبح الحرب ، ونود أن نقول ان الكتاب الذين ينتقدون نكرومه لأنه قبل مبدأ الارتباط بالكومنولث ، كانوا ينتقدون من قبل نهرو حينما قبل الاستقلال في نطاق الكومنولث ،

فهل منعه الكومنولث البريطانى أو منع سيلان من أن تكونا عاملين هامين فى تكييف الموقف الدولى ، وفى ابعاد شبح الحرب ؟

لقد رأينا فى ساحل الذهب بعض السياسيين الذين تخلوا عن المعركة حينما تعارضت مصالحهم الذاتية مع مصالح الاستعمار ولم يكن نكرومه منهم . ورأينا مدى الثقة التى يمنحها العمال والفلاحون والمثقفون لنكرومه وهؤلاء هم أكثر القوى الوطنية نفورا من الارتباط بأحلاف الاستعمار العسكرية . ومن الصعوبة بمكان أن نتصور أن نكرومه يمكن أن يخون هذه الثقة .

ولقد أعربت الدول الآسيوية والافريقية ، عقب اعلان نتائج انتخابات يوليو سنة ١٩٥٦ عن شعورها بأن انتصار نكرومه هو انتصار للدول الآسيوية والافريقية ، وقوة جديدة لها اعتبارها فى فاعلية السياسة السلامية الاستقلالية التى تتبعها هذه الدول .ومن الصعب أن يتنكر نكرومه لهذا الشعور الودى الذى تبديه نحوه دول باندونج .

وقد قالت جريدة الأهرام بتاريخ ١٩ أغسطس سنة ١٥٩٤ : ان الصحف الوطنية فى « أكرا » تردد الآن بقوة الدعوة الى أن تكون أفريقيا للافريقيين ، وتقول الصحف الوطنية فى ساحل الذهب ان مصر تاج القارة الافريقية ، وقد ضربت المثل الطيب على أن الجهاد الصحيح فى سبيل الحرية والاستقلال لابد أن يثمر ثمرته المباركة فقد تحقق لها جلاء القوات البريطانية عن كل شبر من أراضيها جلاء كاملا بعد أن ظل الاحتلال جاثما على صدرها زهاء ٧٢ عاما .

وان موضوع « افريقيا للافريقيين » يشغل بال الاعضاء فى برلمان ساحل الذهب الذى انتخب انتخابا حرا ، ولا يشك هؤلاء البرلمانيون فى أن مصر لن تقف مكتوفى الأيدى أمام نهضة الشعوب الافريقية المستميتة فى الجهاد الوطنى للفوز بالحرية الكاملة والاستقلال التام.

وفى مارس سنة ١٩٥٧ دعا الدكتور نكرومه الى عقد مؤتمر يضم الدول الافريقية الآتية : مصر - أثيوبيا - ليبيريا - ليبيا - مراكش - السودان - جنوب أفريقيا - تونس .

وأوضح نكرومه الهدف من هذا المؤتمر فى المذكرات التى أرسلها الى حكومات تلك الدول ، وهو بحث مستقبل الشعوب الافريقية غير المستقلة ، ومشكلة التمييز العنصرى ، والخطوات اللازمة لتأمين استقلال وسيادة الدول الافريقية المستقلة . وقد اقترح عقد هذا المؤتمر فى شهر ديسمبر سنة ١٩٥٧ فى أكرا أو طنجة أو الرباط أو القاهرة . وصرح نكرومه فى ١٠ يوليو سنة ١٩٥٧ بأن الوقت قد حان لان تتكلم أفريقيا بصوت الافريقيين .

وأيدت الدول جميعها استعدادها لعقد هذا المؤتمر ، ماعدا جنوب أفريقيا الذى رفض الحضور ، وكان من البديهى أن يرفض اتحاد جنوب أفريقيا حضور المؤتمر الذى حدد أهدافه بالدعوة الى سياسة عدم الانحياز ، ومحاربة التمييز العنصرى ، والعمل على تحرير الجنس الاسود من استغلال واحتكار المستعمر الاوربى ، وذلك لان السلطات فى اتحاد جنوب أفريقيا تمارس التمييز العنصرى فى أبشع صوره .

وعلى الشعوب الافريقية والآسيوية أن تؤيد نكرومه ماديا وأدبيا حتى يشعر أنه ليس وحده فى الميدان ضد المؤامرات الاستعمارية .

الفهـــرس

صفحة

فهـــرس الخرائط

دار القاهرة للطباعة
٢٦ شارع منصور

مجموعة مصرية ١٠٠٪

تبحث فى مشاكل الساعة الدولية

السياسية والاجتماعية والاقتصادية

من وجهة النظر المصرية

تصدرها لجنة



صدر من هذه المجموعة ثلاثون كتابا

الثمن ٣ قروش

دار القاهرة للطباعة